



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميله
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة ومالية

مذكرة مكمله لنيل شهادة الماستر بعنوان:

تأثير تكنولوجيا المعلومات على أساليب الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة المديرية العملية لاتصالات الجزائر ميله

المشرف	إعداد الطلبة	
ضافري ريمة	بيرش ندى الريحان	1
	رزايقي هند	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	لقب واسم الأستاذ(ة)
رئيسا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميله	معايش أميرة
مشرفا ومقررا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميله	ضافري ريمة
ممتحنا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميله	قاجة أمنة

السنة الجامعية: 2026/2025



شكر وتقدير

قال تعالى: (ومن يشكر الناس فإنما يشكر لنفسه) سورة لقمان الآية 12

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل"

نحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا ملء السماوات والأرض على ما أكرمنا به من إتمام مذكرة تخرجنا، راجيين أن ننال رضا الله، ثم نتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذتنا ومشرفتنا الدكتورة "ضافري ريمة" حفظها الله وأطال في عمرها، لتفضلها الكريم بالإشراف على هذه الدراسة، وتكرمها بنصحها وتوجيهها حتى تمامها.

كما نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عبد الحفيظ بوالصوف وخاصة أساتذة قسم المحاسبة والمالية الذين تركوا فينا بصمات لا تنسى.

ولا ننسى أيضا كل الذين منحونا العون والمساعدة والدعم من بعيد أو من قريب في إنجاز هذه الدراسة.

زلا يسعنا في الختام إلا أن نسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والرضا.

إهداء

(وَأَنْ لِّسَانُ اللَّهِ مَا سَمِعَ)

الحمد لله الذي ما ختم جهد ولا تم سعي إلا بفضله
إلى من زين إسمي بإسمه، إلى من تجرع الكأس فارغا ليسقيني ثمرة النجاح، إلى سندي وملاذي بعد الله
بطلتي ... أبي
إلى التي أعطت ولم تدخر، إلى التي جاهدت ولم تبخل، إلى التي عانت ولم تياس، إلى من كانت داعمي
الأول لتحقيق حلمي
جنّتي ... أمي
فاللهم إني استودعتك أمي فرحمها واغفر لها واجعل كل عمل صالح يصدر مني في ميزان حسناتها.
إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي، إلى ملهم نجاحي، إلى من شددت عضدي به، إلى من أكبر به وأعتد
وحيد قلبي ... أخي
إلى النجمات التي تتير طريقي، إلى ملهمات نجاحي وصانعات قوتي، إلى من انتظرن قطاف ثمرة جهدي
رياحيني ... أخواتي
إلى من علموني حرفا طيلة مساري الدراسي، ولم يبخلوا بعبائهم، إلى من لم يتوانوا في مد يد العون لنا
أساتذتي الكرام
إلى الذين تقاسمت معهم عناء السهر وفرحت النجاح، إلى الأصوات التي كانت تدفعني دائما للأمام والقلوب
التي آمنت بي في كل حين، إلى من كانوا عوناً وسنداً لي في هذا الطريق
رفقاء دربي ... خديجاتي، فاطمة، منار، هند، مريم، أماني
إلى زميلتي في البحث، إلى صاحبة الشدائد والأزمات، إلى من كانت خلال السنين العجاف سحاباً ممطراً
جميلتي ... هند
إلى من اتسع قلبي لهم وضافت هذه الورقة عن ذكرهم،
أهديكم جميعاً هذا العمل المتواضع من نفس راهنت على النجاح وربحت الرهان، والله ولي التوفيق.
نرى الرحمان بيرش

إهداء

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»

توقف الوقت وانتهى الحلم.... لست أدري إن هي بداية شروق جديدة أو أنه منعطف آخر صعب وفريد....
فريد بنتائج.... آجل بالفعل فإن دراستنا بالجامعة كانت درب من عطفاته صعبة، لكننا الآن
قد حققنا الحلم وعبرنا الحياة وأنهيينا بخير وعلى خير دراستنا.

فالحمد لله والشكر أولاً وثانياً وأبداً لأنه أعانني بالصبر والقوة والإدارة لإنهاء دراستي.
أهدي ثمرة جهدي إلى رجل علمني كيف بالقلم يصنع عالم الفضيلة كيف أقف بعد كل عثرة وأكمل طريقي
بثبات إلى الذي كان حلمه أن يراني في هذا المستوى والحمد لله حققت له مبتغاه أبي الغالي.
إلى أول حب عشته في دنياي إلى أول اسم تنطق به شفطاي إلى التي لا يمكن وصفها بالكلمات وهي الحياة
ومنبع حنان الحب إلى التي تعبت وسهرت لكي أرتاح وبكت لأحزاني وفرحت لأفراحي إليك أُمي الغالية.
إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إلى من علموني علم الحياة إلى من اظهروا لي ما هو أجمل من الحياة
إخواني وأخواتي.

إلى روحي ونور حياتي ورمز السعادة والفرح براعم العائلة: ساجد، آدم، عبد الودود، ريان، عبد الصمد.
إلى من قاسما العمل وشق معي طريق النجاح "ندى الريحان بيرش".
إلى أعز صديقاتي.

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد ولم يتسنى لي ذكرهم.
أهدي ثمرة جهدي إلى من كان له أثر في حياتي، ولو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة.

هند رزوقي

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير تكنولوجيا المعلومات على أساليب الرقابة الداخلية في المديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة، ولتحقيق هذا الهدف، اعتمد أسلوب دراسة الحالة الكيفية بوصفه الإطار المنهجي الأنسب لاستيعاب الظاهرة في سياقها المؤسسي الفعلي، وذلك من خلال توظيف ثلاث أدوات لجمع البيانات هي: الملاحظة الميدانية، وتحليل المحتوى للوثائق الرقمية، والمقابلة نصف الموجهة مع رئيس مصلحة المحاسبة التي خضعت بياناتها للتحليل الموضوعي، وقد خلصت الدراسة إلى أن تأثير تكنولوجيا المعلومات على أساليب الرقابة الداخلية في المؤسسة هو تأثير جوهري وإيجابي في مجمله، تجلّى في تحويل الرقابة من أسلوب دوري ورقي إلى رقابة آنية مستمرة تعمل في الوقت الفعلي، ورفع مستوى دقتها، وتعزيز قدرات التتبع والمساءلة، وتضييق هوامش الخطأ البشري والتلاعب المحتمل، غير أن هذا التحول يصاحبه جملة من التحديات التقنية والبشرية، أبرزها: الفجوة الرقمية بين الأنظمة، كفاءات المستخدمين، المركزية التقنية التي تضعف استقلالية المديرية عند توقف النظام، والمخاطر الأمنية المستحدثة التي فرضت توسيع نطاق الرقابة لتشمل الأنظمة التكنولوجية ذاتها، وفي ضوء هذه النتائج، قدّمت الدراسة جملة من التوصيات العملية الموجهة للمؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، الرقابة الداخلية، أساليب الرقابة، برنامج أوراكل، اتصالات الجزائر، دراسة الحالة الكيفية، التحليل الموضوعي.

Abstract

This study aims to investigate the impact of information technology on internal control practices at the Operational Directorate of Algérie Télécom, Mila. To achieve this objective, a qualitative case study design was adopted as the most appropriate methodological framework for examining the phenomenon within its real institutional context. Data were collected through three complementary tools: field observation, digital document content analysis, and a semi-structured interview with the head of the accounting department, whose data were subjected to thematic analysis. The findings reveal that the impact of information technology on internal control practices is fundamentally positive, manifesting in the transition from periodic, paper-based control to continuous real-time monitoring, enhanced accuracy, strengthened traceability and accountability mechanisms, and a significant reduction in human error and potential manipulation. However, this digital transformation is accompanied by a set of technical and human challenges, most notably: the digital divide between system complexity and users' adaptive capacities, technical centralization that undermines the directorate's operational autonomy during system outages, and emerging cybersecurity risks that have necessitated extending the scope of internal control to encompass the technological systems themselves. Based on these findings, the study puts forward a set of practical recommendations directed at the institution under study.

Keywords: Information Technology, Internal Control, Control Practices, Oracle Software, Algérie Télécom, Qualitative Case Study, Thematic Analysis.

قائمة المحتويات

I	شكر وتقدير
II	إهداء
II	ملخص
III	قائمة المحتويات
V	قائمة الاختصارات
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الملاحق
- 1 -	مقدمة
5	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
6	تمهيد
7	المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة الداخلية
7	المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية
8	المطلب الثاني: التطور التاريخي للرقابة الداخلية
9	المطلب الثالث: خصائص الرقابة الداخلية وأنواعها
10	المطلب الرابع: مرتكزات نظام الرقابة الداخلية حسب إطار OSOC
14	المبحث الثاني: الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات
14	المطلب الأول: مفاهيم حول تكنولوجيا المعلومات
18	المطلب الثاني: أهمية تكنولوجيا المعلومات وأهدافها
19	المطلب الثالث: استخدامات تكنولوجيا المعلومات في المجال المحاسبي والمالي
21	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
21	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
26	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
29	المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

31	خلاصة الفصل
32	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
33	تمهيد
34	المبحث الأول: تقديم محيط الدراسة وأدواتها
34	المطلب الأول: تقديم مجمع مؤسسة اتصالات الجزائر وفروعه
36	المطلب الثاني: التعريف بالمديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة
40	المطلب الثالث: أدوات الدراسة الميدانية ومنهجيتها
42	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها
42	المطلب الأول: البرامج المعلوماتية المستخدمة في المؤسسة محل الدراسة
48	المطلب الثاني: عرض أساليب الرقابة الداخلية في المؤسسة محل الدراسة
58	المطلب الثالث: عرض التحليل المحوري لنتائج المقابلة نصف الموجهة
63	المطلب الرابع: مناقشة النتائج
66	خلاصة الفصل
67	الخاتمة
71	قائمة المراجع
80	الملاحق

قائمة الاختصارات

الاختصار	العبرة باللغة الأجنبية	العبرة باللغة العربية
CI	Control Internal	الرقابة الداخلية
COSO	Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commision	لجنة رعاية المنظمات
IT	Information Technology	تكنولوجيا المعلومات
MRC	Customer Relationship Management	أنظمة إدارة العلاقات مع العملاء
GSM	Global System for Mobile	نظام خدمة الهاتف النقال
SCF	Finance Acconting System	النظام المحاسبي المالي
ODN	Optical Distribution Network	شبكة الألياف البصرية
ODS	Order de Service	طلب الخدمة
INV	Investissement	إستثمار
EXP	Exploitation	تشغيل
PI	Palement électronique	الدفع الإلكتروني
IBIF	Inter-Bureaux Inerface Financière	الواجهة المالية المتبادلة بين المكاتب

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
شكل 1.	مكونات الرقابة الداخلية وفق إطار COSO	11
شكل 2.	المبادئ 17 للمكونات الخمس للرقابة الداخلية حسب إطار 2013	13
شكل 3.	أهداف تكنولوجيا المعلومات	19
شكل 4.	شعارات هيكل مجمع اتصالات الجزائر وفروعه	35
شكل 5.	الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر ميلة	38
شكل 6.	واجهة النظام ORACLE	45
شكل 7.	القائمة الرئيسية لبرنامج Oracle	46
شكل 8.	واجهة التسجيل المحاسبي للمصاريف في برنامج Oracle	46
شكل 9.	واجهة التسجيل المحاسبي لبرنامج Oracle لغير المصاريف	47
شكل 10.	واجهة استخراج مختلف الوثائق والتقارير على برنامج Oracle	48
شكل 11.	أنواع المعلومات المالية الخاضعة للرقابة الداخلية في المديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة	49
شكل 12.	خطوات سير مشروع استثماري- مثال تطبيقي	50
شكل 13.	واجهة تسجيل مصروف استثماري في برنامج أوراكل	51
شكل 14.	مراحل الرقابة على مشروع استثماري	52
شكل 15.	واجهة برنامج أوراكل الخاصة بيومية المشتريات	53
شكل 16.	واجهة برنامج أوراكل الخاصة بيومية العمليات الأخرى	53
شكل 17.	مراحل الرقابة الداخلية على المخزون	54
شكل 18.	ملف Excel خاص بتحصيلات وكالة ميلة مرسل إلى المديرية العملية للاتصالات	55
شكل 19.	تسجيل لعملية تحويل من خزانة الوكالة التجارية ميلة لحساب BNA للمؤسسة	56
شكل 20.	واجهة تسجيل تحصيلات صندوق الإيرادات في برنامج ORACLE	57
شكل 21.	مراحل الرقابة على التحصيلات	57
شكل 22.	تفرع المواضيع الرئيسية والثانوية في بيانات المقابلة	60

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
جدول 1:	مراحل التطور التاريخي للرقابة الداخلية.....	9
جدول 2.	خصائص تكنولوجيا المعلومات.....	16
جدول 3.	تفصيل المواضيع الفرعية والرموز لكل موضوع رئيسي	58
جدول 4.	تفصيل مرحلة الترميز الأولي.....	59

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
ملحق 1.	مثال عن ملف مصروف استثماري	81
ملحق 2.	شهادة التسجيل المحاسبي Fiche d'imputation	82
ملحق 3.	دليل المقابلة.	87

مقدمة

توطئة

يشهد العالم اليوم تحولات تكنولوجية متسارعة أعادت رسم ملامح المؤسسات الاقتصادية وأساليب عملها، إذ لم تعد تكنولوجيا المعلومات مجرد أداة مساعدة بل أصبحت ركيزة استراتيجية لا غنى عنها في تسيير الأعمال ومعالجة البيانات واتخاذ القرارات. وفي ظل هذا التحول، وجدت المؤسسات الاقتصادية نفسها أمام ضرورة إعادة النظر في منظومتها الرقابية الداخلية، التي كانت تقوم تقليديا على الفحص الدوري اليدوي للوثائق والسجلات الورقية، لتنتقل إلى رقابة رقمية آنية تعتمد على الأنظمة المعلوماتية المتكاملة.

غير أن العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والرقابة الداخلية ليست علاقة بسيطة يمكن اختزالها في مجرد استبدال الورق بالشاشة، فتكنولوجيا المعلومات لا تغير من جوهر الرقابة بقدر ما تعيد تشكيل إجراءاتها وأساليبها وحدودها، وقد تمنح المؤسسة أدوات رقابية بالغة الدقة في الوقت ذاته الذي تفتح فيه أمامها تحديات وإكراهات لم تكن في حسابها، ومن هنا تكتسب دراسة هذه العلاقة في سياقها التطبيقي الفعلي أهمية بالغة، حيث تعد مؤسسة اتصالات الجزائر نموذجا بارزا في هذا السياق، كونها من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الرائدة في توظيف تكنولوجيا المعلومات في منظومتها التشغيلية والرقابية.

إشكالية الدراسة

انطلاقا مما سبق، وفي ضوء الواقع الميداني الذي رصدته هذه الدراسة في المديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو الآتي:

ما تأثير تكنولوجيا المعلومات على أساليب الرقابة الداخلية في المديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة؟

لمعالجة عن هذه الإشكالية بصورة منهجية ومتكاملة، تم تفكيكها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الأنظمة والبرمجيات المعلوماتية التي تعتمد عليها المديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة في تسيير عملياتها المحاسبية والمالية؟
- كيف تتم الرقابة الداخلية على المصاريف والتحصيلات في المديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات؟
- ما التحديات والقيود التي يفرضها توظيف تكنولوجيا المعلومات على منظومة الرقابة الداخلية في المديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة؟

فرضيات الدراسة

بناء على الأسئلة الفرعية السابقة، تم صياغة الفرضيات الآتية:

- **الفرضية الأولى:** تعتمد المديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة على برامج معلوماتية متكاملة تغطي جميع العمليات المحاسبية والمالية دون الحاجة إلى السجلات اليدوية؛
- **الفرضية الثانية:** أسهم توظيف تكنولوجيا المعلومات في تحويل أسلوب الرقابة الداخلية في المديرية من رقابة دورية لاحقة للعمليات إلى رقابة آنية مستمرة تعمل في الوقت الفعلي؛
- **الفرضية الثالثة:** يصاحب توظيف تكنولوجيا المعلومات في المديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة جملة من التحديات التقنية والبشرية.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والرقابة الداخلية في السياق الجزائري، الذي تبقى الدراسات التطبيقية فيه شحيحة مقارنة بالأهمية المتنامية للموضوع، كما أنها تقدم توثيقاً ميدانياً لكيفية توظيف تكنولوجيا المعلومات في الرقابة الداخلية داخل مؤسسة اقتصادية عمومية كبرى، مما يجعل نتائجها ذات قيمة مرجعية، فضلاً عن إبرازها للتحديات الحقيقية التي تواجه هذه المؤسسات في مسيرة تحولها الرقمي.

أهداف الدراسة

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- الكشف عن طبيعة الأنظمة المعلوماتية الموظفة في الرقابة الداخلية بالمديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة وآليات عملها؛
- رصد وتوثيق أساليب الرقابة الداخلية على المصاريف والتحصيلات ومخزون المواد في ظل البيئة الرقمية؛
- تحليل التأثير الفعلي لتكنولوجيا المعلومات على كفاءة الرقابة الداخلية ودقتها من منظور الممارسين الميدانيين؛
- توضيح التحديات التي يفرزها التحول الرقمي على منظومة الرقابة الداخلية وعلى دور المراقب الداخلي.

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جانبها النظري لاستعراض المفاهيم والإطارات النظرية ذات الصلة، أما في جانبها التطبيقي فقد اعتمد أسلوب دراسة الحالة الكيفية بالتطبيق على المديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة، وذلك من خلال ثلاث أدوات متكاملة لجمع البيانات هي: الملاحظة الميدانية،

وتحليل المحتوى للوثائق الرقمية، والمقابلة نصف الموجهة مع رئيس مصلحة المحاسبة التي خضعت بياناتها للتحليل الموضوعي.

حدود الدراسة

تتوزع حدود الدراسة على ثلاثة محاور:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تأثير تكنولوجيا المعلومات على أساليب الرقابة الداخلية، دون التطرق إلى جوانب أخرى من التسيير المالي أو المحاسبي؛
- **الحدود المكانية:** أجريت الدراسة الميدانية بمقر المديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة؛
- **الحدود الزمانية:** أنجزت الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2025-2026، استنادا إلى تربص ميداني امتد أربعة أشهر.

أسباب اختيار الموضوع

دفعت إلى اختيار هذا الموضوع أسباب موضوعية وأخرى ذاتية، أبرزها:

- **على الصعيد الموضوعي:** التحول الرقمي المتسارع الذي تشهده المؤسسات الجزائرية والذي يخلف تساؤلات جدية حول مدى تكيف أنظمتها الرقابية مع هذا التحول، إضافة إلى نقص الدراسات التطبيقية التي تتناول واقع الرقابة الداخلية الرقمية في قطاع الاتصالات بالجزائر؛
- **على الصعيد الذاتي:** الرغبة في معالجة إشكالية ذات صلة مباشرة بالتخصص والميدان المهني المستقبلي، وتوظيف ما اكتسبه الطلبة من معارف أكاديمية في قراءة واقع ميداني ملموس، بما يساهم في تطوير الملكة النقدية والتحليلية.

هيكل الدراسة

بُنيت الدراسة على فصلين:

- **الفصل الأول:** يعرض الإطار النظري للدراسة من خلال ثلاثة مباحث، حيث يحيط المبحث الأول بالإطار النظري للرقابة الداخلية، أما في المبحث الثاني فيهتم بالإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات، والمبحث الثالث يسلط الضوء على الدراسات السابقة.
- **الفصل الثاني:** يخصص للدراسة الميدانية، إذ يتضمن التعريف بالمديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة، ثم عرضا تفصيليا لأساليب الرقابة الداخلية المعتمدة فيها في ظل توظيف تكنولوجيا المعلومات، وينتهي بمناقشة النتائج وتحليلها في ضوء إشكالية الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراصة

تمهيد

فرضت الثورة التكنولوجية والمعلوماتية المعاصرة على المنظمات الاقتصادية إعادة النظر في منظومتها الرقابية بشكل جذري، إذ لم تعد أنظمة الرقابة الداخلية التقليدية كافية لمواجهة ما أفرزته بيئة الأعمال الحديثة من تعقيدات ومخاطر متجددة، وأصبح توظيف تكنولوجيا المعلومات في خدمة الوظيفة الرقابية ضرورةً حتمية لا خياراً تنظيمياً، بحيث تحولت الرقابة من آلية تقليدية للكشف عن الأخطاء إلى منظومة استباقية متكاملة قادرة على رصد المخاطر وتحليلها في الوقت الفعلي، مما يجعل استجلاء طبيعة العلاقة بين الرقابة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات أمراً بالغ الأهمية لفهم محددات أداء المؤسسة الاقتصادية في ظل البيئة الرقمية المتسارعة.

ولإحاطة بالجانب النظري لموضوع الدراسة، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة الداخلية؛
- المبحث الثاني: الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات؛
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة الداخلية

يسعى هذا المبحث إلى تسليط الضوء على الركائز النظرية والمفاهيمية للرقابة الداخلية باعتبارها صمام الأمان لأي مؤسسة اقتصادية، خاصة في ظل التطورات المتسارعة، وللإحاطة بهذا الموضوع من جوانبه المختلفة، تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب أساسية، حيث نخصص المطلب الأول لتحديد مفهوم الرقابة الداخلية ومراحل تطورها تاريخياً، بينما نتناول المطلب الثاني بتحليل خصائصها وأنواعها المختلفة، أما المطلب الثالث فسنستعرض فيه مرتكزات نظام الرقابة الداخلية للإطار المتكامل COSO مع تركيز على أهدافها ومبادئها.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية

يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية من عدة زوايا، حيث تسمح مراجعة الأدبيات ذات الصلة من تحديد مجموعة من التعاريف أهمها:

- حسب المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين سنة 2002: نظام الرقابة الداخلية هو الخطة التنظيمية

وجميع المعلومات والطرق والإجراءات التي تضعها الوحدة لحماية أصولها، والتحقق من صحة وموثوقية

البيانات المحاسبية والاعتماد عليها، وتحسين الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية

الموضوعة. (ضامن ، 2020 ، صفحة 80)

- حسب هيئة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية سنة 1977: الرقابة الداخلية هي

مجموعة وسائل الأمان التي تساعد في التحكم على المؤسسة، تهدف إلى حماية وحفظ ممتلكاتها

وجودة معلوماتها من جهة، وتطبيق تعليمات الإدارة والمساهمة في تحسين الأداء، وتحقيق من خلال

تنظيم الطرق والإجراءات الخاصة بأنشطتها، لضمان استمراريتها. (, Ordre des Experts-Comptables،

1977، صفحة 17)

- حسب معيار التدقيق الدولي ISA رقم 315: عرفها بأنها العملية التي يقوم بها الأشخاص المكلفون

بالرقابة أو الإدارة أو غيرهم من الموظفين بتصميمها والمحافظة عليها من أجل توفير تأكيد معقول

عن تحقيق أهداف المنشأة فيما يتعلق بإمكانية الاعتماد على التقرير المالي وكفاءة وفاعلية العمليات

والالتزام بالأنظمة واللوائح المنطبقة. (المجلس الدولي لمعايير التدقيق، 2019، صفحة 6)

- وفق الإطار الشامل للجنة رعاية المنظمات COSO: هي عملية مصممة تنفذ من طرف مجلس الإدارة

والإداريون التنفيذيون والمستخدمون الآخرون لتوفير تأكيد معقول وتحقيق الأهداف الشركة فيما يتعلق

بالأهداف التالية: فعالية وكفاءة والتشغيل، موثوقية المعلومات المالية، والإمتثال للقوانين واللوائح. (كشود

ومحيوت، 2016، صفحة 225)

بناء على التعاريف السابقة، يمكن القول بأن الرقابة الداخلية (CI: Control Internal) هي عملية مستمرة تهدف إلى تقييم الأنشطة والتأكد من أن الأنظمة والإجراءات المتبعة تحقق النتائج المرجوة، وتشمل هذه العملية مجموعة من الأنشطة مثل المراجعة المالية، وضمانات الأمان، والضوابط على العمليات اليومية، بالإضافة إلى تقييم الأداء بشكل دوري.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للرقابة الداخلية

يمكن استعراض المراحل التي مر بها تطور مفهوم الرقابة الداخلية في العصر الحديث بأربع مراحل، كما يلي: (بن عمار، 2012/2013، صفحة 7)

أولاً: المرحلة الأولى: قبل سنة 1500 ميلادية

ظهرت البنود الأولى للرقابة الداخلية منذ الحضارات القديمة، فعلى سبيل المثال في بلاد الرافدين، كانت الأحداث المالية تسجل في سجلين منفصلين من طرف شخصين منفصلين وهذا لغرض وجود سجلين يمكن تطابقهما، وبالتالي يمنع التلاعب والاختلاس، وقد تميزت هذه الفترة بعدم وجود الرقابة الخارجية كون هذه العملية تتم فقط في المؤسسة.

وبتطور النشاط التجاري وازدياد حجم الاتصالات الدولية نتيجة فتح آفاق جديدة عن طريق النقل البحري، تطلب الأمر محاسبية العائدين من قباطنة السفن والعائدين بالثروات لمنع اختلاسها، فكان الرقابة وجدت في هذا الوقت للتحقق من أمانة الأشخاص الذين عهد إليهم المسؤوليات المالية.

ثانياً: المرحلة الثانية: من سنة 1500 إلى سنة 1850م

مع ظهور الثروة الصناعية في أوروبا، اتسع استخدام الرقابة لتشمل النشاط الصناعي، ولكن بقيت الرقابة تعني اكتشاف الاختلاس والتلاعب، وازدادت أهمية ذلك بسبب انفصال الملكية لرأس المال عن الإدارة، وكانت الرقابة المالية تتركز في فحص مفصل للأحداث المالية.

ثالثاً: المرحلة الثالثة: من 1850م إلى ما بعد ذلك

كانت هناك تغيرات اقتصادية أدت إلى ظهور مؤسسات كبيرة الحجم وبروز شركات المساهمة، وانتقلت الإدارة من الأفراد إلى المهنيين، وأصبح أصحاب رأس المال بعيدين عن الإدارة وبالتالي انصب اهتمامهم على المحافظة على سلامته، وهنا تظهر اعتراف بالرقابة الداخلية كنظام ضروري لأي تنظيم محاسبي.

رابعاً: المرحلة الرابعة: من عام 1970م حتى يومنا هذا

مرحلة نظام الرقابة الداخلية، وتتضمن المفهوم الحديث للرقابة الداخلية، وفيها تم استبدال مصطلح الرقابة الداخلية بنظام باعتبار أن هذه الأخيرة أكثر شمولاً، وقد وضع تعريف جديد لها واعتبرت بموجبه على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات الموضوعة بما يوفر تأكيد معقول بأن أهداف المؤسسة سوف يتم تحقيقها،

ويركز مبدأ الرقابة الداخلية هنا على أنه لأداء أي نشاط مسؤوليات أساسية يتحملها المسؤول عن هذا النشاط، وبالتالي عليه تأدية مهامه الخاصة بطريقة معينة وبدرجة من الكفاءة.

جدول 1: مراحل التطور التاريخي للرقابة الداخلية

المرحلة	الإطار الزمني	السمة
الأولى	قبل عام 1500م	سجلات يدوية مزدوجة ومحاسبة قباطنة السفن.
الثانية	1500م-1850م	الثورة الصناعية، انفصال الملكية عن الإدارة، وتدقيق مالي مفصل.
الثالثة	1850م-1970م	ظهور المراجعة الفنية والاعتماد على العينات بدلا من التدقيق الشامل.
الرابعة	1970م	عصر المعايير الدولية COSO، الرقابة الإلكترونية، وإدارة المخاطر.

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على العرض السابق

المطلب الثالث: خصائص الرقابة الداخلية وأنواعها

لا يتوقف نجاح نظام الرقابة الداخلية على مجرد وضع الإجراءات، بل يمتد إلى مدى تجسيد هذا النظام لمجموعة من الخصائص التي تضمن تفاعله مع المتغيرات التنظيمية والتقنية الحديثة، وتصنيف أنواعها.

أولاً: خصائص الرقابة الداخلية السليمة

هناك العديد من الخصائص والمتطلبات التي يجب أن تتوفر في أي نظام رقابي سليم، أهمها ما يلي: (أحمد ميلي، 2020، صفحة 18، ضمان، 2020، صفحة 81)

- **الفعالية:** تعتمد على استخدام أدوات متطورة قادرة على التنبؤ بالأخطاء والانحرافات واكتشافها قبل حدوثها، مع معالجتها بسرعة وبأقل تكلفة لضمان عدم تكرارها؛

- **الموضوعية:** لا شك أن الإدارة المالية تتضمن الكثير من العناصر البشرية، ولكن مسألة ما إذا كان المروءوس يقوم بعمله بطريقة سليمة وجيدة ينبغي أن يبتعد عن تقديرات شخصية، بحيث تعتمد التقارير والتقييمات على بيانات حقيقية ومعايير ثابتة تعكس الوضع المالي الفعلي للمؤسسة دون تحيز؛

- **الدقة:** يجب أن يكون النظام الرقابي قادرا على توفير المعلومات والبيانات الصحيحة والكاملة عن الأداء، والتأكد في نفس الوقت من مصدر المعلومات من خلال البيانات المسجلة بالوثائق والسجلات المحاسبية؛

- **المرونة:** التكيف مع المتغيرات والظروف المستجدة داخل المؤسسة، وتعديل الأساليب الرقابية بما يتناسب مع المواقف المختلفة والأهداف المتغيرة؛

- **التوقيت المناسب:** ضرورة وصول المعلومات والتقارير الرقابية في الوقت المناسب؛

- **التوفير في المصاريف:** يجب أن يكون العائد على النظام الرقابي أكبر من تكاليف تشغيله وصيانته؛

- الإستمرارية والملاءمة: أن يتناسب تعقيد أو بساطة النظام الرقابي مع حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها، مع ضمان استمرار العمليات الرقابية بشكل دائم وليس مؤقتاً.

ثانياً: أنواع الرقابة الداخلية

تنقسم عملية الرقابة الداخلية إلى ثلاثة أقسام أساسية والمتمثلة فيما يلي:

1. الرقابة الإدارية: وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكافية الإنتاجية، إذ تشتمل على كل ما هو إداري، وذلك باستعمال وسائل متعددة مثل: التقارير المالية والإدارية والموازنات التقديرية والدراسات الإحصائية وتقارير الإنتاج وبرامج التدريب وغير ذلك. (سويلم الحسان، 2009، صفحة 49)

2. الرقابة المحاسبية: يعتبر المدقق مسؤولاً عن نظام المحاسبة كونها ذات صلة بعملية التدقيق ومدى دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها والتأكد من سلامة المعالجة المحاسبية من جهة، ومن جهة أخرى العمل على حماية أصول المنظمة (شعت، 2017، صفحة 29).

3. الضبط الداخلي: يشير نظام ضبط الداخلي إلى تلك الخطة التنظيمية التي تشمل كل الوسائل والإجراءات التي تهتم بحماية أصول المشروع من الاختلاس وضياع أو سوء الاستعمال، وما ترتبط به من مقاييس هدفها ضبط عمليات المنظمة ومراقبتها تلقائياً مستمرة، وذلك بجعل كل موظف يراجع عمل الموظف الآخر، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات. (زقوت، 2016، صفحة 43)

المطلب الرابع: مرتكزات نظام الرقابة الداخلية حسب إطار COSO

تعد الرقابة الداخلية وفق إطار COSO المعيار الذهبي عالمياً للمؤسسات التي تسعى لتحقيق الحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر بفعالية، لا ينظر هذا الإطار للرقابة كمجرد إجراءات ورقية، بل كعملية ديناميكية متكاملة تهدف لخدمة استراتيجية المنظمة، انطلاقاً من ذلك ينعرض في هذا المطلب مكونات الهيكلية لهذا الإطار، وأهدافه المحورية، والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها لضمان رقابة فاعلة ومتكاملة.

أولاً: هيكل نظام الرقابة الداخلية حسب إطار COSO

يوجد العديد من نماذج نظم الرقابة الداخلية المعتمدة حول العالم والصادرة عن هيئات مهنية متخصصة، أهمها نموذج الإطار المتكامل للجنة COSO* المعدل سنة 2013، تتمثل تركيبتها في تصميم الهرمي، يتكون من خمسة (05) مكونات رئيسية (تقدير المخاطر، البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، المعلومات الاتصال، والمراقبة والمتابعة)، وهذه مكونات تتكون من سبعة عشرة² (17) مبدأً رقابياً، تنقسم بدورها المبادئ الرقابية

مصطلح COSO هو اختصار للتسمية الإنجليزية Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission، وتعني حرفياً لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي، وهي لجنة أمريكية تضم خمسة منظمات محاسبية رئيسية تهدف إلى تطوير إطارات للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركات، كما في إطارها الشهير لعام 1992 المحدث 2013.

إلى سبعة وسبعون (77) نقطة تركيز رقابية، فقبل هذا التعديل كان الإطار الأصلي لسنة 1992 يحتوي على خمس مكونات رئيسية موضحة في الشكل 1، بحيث كل مكون يحتوي بعض الإجراءات الرقابية. (بوركايب، سيد، و ضويفي، 2022، صفحة 163)

شكل 1. مكونات الرقابة الداخلية وفق إطار OSOC



المصدر: (كشود و محيوت، 2016، صفحة 227)

ويمكن تفصيل هذه المكونات كما يلي:

- **تقدير المخاطر:** أنها عملية ديناميكية متكررة لتحديد المخاطر المتعلقة بتحقيق الأهداف. (كفوس وملاني، 2019، صفحة 290)
- **البيئة الرقابية:** يقصد بها السياسات والإجراءات والقرارات التي تعبر عن اتجاهات مجلس الإدارة وملاك الوحدة الاقتصادية بخصوص أهمية الرقابة الداخلية، وتتضمن قيم الأخلاقية والمعايير التي تمكن مجلس الإدارة عن القيام بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بالحوكمة، والهيكل التنظيمي وتفويض الصلاحيات والمسؤوليات، وعملية استقطاب الكفاءات وتنميتهم. (بوفراج، رجب صداقة، و رحيل، 2024)
- **الأنشطة الرقابية:** هي تلك السياسات والإجراءات التي تساعد على التأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات والتصرفات اللازمة لمواجهة المخاطر المتعلقة بتحقيق الأهداف. (يحيوي، 2025، صفحة 200)
- **الاتصالات المعلومات:** يشمل نظام المعلومات بنية تحتية، وأفراد وإجراءات وبيانات، أما نظام المعلومات المخصص لأغراض إعداد التقارير المالية، فيتكون من الإجراءات والسجلات المصممة لتنفيذ وتسجيل ومعالجة وإعداد هذه التقارير. (هوان و شاعة، 2020، صفحة 238)
- **المتابعة والإشراف:** ويقصد بها المتابعة والمراقبة المستمرة للتأكد من أن نظام الرقابة الداخلية يعمل بكفاءة وفعالية مع مرور الوقت. (كشود ومحيوت، 2016، صفحة 226)

ثانياً: أهداف الرقابة الداخلية حسب إطار COSO

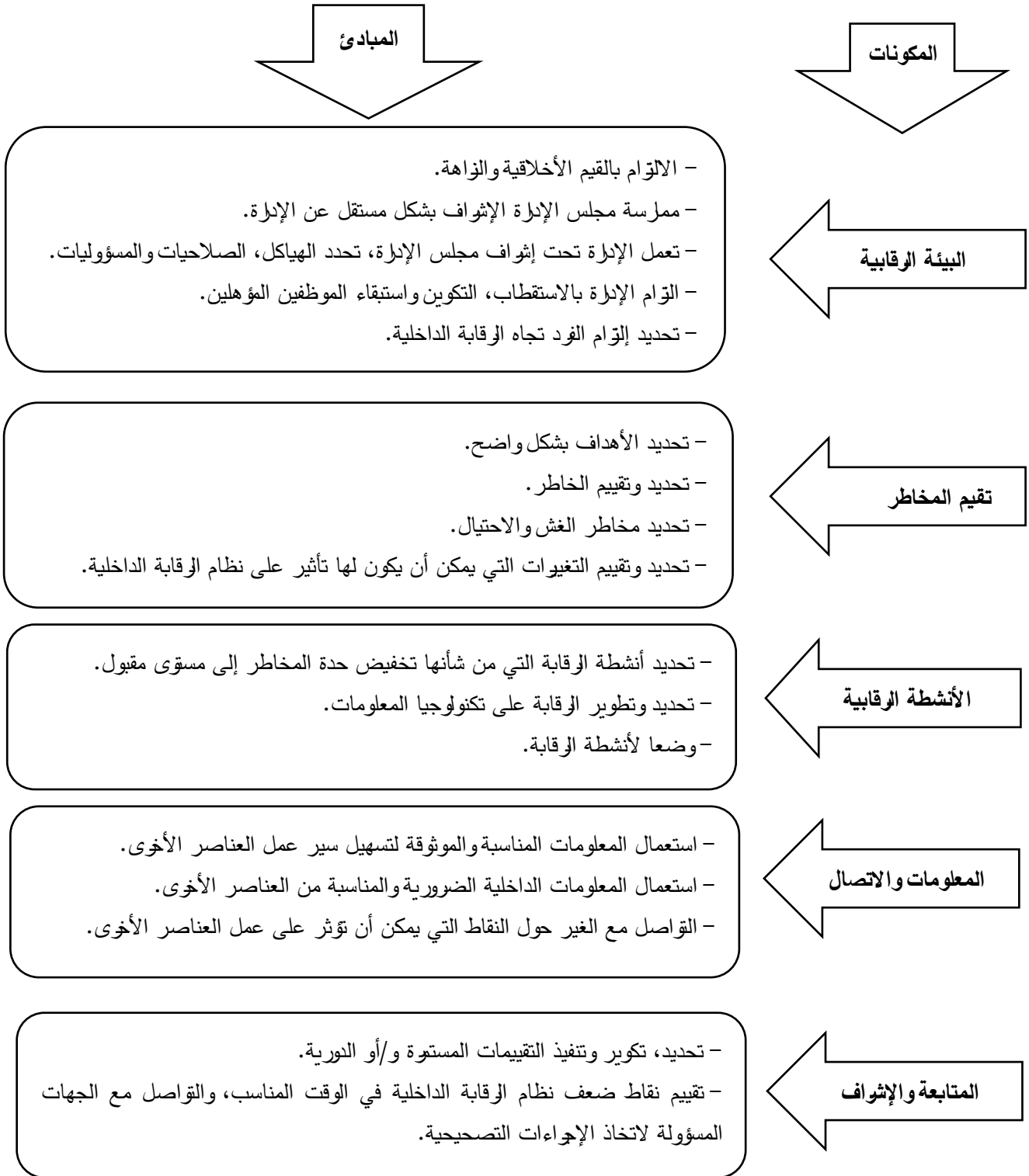
تتمثل أهداف الرقابة الداخلية حسب COSO فيما يلي: (خميس بدوي، 2011، صفحة 31)

- **تحقيق كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية:** تصمم عناصر الرقابة لتعزيز الإستخدام الأمثل لموارد المنظمة، بما في ذلك الأفراد، لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتكمن أهمية الرقابة في توفير بيانات دقيقة تدعم عملية اتخاذ القرارات الجوهرية داخل المنظمة، كما تشمل الرقابة حماية الأصول وسجلات مثل: سرقة أو سوء الإستخدام، أو التلف الناتج عن الإهمال، وذلك من خلال وضع ضوابط حماية ملائمة.
 - **الثقة بالقوائم المالية:** تتحمل الإدارة مسؤولية قانونية ومهنية لإعداد قوائم مالية تعكس الواقع المالي بعدالة وشفافية، يجب أن تتوافق هذه المعلومات مع معايير المحاسبية المقبولة عموماً، لتلبية احتياجات الأطراف الخارجية مثل المستثمرين، والدائنين، والملاك وغيرهم.
 - **الالتزام بالقوانين والقواعد التنظيمية:** يجب على المؤسسة الإلتزام بكافة القوانين واللوائح المنظمة والتقييد بها، سواء كانت داخلية أو خارجية، مباشرة أو غير مباشرة مثل: تشريعات حماية البيئة أو الحقوق العامة التي قد تؤثر على سير العمل أو الإلتزامات المحاسبية، بالإضافة إلى القوانين الضرائب والتأمينات الاجتماعية، ونظم المعاشات.
- وهذه الأهداف عامة لجميع المنظمات على اختلاف أنشطتها، حيث يمثل تطبيق نظام الرقابة الداخلية الفعال حسب إطار COSO، يمثل رغبة مشتركة للجميع، سواء إدارات المنظمات، أو المهتمين الخارجيين بها.

ثالثاً: مبادئ نظام الرقابة الداخلية حسب الإطار COSO

من أهم التغيرات في إطار 2013 هو أن المفاهيم الأساسية الرئيسية التي تضمنها الإطار الأصلي إلى مبادئ مرتبطة بالمكونات الخمسة للرقابة، هذا التغيير ساهم في تعزيز الوضوح اللازم لتصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية وفهم متطلبات الرقابة الداخلية الفعالة، كما يفترض إطار 2013 أن المبادئ السبعة عشر تتمثل مفاهيم أساسية للمكونات الخمسة، وهي مبادئ قابلة للتطبيق في كافة المؤسسات بمختلف أنواعها، ولتحقيق نظام رقابة داخلية فعال، ويمكن توضيح هذه المبادئ حسب الشكل رقم 2.

شكل 2. المبادئ 17 للمكونات الخمس للرقابة الداخلية حسب إطار 2013



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على (كشود ومحيوت، 2016، صفحة 225)

المبحث الثاني: الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات

تعد تكنولوجيا المعلومات الركيزة الأساسي التحول الرقمي في المؤسسات الحديثة، حيث لم يعد دورها مقتصرًا على الدعم الفني، بل أصبحت شريكا استراتيجيا في صياغة السياسات المالية والإدارية، وسنعرض من خلال هذا المبحث ثلاثة مطالب أساسية، حيث نخصص المطلب الأول لتحديد مفهوم تكنولوجيا المعلومات ومراحل تطورها، بينما يوضح المطلب الثاني أهمية تكنولوجيا المعلومات وأهدافها مع استعراض مكونات التي تقوم عليها، أما المطلب الثالث فيبرز استخدامات تكنولوجيا المعلومات في المجال المالي.

المطلب الأول: مفاهيم حول تكنولوجيا المعلومات

في ظل المعطيات الجديدة التي كرسها التحول الرقمي، أصبحت تكنولوجيا المعلومات المحرك الجوهري لإعادة تشكيل الهياكل التنظيمية وتطوير استراتيجيات المؤسسة الاقتصادية، وعليه يتناول هذا المطلب تأصيلا معرفيا لتكنولوجيا المعلومات من خلال استعراض مفاهيمها الأساسية وخصائصها، مع تتبع مسارات تطورها التاريخي لفهم دورها في تعزيز أداء المؤسسات.

أولاً: تعريف تكنولوجيا المعلومات

1- أهم مصطلحات تكنولوجيا المعلومات

أ. تكنولوجيا

-التعريف الأول: (الاشتقاقي والاقتصادي) تُشتق التكنولوجيا من أصل يوناني يجمع بين "الأداء الصناعي" و"العلم"، لتعني إجمالاً "علم التشغيل الصناعي". ومن منظور اقتصادي، تُمثل الحويلة التراكمية للمعارف والمهارات والخبرات الابتكارية التي تُسخر لإنتاج السلع والخدمات أو تطوير النظم التنظيمية للعمل. (مصباح وديوش، 2019، صفحة 10)

-التعريف الثاني: (قاموس retsbeW) تُفهم التكنولوجيا بأنها الجانب التطبيقي والعملي، فهي الأداة الفنية والوسيلة المادية التي يوظفها الإنسان لتلبية احتياجاته وتحسين جودة حياته، كما تشير إلى المنهجية المتبعة في معالجة التفاصيل الفنية للوصول إلى غاية محددة. (الامي، 2007، صفحة 25)

-التعريف الثالث: (المنظور التنظيمي) هي الاستثمار الأمثل والمنظم للخبرات والمعارف البشرية من خلال أدوات وتقنيات ذات كفاءة عالية، تهدف إلى توجيه الطاقات والمكتشفات المحيطة بالإنسان نحو التطوير المستمر ورفع مستوى الأداء العام. (نبار، 2018، صفحة 89)

2. المعلومات

-التعريف الأول: تعرف الموسوعة البريطانية المعلومات على أنها: الحقائق والأفكار التي يتداولها الأفراد في حياتهم اليومية، ويتم هذا التبادل عبر قنوات الاتصال المختلفة أو من خلال مراكز ونظم المعلومات المتخصصة التي تضمن تدفق المعرفة داخل المجتمع. (بن ميري و فلاق، 2020، صفحة 39)

-التعريف الثاني: يمكن تعريف المعلومات بأنها: جمع وتنظيم وتحليل وتلخيص البيانات. (نبار، 2018، صفحة 89)

-التعريف الثالث: تعرف المعلومات بأنها تلك البيانات التي خضعت لعمليات إعداد وصياغة متقدمة لرفع درجة نفعها للمستخدم، وتكمن قيمتها الحقيقية في قدرتها على مساعدة الفرد في فهم الوضع الحالي، أو التنبؤ بالظروف المستقبلية، مما يجعلها الركيزة الأساسية التي تبنى عليها القرارات السليمة. (برياخ، 2019، صفحة 251)

3. تكنولوجيا المعلومات (IT: Information Technology)

لقد تطرقت الكتب والدراسات المختلفة إلى تعريفات عديدة لتكنولوجيا المعلومات نذكر منها:

- تعريف وزارة التجارة والصناعة البريطانية: هي منظومة متكاملة تهدف إلى اكتساب البيانات، معالجتها، وتخزينها، وإرسالها في صورة معلومات مصورة وصوتية أو مكتوبة أو صورة رقمية، باستخدام مزيج من الوسائل الإلكترونية وتقنيات الاتصال السلكية واللاسلكية. (ضمان، 2020، صفحة 78)

- تعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها مجموعة التقنيات والأدوات والأساليب التي تساهم في توفير البيانات والمعلومات المطلوبة التي تسهل أداء العمل وتدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

-وفي تعريف آخر: تتمثل تكنولوجيا المعلومات في الوسائل التكنولوجية القائمة على الحاسب الآلي، والتي تضمن توفير معلومات موثوقة في الوقت المناسب، مما يمنح متخذي القرار ركيزة صلبة لبناء خياراتهم واستراتيجياتهم بناءً على معطيات دقيقة. (سفاخلو و بوزيان رحمانى، 2019، صفحة 16)

- أما توكو Tuckre: يرى أنها توظيف التقنيات الحديثة لخلق ميزة تنافسية للمؤسسات داخل الأسواق، من خلال تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات رشيدة ومبنية على معالجة دقيقة للبيانات. (الأخضر، 2024، صفحة 83)

- يُعرّف كل من الهواسي والبرزنجي: تكنولوجيا المعلومات بصفاتها المنظومة التقنية والبرمجية المتكاملة التي توظفها المؤسسة لغرض حصر وتخزين ومعالجة تدفقات البيانات، ومن ثم العمل على تحليلها وتصنيفها واستنباط قيم معرفية يتم توجيهها للمستفيدين بأيسر الطرق، مع ضمان الإنجاز بالدقة والسرعة والوقت المناسب. (جمعة، 2019، صفحة 44)

من خلال هذه التعريفات يتضح لنا أن تكنولوجيا المعلومات هي مجال تكنولوجي يشمل استخدام الحواسيب وأجهزة التخزين والشبكات وأنظمة الاتصالات، بالإضافة إلى البرمجيات والتطبيقات، لمعالجة جميع

أشكال البيانات والمعلومات إلكترونيا، بهدف إنشائها أو تخزينها أو استرجاعها أو تبادلها أو تأمينها أو تحليلها، وبما يسهل إدارة المعلومات في المؤسسات والشركات والأفراد، ويدعم اتخاذ القرارات وتحسين الأداء في مختلف المجالات.

ثانياً: خصائص تكنولوجيا المعلومات

تتمتع تكنولوجيا المعلومات بمجموعة من السمات التي تميزها عن الوسائل التقليدية تم تلخيصها في الجدول رقم 2.

جدول 2. خصائص تكنولوجيا المعلومات

الخاصية	الشرح
تقليص الوقت	التكنولوجيا تجعل كل الأماكن متجاورة إلكترونياً
تقليص المكان	تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجماً هائلاً من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بسهولة اقتسام
تقليص المكان المهام الفكرية مع لآلة	نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث والنظام
التقسيم المهام بين الإنسان والآلة	تساهم في توزيع الأدوار بفعالية، مما يخفف العبء الذهني عن المستخدم.
النممة	ويقصد بها الأسرع والأصغر والأقل تكلفة وهي من أهم مميزات تكنولوجيا المعلومات فهي تتميز بالتحسن الدائم في سرعتها وسعة ذاكرتها
التفاعلية	أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقل ومرسل في نفس الوقت، فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.
اللاتزامية	إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت مناسب للمستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.
اللامركزية	تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالانترنت مثلاً تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، لا يمكن لأي جهة أن تعطل الأنترنت على مستوى العالم بأكمله.
قابلية التوصيل	تعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية متنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي يتم فيه الصنع.
قابلية التحرك	تتيح للمستخدم الوصول إلى خدمات التكنولوجيا أثناء تنقله من مكان لآخر باستخدام أجهزة
قابلية التحول	تتمثل في قدرة وسائل الاتصال على تحويل المحتوى بين وسائط متعددة، مثل تحويل رسالة صوتية إلى نص مطبوع أو العكس، مع إمكانية التحكم الكامل في نظام الاتصال.

الاجماهيرية	تعني إمكانية توجيه الرسائل إلى أفراد محددين أو مجموعة معينة دون الحاجة لاستهداف جماهير واسعة.
الانتشار والشيوع	تتسم وسائل الاتصال الحديثة بقدرتها على انتشارها التدريجي في المجتمع، فبعد أن كانت تقنيات (مثل الهاتف والفاكس مع لالة) تصنف كأدوات ترفيهية، أصبحت اليوم متوفرة ومتاحة لكافة الأفراد والقطاعات.
العالمية	تبرز قدرة التكنولوجيا في إلغاء الحدود الجغرافية، حيث تربط بين المستخدمين في شتى أنحاء العالم، مما يسهل تبادل المعارف، الخبرات العلمية، والبيانات التقنية على نطاق دولي واسع.

المصدر: (بومائلة و بويكر، 2004، الصفحات 205-206)

ثالثاً: مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات

1. تطور التكنولوجيا

يتميز العصر التكنولوجي بتعدد الاختراعات وتجدها بشكل مستمر، حيث يرتبط كل جيل تقني باكتشافات نوعية تمنح التكنولوجيا قيمة تنافسية مضافة، ويمكن تقسيم هذا تطور إلى أربعة مراحل أساسية: (مصطفى موسى، 2024/2023، الصفحات 20-21)

أ- **التكنولوجيا الناشئة:** وهي التقنيات التي تزال في أطوار نموها الأولى، وتتسم بدرجة عالية من المخاطرة نظراً لعدم نضجها أو تجربتها بشكل كاف، لقد فرضت هذه التقنيات واقعا قانونيا جديدا، خاصة في مجالات الملكية الفكرية، وبراءة الاختراع، وحقوق النشر الرقمي، نتيجة ظهور وسائط اتصالية وتوزيعية حديثة؛

ب- **التكنولوجيا السريعة:** تمثل هذه المرحلة التطوير المبكر، وقد شهدت فترة الثمانينات تسارعا في وتيرة الابتكار التقني مثل تقنيات التصنيع المتكاملة بالكمبيوتر والشبكات العصبية؛

ج- **التكنولوجيا الرئيسية:** هي التقنيات التي أحدثت تأثيرا جوهريا في مسيرة التقدم البشري، وتعتبر الركيزة الأمانة والموثوقة للعمليات الحالية، أصبحت هذه التقنيات أداة محورية في خلق المنافسة بين المنشآت بفضل سجلها التاريخي المستقر ونتائجها المضمونة؛

د- **التكنولوجيا الأساسية:** تمثل المرحلة الأخيرة من النضج التقني، حيث تصبح هي القاعدة التي لا يمكن لأي شركة الاستغناء عنها للمنافسة في السوق ومثال ذلك خدمة الإنترنت التي بدونها تتوقف كافة الأدوات التقنية الأخرى، إن التمكن من هذه التقنية يمنح الشركات تفوقا نوعيا، كما هو الحال في مجالات التكنولوجيا الحيوية كإنتاج بذور مقاومة للبكتيريا أو تحسين المحاصيل عبر التلاعب الجيني.

2. مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات

لقد مرت تكنولوجيا المعلومات بمراحل تاريخية عدة تمثلت في: (قادة، 2010-2011، صفحة 87)

أ- مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الأولى: منذ حوالي 3600 قبل الميلاد، تم اختراع الكتابة ومعرفة الإنسان لها وقد عمل ظهور الكتابة على إنها عهد المعلومات الشفاهية التي تنتهي بوفاة الإنسان أو ضعف قدراته الذهنية؛

ب- مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الثانية: والتي تشمل ظهور الطباعة بأنواعها المختلفة وتطورها والتي ساعدت على نشر المعلومات واتصالاتها عن طريق كثرة المطبوعات وزيادة نشرها عبر مواقع جغرافية أكثر اتساعاً؛

ج- مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الثالثة: وتتمثل بظهور مختلف أنواع وأشكال مصادر المعلومات كالمسموعة والمرئية كالهاتف والراديو والتلفاز واللاسلكي والأشرطة الصوتية والأقراص؛

د- مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الرابعة: وهذه تتمثل باختراع الحاسوب وتطور مراحل أجياله المختلفة مع كافة مميزاته وفوائده وأثاره الإيجابية على حركة تنقل المعلومات عبر وسائل اتصال ارتبطت بالحواسيب؛

هـ- مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الخامسة: والتي بدأت من النصف الثاني من ق 20 حتى يومنا هذا، وتتمثل في ترابط الهائل بين تكنولوجيا الحواسيب المتطورة وتكنولوجيا الاتصال المتنوعة الأنواع والاتجاهات التي مكنت من نقل كميات هائلة من البيانات والمعلومات بسرعة فائقة، بغض النظر عن قيمتها، وذلك شبكة الإنترنت.

المطلب الثاني: أهمية تكنولوجيا المعلومات وأهدافها

تتصف تكنولوجيا المعلومات أهمية بالغة في تعزيز كفاءة المؤسسات وتطوير أدائها التنافسي، يسعى هذا المطلب إلى جزئين أساسيين هما أهمية تكنولوجيا المعلومات في دعم اتخاذ القرار وتحسين الأداء، بينما يركز الجزء الثاني على الأهداف الاستراتيجية التي تسعى المؤسسات لتحقيقها.

أولاً: أهمية تكنولوجيا المعلومات

لم تعد تكنولوجيا المعلومات مجرد أدوات تقنية عابرة، بل أصبحت الركيزة الأساسية والدافع الأكبر لتطوير بيئات الأعمال الحديثة، وتتجلى أهميتها في القدرات الاستثنائية التي تمنحها للمؤسسات، وأبرزها: (الأخضر، 2024،

صفحة 8)

1. إجراء المعالجات الرقمية ذات النطاق الواسع والكفاءة الزمنية العالية؛
2. تزويد اتصالات سريعة ودقيقة ضمن المنظمات؛
3. مركزية حفظ المعلومات الضخمة مع تيسير آليات الوصول إليها واستعادتها؛
4. توفير بيئة معلوماتية تتسم بكفاءة الوصول المادي والزمني في شتى أنحاء العالم؛

5. زيادة فاعلية وكفاءة الأشخاص العالمين في مجاميع سواء في موقع واحد أو في عدة مواقع؛ نستخلص مما تقدم أن الحاسوب نظام إلكتروني متطور يعزز القدرات البشرية ويختصر الوقت والجهد، لكنه يظل في جوهره أداة تنفيذية تتحرك وفقا لإدارة المستخدم ومتطلباته.

ثانياً: أهداف تكنولوجيا المعلومات

تتمحور الغاية الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات حول أربع مسارات أساسية موضحة في الشكل رقم 3.

شكل 3. أهداف تكنولوجيا المعلومات

- التوظيف الداخلي في المؤسسة ⇔ تطوير أدوات الإدارة العليا
- التخفيض من المصاريف وتحسين الإنتاجية ⇔ التخفيض من الأعمال الإدارية
- الابتكار والتجديد دون القطاع للبقاء في الخدمة ⇔ التفاعل مع تحركات المنافسين
- الوصول إلى ميزة تنافسية تسمح للمؤسسة بالتطوير ⇔ تطوير ركيزة الإبداع والتنمية

المصدر: (شعباني و بودالي، 2014، صفحة 60)

يبرز الشكل (3) المحاور الاستراتيجية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها من خلال تبني وتوظيف تكنولوجيا المعلومات، حيث تتجاوز هذه الأهداف البعد التشغيلي البسيط لتصل إلى تعزيز القدرات الاستراتيجية للمؤسسة، ويلاحظ من خلال استقراء الأهداف الموضحة أن تكنولوجيا المعلومات تعمل كأداة مزدوجة التأثير، فهي من جهة تعمل على رفع الكفاءة الداخلية من خلال تطوير أدوات اتخاذ القرار لدى الإدارة العليا، وتخفيض تكاليف التشغيلية، وتحسين مستويات الإنتاجية والأداء الإداري، ومن جهة أخرى، تساهم التكنولوجيا في تعزيز الفاعلية الخارجية للمؤسسة، عبر تمكينها من الابتكار المستمر والتفاعل بمرونة مع تحركات المنافسين، مما يضمن لها الحفاظ على مكانتها في السوق. وبناء على ما تقدم، يظهر بوضوح أن تبني تكنولوجيا تدعم الإبداع والتنمية، وتوفر للمؤسسة ميزة تنافسية مستدامة في ظل بيئة أعمال تتسم بالديناميكية والتغير المتسارع.

المطلب الثالث: استخدامات تكنولوجيا المعلومات في المجال المحاسبي والمالي

تساهم البرمجيات التقنية الحديثة في إحداث نقلة نوعية في المجال المحاسبي والمالي، حيث تمكنهم من تسجيل العمليات المالية وإعداد التقارير بدقة متناهية، مع توفير أدوات تحليلية متقدمة تساعد في فهم الأنماط المالية المعقدة، ويمكن تلخيص أبرز مجالات هذا الاستخدام فيما يلي: (بن عبد الله و قادري، 2024، الصفحات

(147-146)

- استخدام أنظمة إدارة العلاقات مع العملاء (MRC): تساعد المؤسسات على تحسين مستوى التفاعل مع العملاء وتعزيز الشفافية تجاههم، من خلال تتبع دقيق لتاريخ التعاملات وتوفير بيانات مالية ومحاسبية موثوقة؛
 - تطبيق تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي: تستخدم هذه التقنيات لتحليل البيانات المالية واكتشاف الأنماط غير الاعتيادية، مما يساعد في الكشف المبكر عن احتمالات الفساد أو تلاعب المالي واتخاذ إجراءات تصحيحية فورية؛
 - استخدام التشفير والتقنيات الأمنية المتقدمة: يعد استخدام تقنيات التشفير المتقدمة، والمصادقة الثنائية، أمرا مهما لحماية البيانات المالية وضمان سرية المعلومات.
- ومن ناحية المعلومة المالية، يمكن توضيح أهم فوائد استخدام التكنولوجيا والابتكار، كالآتي: (بن عبد الله، قادري، صفحات 147-148)
- تعزيز الشفافية والمصادقية: تساهم الابتكارات التقنية في رفع جودة الإفصاح المالي والمحاسبي، حيث تتيح الأدوات المتقدمة الوصول إلى بيانات دقيقة ومحدثة آتيا، مما يعزز مستوى الثقة بين المؤسسة والأطراف ذات المصلحة والمستثمرين؛
 - تحسين دقة وسرعة إعداد التقارير المالية: تعمل تكنولوجيا على تسريع وتيرة إعداد القوائم المالية مع ضمان أعلى مستويات الدقة، فاستخدام البرمجيات المحاسبية المتقدمة يقلل من الجهد البشري والزماني المبذول في معالجة البيانات وتحليلها؛
 - الكشف المبكر عن الفساد وتحقيق أنماط غير طبيعية: تتيح تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي مراقبة الأنماط المالية غير الاعتيادية والتنبؤ بمخاطر الاحتيال، مما يساعد في كشف الانحرافات عن المعايير المحاسبية واتخاذ تدابير وقائية ضد التلاعب المالي؛
 - توفير تكاليف ووقت في عمليات الحاسبة والإفصاح: يؤدي الانتقال من العمليات اليدوية التقليدية إلى الأتمتة المحاسبية إلى تقليص النفقات التشغيلية بشكل كبير وتوفير الوقت، مما يضمن كفاءة إنتاجية عالية بأقل التكاليف الممكنة؛
 - تعزيز الثقة والاعتمادية للمستثمرين والعملاء وأصحاب المصلحة الآخرين: تساهم التكنولوجيا في خلق بيئة مالية مستقرة ومنضبطة، مما ينعكس إيجابا على سمعة المؤسسة في السوق التجارية ويعزز من اعتمادية العملاء والمستثمرين على تقاريرها.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات تأثير تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الداخلية في كل من الجزائر والدول الأخرى، ويهدف هذا المبحث إلى تقديم نظرة شاملة لأبرز الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع دراستنا، وتحليل موقع دراستنا الحالية من الدراسات السابقة، والتي تسعى إلى تقييم تأثير تكنولوجيا المعلومات على الأساليب المتبعة في الرقابة الداخلية التي تستعملها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال دراسة ميدانية بدائرة المالية والمحاسبة التابعة للمديرية العملية لاتصالات الجزائر-ميلة-، مركزة على استعمالات تكنولوجيا المعلومات من برامج محاسبية وغيرها في عمليات الرقابة الداخلية التي تتم في هذه المؤسسة.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1. دراسة (بن الدين، 2014):

مقال علمي محكم بعنوان: "أثر تكنولوجيا المعلومات على كفاءة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية -دراسة لعينة من المؤسسات بولاية أدرار-"، هدف إلى إبراز أهمية تكنولوجيا المعلومات ومدى تأثيرها على كفاءة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على استبيان وزع على عينة من المؤسسات الاقتصادية المتواجدة بولاية أدرار، وهو ما أدى إلى استخلاص وجود علاقة طردية بين مدى اعتماد هذه المؤسسات على تشغيل الإلكتروني للبيانات وكفاءة التدقيق الداخلي بها، وتوصي الدراسة إلى ضرورة العمل على تطوير معايير التدقيق تماشياً مع تطوير أنظمة التشغيل الإلكتروني، وكذا إحداث تشريعات وجهات مختصة لوضع قواعد ضبط المعالجة الآلية للمعلومات، بالإضافة إلى العمل على تطوير مناهج التعليم لمواكبة مهنة التدقيق للتطور المستمر في بيئة الأعمال.

2. دراسة (كردودي، 2015):

أطروحة دكتوراه في علوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، بعنوان: "دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات -دراسة حالة مركب تكرير الملح لولاية بسكرة-"، هدفت إلى معرفة دور المراجعة التحليلية المعتمدة على الأساليب الكمية التقليدية والمتطورة في تحسين أداء مدققي الحسابات، ولأجل تحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية ترتبط بمركب الملح لولاية بسكرة، خلصت الدراسة إلى أن أساليب المراجعة التحليلية تعطي تحذيرات مهمة حول وجود تلاعب في القوائم المالية واكتشاف الأخطاء الجوهرية، واقترحت عدة توصيات منها وجوب تطوير مهارات المدقق لاستخدام الأساليب الحديثة في التدقيق وتطبيق المعايير الدولية في عمله وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية اللازمة للنهوض بمهنة التدقيق في الجزائر.

3. دراسة (زقوت م.، 2016):

رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، بعنوان: "مدى فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة - دراسة ميدانية على شركات ومكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة-"، هدفت إلى معرفة مدى فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التدقيق، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما صمم ووزع استبيان على 70 مدقق يعملون في كبرى شركات التدقيق المحلية والدولية العاملة في قطاع غزة، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن استخدام تكنولوجيا المعلومات له أهمية كبيرة في فهم بيئة الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى قدرتها على تقييم أعمال التدقيق بشكل أكثر جودة ومصداقية، وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات تمثلت في ضرورة مواكبة التطورات وملاحقة الأنظمة الحديثة وخاصة في مجالات تدقيق الحسابات وأنظمة الرقابة الداخلية، ضرورة إشراك المدققين وأخذ آرائهم بالاعتبار عند تطوير التقنيات الإلكترونية المستخدمة في عملية التدقيق.

4. دراسة (شعت، 2017):

رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، بعنوان: "أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية -دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين-"، هدفت إلى التعرف على نظام الرقابة الداخلية وأثره في على جودة التقارير المالية في شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وأيضاً معرفة تأثير بيئة الرقابة ومكوناتها والأنشطة الرقابية وتقييم المخاطر على خصائص المعلومات المحاسبية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب المسح الشامل لعينة متمثلة في مدراء ماليين، محاسبين، مدققين داخليين وأعضاء لجان التدقيق لـ 48 شركة مساهمة مدرجة في بورصة فلسطين، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين أدوات الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط الداخلي) و جودة التقارير المالية، وعلى ضوء هذه النتائج أوصى الباحث بضرورة الاهتمام بالنظام الرقابي الإلكتروني، وكذا تدريب المشرفين على نظام الرقابة الداخلية وإعداد القوائم المالية، وضرورة تفعيل لجان التدقيق في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

5. دراسة (ملاوي مصطفى، 2019):

مقال علمي محكم بعنوان: "أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات على تحقيق جودة التدقيق ومخاطر استخدامها"، هدف إلى إبراز مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق جودة التدقيق ومخاطر استخدامها، وتبنت الدراسة منهج تحليلي للمتغيرات، خلص الباحث إلى أن تطبيق تكنولوجيا المعلومات لها أثر على جودة

عملية التدقيق، لما تمتاز به من دقة في إخراج البيانات وتبويبها، كما يستخدم مدقي الحسابات تكنولوجيا المعلومات لإسهامها في تطوير كفاءة عملية التدقيق من حيث تقليل الوقت المبذول وكذا التكاليف، وبالتالي تحقيق جودة عملية التدقيق، وعلى ضوء هذه النتائج أوصى الباحث بضرورة مواكبة تطورات الأنظمة الحديثة وخاصة في مجالات التدقيق وتدريب القائمين والعاملين عليها.

6. دراسة (سفاحلو و بوزيان رحمانى، 2019):

مقال علمي محكم بعنوان: "استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق وأثره على تكوين وتأهيل مدقق الحسابات"، تناول إشكالية كيف يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وتأثير ذلك على تكوين وتأهيل مدقق الحسابات، وتبنت الدراسة منهج تحليلي للمتغيرات، لتتوصل إلى تغير أدلة الإثبات في ظل بيئة المحاسبة الإلكترونية من حيث طبيعتها، إجراءات جمعها وطرق الاحتفاظ بها، كما أشارت إلى أن تكنولوجيا المعلومات تساعد مهنة التدقيق في التغلب على بعض جوانب القصور البشري، قد مهدت هذه الاستنتاجات إلى تقديم مجموعة من التوصيات تمثلت أهمها في وجوب اكتساب مدقق الحسابات معرفة ومهارات وكفاءة تتعلق بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات وحسن استعمالها وخاصة استعمال كل أدوات التدقيق بمساعدة الحاسوب، وكذا ضرورة التكوين المستمر لمدقق الحسابات للمحافظة على المهارات وتكييفها مع التطورات التكنولوجية.

7. دراسة (جمعة و حمادي، 2020):

مقال علمي محكم بعنوان: "واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الداخلي لعينة من البنوك الجزائرية"، هدف إلى التعرف على واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات ودورها في عملية التدقيق الداخلي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، وكأداة لجمع البيانات تم تصميم استبيان وزع على 59 شخصا يعملون في مجال الرقابة و التدقيق الداخلي، ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة أن البنوك الجزائرية في الطريق السليم لمواكبتها التطور التكنولوجي واستخدامها لتكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، كما ينبغي -حسب توصيات الدراسة- أن توفر البنوك كل متطلبات تكنولوجيا المعلومات من أجهزة وبرمجيات وكذلك برامج تدريب كافية للأفراد والمهنيين للقيام بعملية التدقيق الإلكتروني للنظم الآلية.

8. دراسة (معمرى و عمورة، 2020):

مقال علمي محكم بعنوان: "مدى تأثير نظام المعلومات الإلكتروني على أعمال التدقيق والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق-دراسة استطلاعية-"، هدف إلى إبراز واقع تأثير نظم المعلومات الإلكترونية في المؤسسة محل التدقيق على أعمال التدقيق، ولغرض تحقيق هذا الهدف قام الباحثان بتحرير استبيان وزع على خبراء محاسبين ومحافظي الحسابات وأساتذة جامعيين في الجزائر، ومن أهم ما توصلت إليه

الدراسة أن استخدام نظام المعلومات الإلكتروني في المؤسسات يلزمها بإدخال برمجيات تدقيق متطورة وتدريب وتأهيل المدقق ليصبح مؤهلاً بما فيه الكفاية ليواكب هذه الأنظمة والبرمجيات وليتأقلم مع تطوراتها، بالإضافة إلى صعوبة جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة من البيئة الإلكترونية نظراً لارتباطها بعنصر الزمن، فيسهل إزالتها من المكان الذي تحصل عليها المدقق، مهدت هذه الاستنتاجات إلى تقديم مجموعة من التوصيات تمثلت أهمها في ضرورة إطلاق برمجيات تدقيق جزائية وإصدار قوانين تشريعية تعطي دلالة قانونية لجمع أدلة الإثبات في البيئة الإلكترونية.

9. دراسة (الشريف، 2021):

مقال علمي محكم بعنوان: "تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير نظام الرقابة الداخلية"، هدف إلى التعرف على أساليب الرقابة الداخلية التي تستخدمها الجامعات السودانية ومدى كفاءتها في الحفاظ على مواردها في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الاستبانة كأداة لجمع البيانات، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يساهم في تطوير نظام الرقابة الداخلية، وقد أوصى الباحث بضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية للجامعات الحكومية لحماية مواردها.

10. دراسة (بن رجم، واصل، و بن عمارة، 2021):

مقال علمي محكم بعنوان: "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على كفاءة عملية التدقيق الداخلي -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار-"، هدف إلى تقييم مدى مساهمة استخدام تكنولوجيا المعلومات في كفاءة التدقيق الداخلي في المؤسسة الوطنية للخدمة الآبار، حيث تم توزيع استبيان على موظفي مديرية التدقيق، وخلصت الدراسة إلى أن المؤسسة لديها جميع عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال (أجهزة، برامج، شبكات) بأبعادها المختلفة، في حين عدم وجود تأثير قوي لتكنولوجيا المعلومات على كفاءة وجودة التدقيق الداخلي، هذا ما أسفر عن تقديم توصيات تمثلت في ضرورة تعميم عملية التدقيق على جميع أنشطة المؤسسة، ووجوب الإهتمام بتطوير مهارات العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذا التدقيق الداخلي.

11. دراسة (مغذوري و محمد الجواوي، 2021):

مقال علمي محكم بعنوان: "دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التدقيق الداخلي -دراسة حالة المؤسسات المالية لولاية الجزائر العاصمة-"، هدف إلى التعرف على دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التدقيق الداخلي، حيث تم استخدام استبيان موزع على 65 مدققاً يعملون في البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين على مستوى الجزائر العاصمة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من نتائج أهمها أنه يوجد

أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات (تقنيات الحاسوبية، الخبرة العلمية والعملية، وتطوير المهارات) في تحسين جودة التدقيق الداخلي، وأن المدققين يتسمون بكفاءة للقيام بعملية التدقيق الإلكتروني في جميع القطاعات، كما أوصت الدراسة بالتركيز على إجراء دراسات دورية للتعرف على نقاط القوة والضعف المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، وكذا أهمية تعيين المؤسسات المالية لمدققين ذوي كفاءات ودراية بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات لزيادة كفاءة وفعالية التدقيق.

12. دراسة (زياني، 2021):

مقال علمي محكم تحت عنوان: "تأثيرات تكنولوجيا المعلومات على تحسين مهنة المدقق الداخلي - دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -"، هدف إلى إبراز تأثيرات تكنولوجيا المعلومات على تحسين مهنة المدقق الداخلي، ولتحقيق الغاية المنشودة تم الاستعانة بأسلوب الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث خلصت الدراسة إلى أن تكنولوجيا المعلومات سمحت للمدققين الداخليين بتأدية مهمتهم في وقت قصير، وهذا ما نجم عنه الكشف عن الانحرافات والتلاعبات قبل فوات الأوان، وقد مهدت هذه الاستنتاجات إلى تقديم مجموعة من التوصيات تمثلت في تشجيع وتكثيف التكوين في ميدان التكنولوجيا الحديثة بمختلف الوسائل المادية و البرمجية لتأهيل المدققين الداخليين.

13. دراسة (مزوي و رزيقات، 2025):

مقال علمي محكم بعنوان: "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين إجراءات وجودة مهنة التدقيق"، هدف لمعرفة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في تحسين إجراءات وجودة عملية التدقيق، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان دراسة إحصائية لآراء عينة من المهنين والممارسين لمهنة التدقيق من مدققي حسابات وأكاديميين مختصين، توصلت الدراسة لجملة من النتائج منها اكتساب ممارسي المهنة كفاءة مهنية في مجال تكنولوجيا المعلومات، كما توفر هذه الأخيرة تسهيلات اختصار للوقت والجهد في ظل الاستخدام الواسع لتطبيقاتها والتشغيل الإلكتروني للمعلومات المحاسبية، وتستخدم للتخطيط لمهمة التدقيق، كما تقدم تحسينات تعزز من كفاءة وفعالية الإجراءات المتبعة في عملية التدقيق لتحقيق أقصى استفادة وتحسين جودة عملية التدقيق. قد مهدت هذه الاستنتاجات إلى تقديم مجموعة من التوصيات تمثلت أهمها في تشجيع مدققي الحسابات على تغيير نهج التدقيق من الطريقة اليدوية الى استخدام برامج التدقيق الإلكتروني، وضرورة تحديث الأدوات والتقنيات المستخدمة في المؤسسات، وأوصى أيضا بضرورة وضع إطار تشريعي خاص بأمن تكنولوجيا المعلومات من الجهات المختصة، بما يسمح بإرساء الثقة لدى جميع الأطراف.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1. دراسة (Chen, Smith, Cao, & Xia, 2014):

مقال علمي محكم بعنوان: "Information Technology Capability, Internal Control

Effectiveness, and Audit Fees and Delays"، هدف إلى معرفة دور قدرة تقنية تكنولوجيا المعلومات في المساهمة في الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات في بيئة مابعد القانون ساينز-أوكسلي (SOX)، استخدمت الدراسة نمذجة المعدلات الهيكلية (Structural Equation Modeling -SEM) لتحليل العلاقة بين المتغيرات، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن قدرة تقنية تكنولوجيا المعلومات تقلل من أتعاب المراجعة وتحسن من فعالية الرقابة الداخلية، وأن الرقابة الداخلية الفعالة تقلل من أتعاب وتأخيرات المراجعة، كما أوصت بضرورة الاستثمار في قدرة تقنية تكنولوجيا المعلومات لتحسين فعالية الرقابة الداخلية، وعلى المدققين أخذ قدرة تقنية المعلومات في الاعتبار عند تقييم مخاطر المراجعة.

2. دراسة (Wulandari & Jamtiko, 2022):

مداخلة علمية مقدمة في المؤتمر الدولي للابتكار المستدام مسار العلوم المحاسبية والإدارية

The Influence of Human Resource Competency, بعنوان: (ICOSIAMS2021) Internal Control System, and Use of information Technology on Quality of Village Finance Statements"، هدف إلى تحديد تأثير الموارد البشرية ونظم الرقابة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية القروية في منطقة غونونغ كيدول بأندونيسيا عام 2019، تم إجراء الدراسة باستخدام طريقة المسح لعينة مكونة من 59 موظف قروي في هذه المنطقة، بينت الدراسة أن كفاءة الموارد البشرية ونظم الرقابة الداخلية واستخدام تكنولوجيا المعلومات تؤدي دورا حاسما في تحسين جودة التقارير المالية القروية، كما أوصت الحكومة في هذه المنطقة بالتركيز على تعزيز هذه العوامل الثلاثة لتحقيق تحسين مستدام في جودة التقارير المالية مثلا توفر برامج تدريبية مستمرة لتحسين كفاءة العمال.

3. دراسة (Mile, et al., 2023):

مداخلة علمية محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثاني للعلوم البيئية والتنمية المستدامة، بعنوان: "The

Effect of Internal Control System and Human Resources Quality on The Quality of Financial Statementes With The Utilization Technology as a Moderating Variable" هدفت إلى فحص وتحليل تأثير نظام الرقابة الداخلية وجودة الموارد البشرية على جودة القوائم المالية مع استخدام تكنولوجيا المعلومات كمتغير معدل، اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاستقصائي وذلك باستعمال استبيان وزع على 39 مستجيب من أمناء الخزينة، خلصت الدراسة إلى أن لكل من جودة نظام الرقابة الداخلية

والموارد البشرية تأثير إيجابي على جودة القوائم المالية، وأن تكنولوجيا المعلومات تعزز تأثير نظام الرقابة الداخلية على جودة القوائم المالية، وقد أوصت على وجوب تحسين جودة الموارد البشرية من خلال التدريب والتطوير المستمر، وكذا زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم الرقابة الداخلية وتحسين جودة القوائم المالية.

4. دراسة (Saputra, Anggraeni, & Roswinna, 2024)

مقال علمي محكم بعنوان "The Effect of Information Technology Utilization and

Internal Control on Regional Financial Information Systems and their Impact on the Quality of The Financial Statements of The Riau Islands Provincial

Government" يبحث في تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والرقابة الداخلية على نظم المعلومات المالية الإقليمية وأثرها على جودة القوائم المالية لحكومة مقاطعة أرخبيل رياو في أندونيسيا، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثون المنهج الكمي لتحليل البيانات وذلك من خلال نمذجة المعادلات الهيكلية باستخدام طريقة المربعات الجزئية، وتشير النتائج إلى أن استخدام كل من تكنولوجيا المعلومات والرقابة الداخلية له تأثير إيجابي ومعنوي على جودة القوائم المالية الإقليمية، ما أسفر عن تقديم توصيات تمثلت في ضرورة تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات لتحسين جودة القوائم المالية، وضرورة تعزيز الرقابة الداخلية لضمان فعالية نظم المعلومات المالية.

5. دراسة (Adebayo, Obisesan , & Akinala, 2024):

مقال علمي محكم بعنوان: "Impact of Information Technology on Internal Control

Systems in Higher Educational Institutions in Osun, Nigeria"، هدف إلى تحديد تأثير

تكنولوجيا المعلومات على نظم الرقابة الداخلية في المؤسسات التعليمية العليا في ولاية أوسون بنيجيريا، واعتماد الباحثون على أسلوب الاستبانة لجمع البيانات، ما سمح باستخلاص أن لتكنولوجيا المعلومات تأثير إيجابي على نظم الرقابة الداخلية وعمليات المراجعة الداخلية، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظم الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية، وكذا إجراء دراسات مستقبلية لتقييم تأثير تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسات التعليمية العليا.

6. دراسة (Shiri & Hamidian, 2024):

مقال علمي محكم بعنوان: "Analyzing The Impact of Data Analysis, Information

Technology, and Internal Controls on Professional Auditors Judgment"، هدف إلى

تحديد تأثير تحليل البيانات وتكنولوجيا المعلومات والرقابة الداخلية على حكم المدققين المهنيين، حيث تم توزيع استبيان على 338 محاسب مستقل من منظمة التدقيق، خلصت الدراسة بوجود خمس عناصر رئيسية تؤثر

على حكم المدققين المهنيين وتزويد من دقة قراراتهم ألا وهي: جمع المعلومات، التدقيق القائم على تكنولوجيا المعلومات، بيئة الرقابة، التقييم والفاعلية، والإجراءات التصحيحية، وأوصت الدراسة بتعزيز قدرات تحليل البيانات لتحسين حكم المدققين، والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات لدعم عمليات التدقيق.

7. دراسة (Rachmad, Bakri, Irdiana, Waromi, & Sinlae, 2024):

مقال علمي محكم بعنوان: "Analysis of The Influence of financial Information Systems, Internal Control Systems, and Information Technology on quality of Financial Reports"، هدف إلى تحديد تأثير أنظمة المعلومات المالية، أنظمة الرقابة الداخلية، وتكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية للحكومات المحلية، حيث اعتمد الباحثون على استبانة وزعت على موظفين حكوميين في الإدارة المالية والمحاسبة كأداة لجمع البيانات، خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير مباشر لتكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية، بل هي تؤثر على جودة أنظمة الرقابة الداخلية، والتي بدورها تساهم في تحسين جودة التقارير المالية، ولهذا فقد أوصت الدراسة بدعم تطبيق تكنولوجيا المعلومات وتحسين أمان البيانات، وأوصت أيضا بتعزيز تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية لتعزيز جودة التقارير المالية.

8. دراسة (Hamidani, Agustina, Soraya, & Az Zahra, 2025):

مقال علمية مقدمة في المؤتمر الدولي التاسع للمحاسبة والإدارة والاقتصاد (ICAME2024)، تحت عنوان: "The Effect of Technology, Internal Control and Competency on the Quality of Government Financial Reports"، تهدف إلى تحديد وتحليل تأثير تطبيق تكنولوجيا المعلومات ونظام الرقابة الداخلية وكفاءة الموارد البشرية على جودة التقارير المالية للحكومات المحلية في مدينة بانجارماسين بإندونيسيا، ولأجل ذلك تم إعداد استبيان وزع على 75 موظف في الإدارة المالية في القطاع العام بهذه المدينة، وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات ونظام الرقابة الداخلية يؤثر إيجابا على جودة التقارير المالية، في حين أن تطبيق نظام المعلومات الحكومي الإقليمي وكفاءة الموارد البشرية لا يؤثران على جودة التقارير، وأوصت الدراسة بضرورة تبني تكنولوجيا المعلومات وتحديثها بشكل دوري لما لها من أهمية في التحسين من نظام الرقابة الداخلية وبالتالي زيادة دقة وشفافية التقارير المالية.

9. دراسة (Lyu, 2025):

مقال علمي محكم بعنوان: "The Role of Information Technology-based Accounting Internal Control Strategies in corporate Risk Prevention"، هدف إلى التعرف على نظام الرقابة الداخلية القائم على تكنولوجيا المعلومات ودوره في الوقاية من المخاطر المؤسسية، تم استخدام المنهج التجريبي على مؤسسة Enterprise A، خلصت الدراسة إلى أن استعمال نظام رقابة داخلية قائم على تكنولوجيا

المعلومات يحسن من الأداء المالي للمؤسسة وقدرتها على الوقاية من المخاطر، كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تطبيق النظام المقترح في دراسات مستقبلية على عينات أكبر لتحقيق نتائج أكثر تعميماً، وكذا إجراء دراسات إضافية لتقييم تأثير النظام على جوانب أخرى في الأداء المؤسسي.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

على الرغم من وجود دراسات سابقة تناولت مواضيع متقاطعة مع موضوع الدراسة الحالية، إلا أنها غالباً ما تركز على جوانب معينة وتترك فراغات معرفية تحتاج للاستكشاف، وفيما يلي استعراض لأهم الفجوات العلمية التي تم تحديدها:

الفجوة التطبيقية

تكمن الفجوة التطبيقية في هذه الدراسة في عدم وجود تقييم ميداني لآليات وأساليب الرقابة الداخلية في ظل استخدام برامج تكنولوجيا المعلومات المعتمدة في مديرية الاتصالات بولاية ميله، حيث ركزت الدراسات السابقة على النتائج النهائية للتدقيق الداخلي، بينما تسعى دراستنا إلى فحص الأساليب المتبعة في الرقابة الداخلية باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

الفجوة المنهجية

إعتمدت أغلب الدراسات السابقة على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، مما يؤدي إلى الحصول على معلومات كمية قد تتميز بالسطحية في بعض الأحيان، كما أن الاستبانات قد لا تكون كافية لفهم التعقيدات والتحديات التي تواجهها المؤسسات في تطبيق أساليب الرقابة الداخلية في ظل البيئة التكنولوجية التي تتميز بالتغيير المستمر، ولهذا فقد اعتمدت الدراسة الحالية على أسلوب نوعي شمل تحليل المحتوى والمقابلة والملاحظة مع عناصر فاعلين في الرقابة الداخلية لمؤسسة اتصالات الجزائر، وذلك لأنهم الأكثر اطلاعاً على الإجراءات الفعلية المتبعة في الرقابة الداخلية داخل المؤسسة، بالإضافة إلى برامج والتقنيات المستخدمة في ذلك.

فجوة التحليل

بدلاً من إجراء مسح عام على عدد كبير من المؤسسات، ركزت دراستنا على التحليل المعمق لمؤسسة اقتصادية واحدة، إذ أن التركيز على التحليل المعمق للمديرية العامة للاتصالات -ميلة- كدراسة حالة، يتيح لنا فهماً معمقاً للنظام التكنولوجي المتبع في هذه المؤسسة، ويساعدنا على تحديد التحديات والفرص الفريدة التي تواجهها المؤسسة.

الفجوة الزمانية

على الرغم من وجود بعض الدراسات الحديثة التي تناولت مواضيع مشابهة لموضوع دراستنا، إلا أنها ركزت على الجانب النظري، مما يخلق نقصا واضح في الدراسات التطبيقية الحديثة التي تدرس تأثير التطورات التكنولوجية الأحدث على أساليب الرقابة الداخلية، فالدراسات التطبيقية السابقة لا تغطي التطورات التكنولوجية المستجدة، هذا ما يبرز الحاجة إلى دراسات ميدانية حديثة تسلط الضوء على هذا الجانب في البيئة المؤسسية المحلية.

الفجوة المكانية

ركزت أغلب الدراسات السابقة حول تأثير تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الداخلية في البيئات الغربية أو في دول ذات اقتصاديات متقدمة، مما يحد من تعميم نتائجها على البيئة المؤسسية الجزائرية، كما أن هناك نقص في الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في سياق المؤسسات الاقتصادية المحلية، وخاصة في قطاع الاتصالات، مما يجعل من الضروري إجراء دراسات تطبيقية على الواقع الجزائري لفهم التحديات والفرص التي تتيحها التطورات التكنولوجية بشكل أفضل، حيث تدور دراستنا في المديرية العامة لاتصالات الجزائر بولاية ميلة، وتكمن خصوصيتها أيضا في طبيعتها التنظيمية كفرع لمؤسسة عمومية، إذ نادرا ما تتطرق الدراسات إلى المقاومة الثقافية للتغيير التكنولوجي داخل المديريات الجهوية في المناطق الداخلية مقارنة بالعاصمة. أخيرا، وعلى الرغم من ثراء الدراسات السابقة التي تناولت أثر تكنولوجيا المعلومات على وظيفة التدقيق الداخلي، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التطبيقية التي تبحث في تأصيل أثر هذه التكنولوجيا على أساليب الرقابة الداخلية داخل المؤسسة الاقتصادية، وهو ما تسعى هذه الدراسة لتغطيته بالتطبيق على مديرية الاتصالات بميلة.

خلاصة الفصل

تقدم تكنولوجيا المعلومات إمكانية هائلة ومميزات ذات أهمية بالغة، لما تمتلك من قدرات فائقة في تخزين ومعالجة البيانات والمحاسبية بسرعة ودقة عالية، الأمر الذي جعل من المعلومة الركيزة الأساسية لصناعة القرار والدافع الرئيس لرفع الكفاءة الإنتاجية والتنافسية داخل المؤسسات، ويساهم الاستثمار في الوسائل التقنية في دفع عجلة التطور الاجتماعي والاقتصادي الشامل، ومن هنا، تبرز فرصة الجزائر لتكون دولة رائدة ومتطورة تقنيا، بشرط أن تستفيد من الإمكانيات المتاحة لديها وتوظفها في مكانها صحيح.

وحسب ما تم عرضه في الإطار النظري، فإن إقحام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى نقلة نوعية في منهجية الرقابة الداخلية، مع ذلك، يخلص الفصل إلى أن هذا الاعتماد التقني فرض بدوره مخاطر جديدة تتعلق بأمن البيانات والوصول غير المصرح به، ولأجل اختبار هذه الإعتبارات ودعم المعارف النظرية تطبيقيا، نعرض في الفصل الثاني الدراسة التطبيقية التي قمنا بها.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد

بعد عرض الجانب النظري من الدراسة في الفصل الأول، والذي تمحور حول التعرف على أساليب الرقابة الداخلية وكذلك أهم مفاهيم تكنولوجيا المعلومات، ولمعالجة إشكالية الدراسة ميدانيا، خصصنا هذا الفصل للدراسة الميدانية والتي محلها المديرية العملية للاتصالات الجزائر-ميلة.

وللإلمام أكثر بالدراسة الميدانية تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- المبحث الأول: تقديم محيط الدراسة وأدواتها؛
- المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها.

المبحث الأول: تقديم محيط الدراسة وأدواتها

يعرض هذا المبحث تقديم مجمع اتصالات الجزائر، وهو واحد من أهم وأكبر المؤسسات الوطنية المتواجدة على التراب الوطني في مجال الاتصالات، من خلال تعريف المجمع وفروعه، ونشأة المؤسسة، ومن ثم ينتقل لعرض أدوات الدراسة ومنهجيتها.

المطلب الأول: تقديم مجمع مؤسسة اتصالات الجزائر وفروعه

سوف نتطرق في مطلبنا هذا الى لمحة عن المجمع وفروعه، ونبذة تاريخية عن نشأة مؤسسة اتصالات الجزائر.

أولاً: نبذة عن مجمع اتصالات الجزائر وفروعه

مؤسسة اتصالات الجزائري هي مؤسسة وطنية عمومية اقتصادية جزائرية تم تأسيسها 9 نوفمبر 2017، تشرف على مراقبة وتنسيق وتنفيذ المشاريع في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية، تجسدت كمجمع من خلال الشركة الفرعية التابعة لحافظة المجمع حالياً، وهي شركة اتصالات الجزائر، بموجب القانون 2000/03 المؤرخ في 5 أوت 2000، المتعلق بإعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الذي نص على استقلالية نشاطات البريد عن نشاطات المواصلات السلكية واللاسلكية، ومنذ نشأتها، شملت نشاطاتها الأولية خدمة الهاتف الثابت، الهاتف المحمول، الإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية عبر الأقمار الصناعية، وهي المهام الموكلة حالياً لمجمع اتصالات الجزائر (اتصالات الجزائر، 2026).

يمتلك مجمع اتصالات الجزائر أربع شركات فرعية مباشرة تابعة لحافظته، وشركتين أخريين تابعتين بشكل غير مباشر، ويشرف على المجمع رئيس مدير عام، حيث تتمثل الشركات الفرعية التابعة لمجمع اتصالات الجزائر فيما يلي: (اتصالات الجزائر، 2026)

- اتصالات الجزائر: تنشط في مجال الإنترنت والهاتف الثابت؛
- اتصالات الجزائر موبايل: تنشط في مجال الهاتف النقال وخدمات الإنترنت؛
- اتصالات الجزائر الفضائية: تنشط في مجال شبكات الاتصال والإنترنت عبر الأقمار الصناعية؛
- اتصالات الجزائر أوروبا: تشرف على تسيير الكابل البحري "أورفال" و"ألفال"؛
- كومنتال: تنشط في مجال إدارة فائض الألياف البصرية السوداء الشبكات البصرية الخاصة بالموردين؛
- الشركة الجزائرية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال صاتيكوم: تقدم خدماتها في مجال الابتكار التكنولوجي

أي التحكم في البيانات وأدارتها التواصل والإشراف عليها عن بعد.

ويعرض الشكل رقم 4 شعارات هيكل مجمع اتصالات الجزائر وفروعه.

شكل 4. شعارات هيكل مجمع اتصالات الجزائر وفروعه



المصدر: (اتصالات الجزائر، 2026)

ثانيا: نشأة مؤسسة اتصالات الجزائر (الشركة الأم)

تأسست مؤسسة البريد والمواصلات سنة 1963م، وكانت تهتم بالاتصالات عبر البريد، وبعد ذلك أدخلت ما يعرف بخدمة الهاتف الثابت، والذي يعد أول مؤسسة للاتصال الهاتفي في الجزائر، وفي سنة 1993 أضيفت خدمة جديدة وهي خدمة الهاتف النقال والذي كان معروف بخدمة (Mobile global system GSM)، وفي سنة 1998م، ظهرت مؤسسة اتصالات الجزائر الخاصة بالهاتف الثابت كمؤسسة تابعة لمؤسسة البريد والمواصلات

وبمقتضى القانون 2000/03 المؤرخ في 05 أوت 2000، أسست مؤسسة اتصالات الجزائر إثر تقسيم قطاع البريد والمواصلات إلى متعاملين هما: اتصالات الجزائر وسلطة ضبط مركزية، حيث أصبحت اتصالات الجزائر مؤسسة عمومية اقتصادية في شكل شركة ذات أسهم ملك للدولة بنسبة 100%، تنشط في مجال الاتصالات برأس مال عمومي يقدر بـ 115.000.000.000,00 دج، والمقيدة في السجل التجاري يوم 11 ماي 2002 تحت رقم 02B 0018083، الكائن مقرها الاجتماعي بالطريق الوطني رقم 05 الديار الخمس المحمدية 16130 الجزائر (اتصالات الجزائر، 2026).

وقد مرت مؤسسة اتصالات الجزائر قبل أن تصل إلى شكلها الحالي بعدة مراحل، وتميزت كل مرحلة بخصائص معينة تحاول اختصارها قد الإمكان في النقاط التالية: (اتصالات الجزائر، 2026)

- من 1962 إلى 1974: تعد بمثابة انطلاق المؤسسة بعد الاستعمار، سميت مؤسسة البريد والمواصلات، وتميزت هذه الفترة بجملة من الصعوبات نظرا للظروف السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة، حيث ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي هياكل وأنظمة في مجال الخدمات بصفة خاصة مؤسسة البريد والمواصلات، وكان تصميم هيكلها وإدارتها وتسييرها على النمط الأوروبي أو

الفرنسي بصفة خاصة، ونظرا لنقص خبرة وتأهيل الكادر الجزائري، وانعدام التجربة في التسيير، تميزت الفترة بضعف فاعلية الأداء وانخفاض المردودية، مما اقتضى إصلاحات هيكلية شاملة في المؤسسة بما يتماشى مع الوجه الاقتصادي والإمكانيات والظروف العامة؛

- من 1975 إلى 1990: عرفت هذه الفترة إصدار المرسوم رقم 89 / 75 المؤرخ بتاريخ 30 ديسمبر 1975، الذي يعدد ويغير التخصصات والصلاحيات في ميدان الإدارة وممارسة احتكار خدمة البريد والاتصالات، لكن هذه المرحلة لم تخل من بعض السلبات في عدم كفاية مؤسسة البريد والاتصالات في تنفيذ المهام الموكلة لها؛

- من 1991 إلى 1999: نظرا لنتائج المرحلة السابقة، تم إدخال بعض التغييرات والإصلاحات التي تتماشى تنوعا وكما مع الأوضاع الداخلية والخارجية لاقتصاد الجزائر، فشهدت هذه المرحلة إعادة هيكلة القطاع، حيث يتم تقسيم المديريات الولائية إلى ثلاث مجموعات وذلك حسب المنطقة، بحيث يعين كل مجموعة هيكل تنظيمي خاص، وهذا طبقا للمرسوم 129/92 المؤرخ في 28 مارس 1992؛

- ما بعد سنة 2000: أهم ما يميز هذه المرحلة هو الإصلاحات الاقتصادية في ظل التعامل مع الاقتصاد الحر والمنافسة، واستعدادا للدخول في المنظمة العالمية للتجارة ومواكبة التطورات العالمية المتجهة نحو تحرير الأسواق وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع الميادين، بما في ذلك قطاع الاتصالات، ويمكن القول إن القانون 2000/03 المؤرخ في 06 أوت 2002 أعاد تحديد القواعد العامة للبريد والمواصلات وجعلها في السياق المعمول به عالميا، كما أقر نظام التسيير المركزي بحيث تصدر القرارات من المديرية العامة للاتصالات بالجزائر العاصمة، وتطبق تسلسليا على باقي مستويات الهيكل التنظيمي.

المطلب الثاني: التعريف بالمديرية العملية للاتصالات الجزائرية

المديرية العملية للاتصالات ميلة هي فرع لمؤسسة اتصالات الجزائر على المستوى الولائي، تتولى مهمة تنفيذ سياسات المؤسسة الأم على النطاق الولائي، ويعرض هذا المطلب التعريف بها ناحية النشأة والأنشطة والخدمات المقدمة.

وقد تم تأسيس مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية ميلة سنة 2003، تنشط في مجال الهاتف الثابت والنقل موبيليس (MOBILIS) وخدمات الإنترنت جواب (DJAWAB) والاتصالات الفضائية، نشأت بموجب قانون

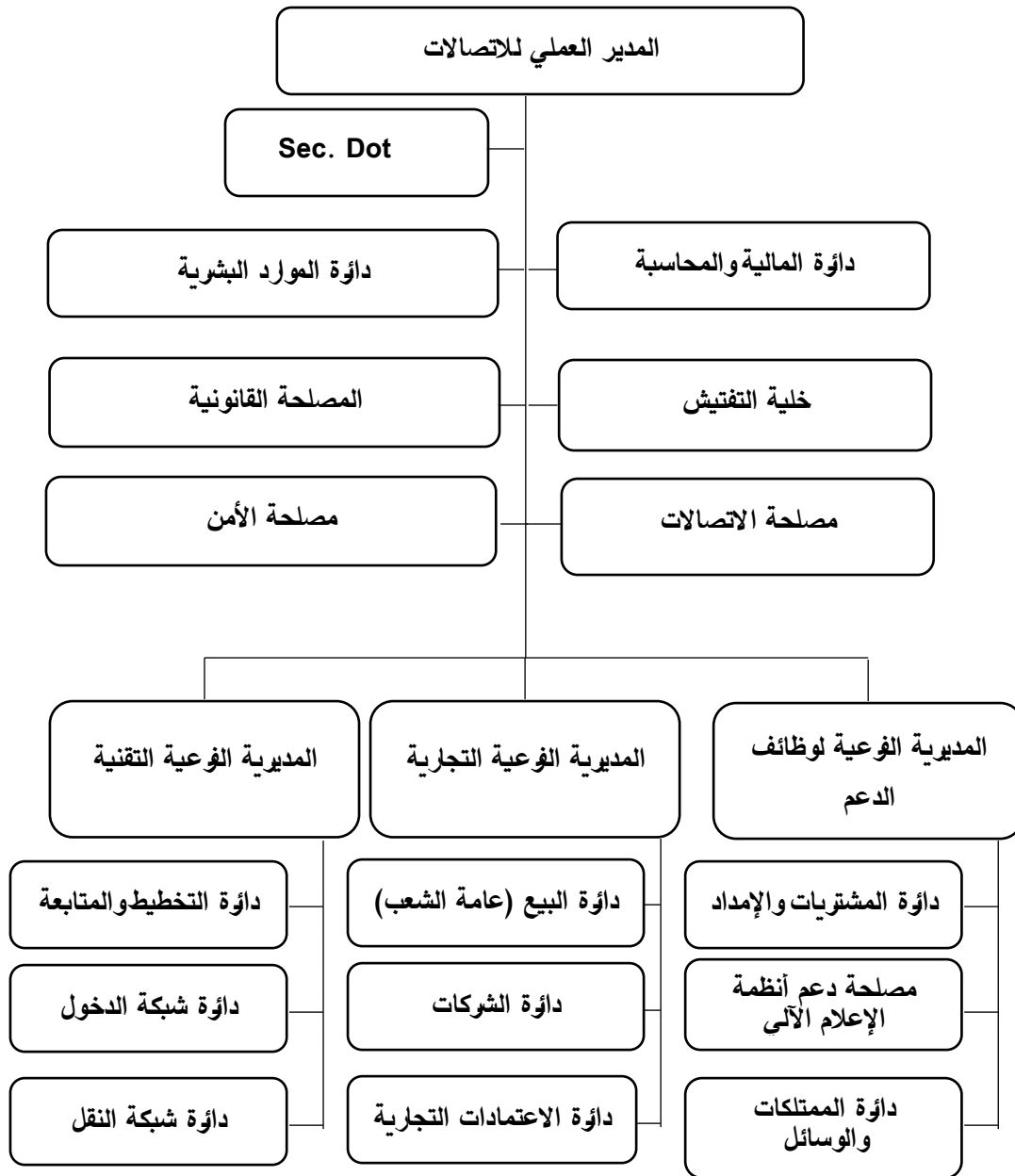
03/2000 والمؤرخ في 05 أوت 2000 المرتبط بإعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات لفصل البريد عن قطاع الاتصالات، ودخلت رسميا في سوق العمل بتاريخ: 01 جانفي 2003.

تقوم مؤسسة اتصالات الجزائر ميلة بعدة مهام أساسية يمكن حصرها فيما يلي:

- توفير خدمات للزبائن والمشاركين والقيام بتوزيعها في مجال الشبكات الخاصة الداخلية لتبادل المعلومات؛
- إعداد الخطوط السنوية في إطار التنمية وتقييدها؛
- القيام بتسيير وتكوين الأشخاص اللازمين لتأدية مهام المؤسسة وهذا من خلال البرامج والدورات التكوينية التي تقوم بإعدادها وذلك وفق الميزانية المخصصة لذلك؛
- تعزيز وضمان جودة منتجاتها وخدماتها لتحقيق أهدافها وخدمة لزيائنها ومشاركها؛
- رفع مستوى خدماتها وإنجازاتها تقنيا واقتصاديا واجتماعيا؛
- توفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية على مستويين الوطني والدولي، بنقل وتبادل الصوت، والبيانات، والوسائط السمعية البصرية لضمان استمرارية التواصل بين مستخدمي الشبكة؛
- العمل على إنشاء، استثمار، وتسيير أنظمة الاتصال الداخلية بالتنسيق مع كافة متعاملي الهاتف الثابت والنقل.

ويمكن توضيح هيكلة المؤسسة أكثر من خلال هيكلها التنظيمي، وهو نظام يوضح العلاقات والمهام ومجال التخصص بين مختلف الوحدات الإدارية داخل المؤسسات، بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة، والذي يضمن الانسجام بين الهياكل والموارد البشرية، حيث تضم مؤسسة اتصالات الجزائر ميلة (294) عاملا موزعين على مختلف مصالحها الإدارية والتقنية والتجارية على النحو الموضح في الشكل رقم 5.

شكل 5. الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر ميلة



المصدر: وثائق مقدمة من قسم الموارد البشرية في المؤسسة محل الدراسة

وقد أجرينا التبرص الميداني في دائرة المالية والمحاسبة في المديرية العملية للاتصالات الجزائر، والتي تضم بدورها أربعة مصالح وهي الميزانية، الخزينة والمالية، مصلحة المحاسبة، ومصلحة التحصيلات، تشترك في مهام معالجة ومراقبة جميع الملفات والوثائق المحاسبية التي تأتي من مختلف المصالح، والتأكد من صحتها وكذا التسيير المالي والمحاسبي لأموال المؤسسة من خلال تسيير الحسابات البنكية والبريدية التابعة للمديرية العملية، زيادة على هذا فان دائرة المالية والمحاسبة ومصالحها لديها مهام خاصة بكل هيئة. وتتمثل مهام دائرة المالية والمحاسبة فيما يلي:

- التحقق من صحة جميع العمليات المالية التي تم تنفيذها، وكذلك تسجيلها محاسبيا وفقا للمعايير والمبادئ المحاسبية المعمول بها؛
- ضمان مراقبة الامتثال للميزانية المبلغة إلى الإدارة التشغيلية؛
- التحقق من صحة التقارير المعدة شهريا وإرسالها إلى قسم المالية والمحاسبة؛
- مراقبة مواقف التدفق النقدي المالي على مستوى الإدارة التشغيلية؛
- ضمان الرقابة المالية على ACTELS ونقاط البيع التابعة لقسم العمليات؛
- مراقبة وضبط العمليات المالية التي يقوم بها المسؤول عن مراقبة التحصيلات والمسؤول عن الحسابات والمقارنات، ويتبع إداريا لشركة ACTEL ووظيفيا لقسم المالية والمحاسبة.
- وتتوزع مسؤوليات المصالح التابعة لدائرة المالية والمحاسبة كما يلي:

أولاً: مصلحة المالية والخزينة

- التحقق من مطابقة ملفات الدفع لإجراءات الشراء الخاصة بشركة اتصالات الجزائر واللوائح الحالية؛
- إدارة ملفات الدفع ومراقبة التدفق النقدي؛
- التأكد بانتظام من التحويل اليومي للأموال من قبل ACTELS ونقاط تواجد الإدارة التشغيلية واكتمال المبالغ المدفوعة؛
- مراقبة حسن سير حسابات إدارة العمليات والتأكد من توافقها مع الأنظمة الضريبية الحالية؛
- الإشراف والرقابة على العمليات المالية التي تتم على مستوى ACTEL ونقاط تواجد قسم العمليات.

ثانياً: مصلحة المحاسبة

- تسجيل جميع العمليات المحاسبية المنتظمة لجميع المعاملات المالية التي تقوم بها المؤسسة خلال الفترات المحاسبية المنتظمة؛
- التأكد من تسجيل جميع العمليات والمعاملات المالية؛
- التأكد من أن جميع التسجيلات المحاسبية صحيحة ودقيقة؛
- التحقق من صحة البيانات المالية لقسم العمليات؛

ثالثاً: مصلحة الميزانية

- التحقق من مدى توافق الإجراءات التي تم تنفيذها مع الإجراءات المدرجة في الميزانية؛
- ضمان الامتثال لخطة الميزانية التي أبلغها قسم المالية والمحاسبة إلى قسم العمليات؛

- ضمان إنشاء التقارير المالية لقسم العمليات بما في ذلك العمليات التي تقوم بها مراكز ACTEL ونقاط الحضور بعد المراقبة الدائمة لعملياتها (تتطلب هذه العملية التعاون مع رئيس مصلحة المالية والخزينة ورئيس مصلحة المحاسبة بالإضافة إلى التواصل اليومي مع مراكز ACTEL ونقاط الحضور المرتبطة بقسم العمليات).

رابعاً: مصلحة التحصيلات

- الإشراف على تحصيل الديون من الخطوط النشطة على مستوى Actels وإعداد مواقف تحصيل يومية؛
- ضمان تطبيق عمليات القطع التي أطلقتها الجهات الداعمة الإقليمية والتي تم التحقق من صحتها من قبل الجهات الفاعلة في الوكالات؛
- إنشاء إشعارات رسمية من خلال المحضرين لجميع العملاء وجود نزاع هاتفي وضمان متابعة الاسترداد؛
- والتفاوض وتحفيز المدين بقوة مع ما يسمى بالعملاء الذين تم إنهاء خدمتهم في حالة عدم الدفع؛
- تأكد من المراقبة المستمرة لجداول الدفع المحددة للعملاء المتخلفين عن السداد؛
- ضمان متابعة استرداد العملاء الذين تم رفض الخصم المباشر لهم (CCP أو BNA) من خلال عملية التنظيف، والتأكد من الامتثال لجداول المحاسبة (الانقطاعات، الإيقاف، الإنهاء؛
- اتخاذ خطوات لاسترداد الديون المستحقة للخدمات والهيئات العامة (توقيع العقود التنظيمية)،

المطلب الثالث: أدوات الدراسة الميدانية ومنهجيتها

يفصل هذا المطلب المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية، والأدوات المستخدمة في جمع البيانات، وكيفية تحليلها، حيث تم تصميم الدراسة في شكل دراسة حالة كيفية وفقاً للخطوات الموضحة أدناه.

أولاً: المنهج المتبع

اعتمدت الدراسة الميدانية على المنهج الوصفي التحليلي القائم على مقارنة الدراسة الكيفية، وذلك لملاءمته الموضوعية مع طبيعة الإشكالية المطروحة، إذ يسعى البحث إلى استيعاب الظاهرة في سياقها المؤسسي الحقيقي، وفهم الكيفية التي توظف بها تكنولوجيا المعلومات في إعادة تشكيل منظومة الرقابة الداخلية المديرية العملية لاتصالات الجزائر، لا مجرد قياس ارتباطات رقمية بين متغيراتها، وقد انصب اختيار هذا المنهج من كون الظاهرة محل الدراسة ذات طابع تنظيمي وإجرائي معقد، تتشابك فيه الأبعاد التقنية والبشرية والمؤسسية بصورة قد تعجز عنها الأدوات الكمية وحدها في استيعابها وتفسيرها.

وفي إطار هذه المقاربة الكيفية، تم اعتماد استراتيجية دراسة الحالة بوصفها الإطار المنهجي الأنسب، والتي تتيح إمكانية التعمق في ظاهرة معاصرة داخل سياقها الواقعي، لا سيما حين تكون الحدود بين الظاهرة والسياق المحيط بها ضبابية وغير قابلة للفصل، وقد أفضت هذه الاستراتيجية إلى تركيز الدراسة على حالة وحيدة معمقة، هي المديرية العملية لاتصالات الجزائر، بما تتيحه من ثراء معلوماتي وإمكانية للاطلاع على ممارسات الرقابة الداخلية في بيئتها التشغيلية الفعلية.

ثانياً: أدوات جمع البيانات

حرصت الدراسة على توظيف مزيج من أدوات جمع البيانات النوعية، بما يجسد مبدأ التثليث المنهجي (Triangulation) والقاضي بأن تعدد مصادر البيانات وأساليب جمعها يعزز مصداقية النتائج ويزيد من متانتها التحليلية، وقد اشتملت أدوات الدراسة على ثلاثة مستويات متكاملة يمكن عرضها على النحو الآتي:

1. الملاحظة الميدانية

شكلت الملاحظة الميدانية الركيزة الأولى في منهجية جمع البيانات، إذ أتاحت لنا الانخراط المباشر في البيئة التشغيلية للمؤسسة، ورصد الممارسات الرقابية في وضعها الطبيعي، وقد جرت هذه الملاحظة تحت إشراف مباشر من رئيس مصلحة المحاسبة، الذي أسهم في توجيه مسارها وتقديم شرح مفصل للعمليات ذات الصلة، مدعماً بقطاعات شاشة توضيحية تعكس واجهات الأنظمة المعلوماتية المستخدمة في الرقابة الداخلية، وقد أعانت هذه الملاحظة على استيعاب الكيفية الفعلية التي يتجلى بها التكامل بين التقنية والممارسة الرقابية في الواقع اليومي للمؤسسة، بما تكشفه من تفاصيل إجرائية ودقائق تشغيلية يتعذر الوصول إليها عبر الأدوات الأخرى.

2. تحليل المحتوى لملفات عمل

ساهم تحليل المحتوى للوثائق المقدمة من المؤسسة محل الدراسة تحت إشراف رئيس مصلحة المحاسبة في تعميق الفهم التحليلي لإجراءات الرقابة الداخلية المعتمدة في المؤسسة، وقد اشتملت المادة الوثائقية التي أُخضعت للتحليل على ملفين: الأول يتعلق بمشروع استثماري، والثاني بعملية مصروف تشغيلي، وكلاهما يجسد دورة رقابية متكاملة، وقد أتاح تحليل هذين الملفين رصد مسار تدفق العمليات المحاسبية والمالية ضمن البيئة الرقمية، والوقوف على نقاط الرقابة الفعلية التي تمارس عند كل مرحلة، مع تتبع البصمة التكنولوجية في هذا المسار من حيث التوثيق والتحقق والتدقيق.

3. المقابلة نصف الموجهة والتحليل الموضوعي

اعتمدنا كذلك على المقابلة نصف الموجهة كأداة للتعلم في الأبعاد التفسيرية للظاهرة محل الدراسة، واستجلاء وجهات النظر الفاعلة في العملية الرقابية من منظور الممارسين الميدانيين أنفسهم، وقد أجريت هذه المقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة بوصفه الفاعل المؤسسي الأقدر على التعبير عن عمليات الرقابة الداخلية التي يشرف عليها شخصيا، والكشف عن الإشكاليات الضمنية والثغرات الإجرائية التي لا تعكسها الأرقام والإحصائيات ولا تفصح عنها الوثائق الرسمية، وقد قمنا بصياغة دليل المقابلة (الملحق رقم 3) انطلاقا من الأسئلة البحثية للدراسة، مع إبقاء هامش مرن يتيح توسيع بعض المحاور أو استدراك جوانب طارئة بحسب ما تقتضيه الاستجابات.

أما على صعيد المعالجة التحليلية لمضامين المقابلة، فقد جرى تبني التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) والذي يمر عبر ست مراحل متدرجة تبدأ بالتعرف على البيانات، ثم توليد الرموز الأولية، فصياغة المواضيع الفرعية واختبار علاقاتها ببعضها، وانتهاء بمراجعة المواضيع الكبرى وتسميتها وتوظيفها في الكتابة التفسيرية، وقد أجري هذا التحليل يدويا تحت إشراف الأستاذة المشرفة نظرا لاقتران المقابلات الميدانية على مقابلة واحدة معمقة، ودون الاستعانة ببرامج تحليل البيانات النوعية، حيث أتاح لنا هذا التحليل قدرة أكبر على التعمق في البيانات، كما أسفرت عملية الترميز والتصنيف عن استخراج مجموعة من المواضيع الرئيسية والفرعية التي نعرضها في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها

يهدف هذا المبحث إلى عرض النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية، والتي ارتأينا تقسيمها إلى أربع مطالب؛ يعرض أولا البرامج المعلوماتية المستخدمة في مؤسسة إتصالات الجزائر، بينما يعني المطلب الثاني بعرض أساليب الرقابة الداخلية فيها، ليخصص المطلب الثالث لعرض التحليل المحوري لنتائج المقابلة نصف موجهة، وصولا للمطلب الرابع الذي نناقش فيه النتائج.

المطلب الأول: البرامج المعلوماتية المستخدمة في المؤسسة محل الدراسة

تعتمد المديرية العملية لاتصالات الجزائر على عدة برامج وتطبيقات متخصصة لإدارة مختلف أنشطتها سواء كانت تقنية، إدارية أو تجارية، لكن هناك ثلاثة أنظمة برمجية كركائز أساسية تعتمد عليها المؤسسة، نعرضها فيما يلي قبل التركيز على البرنامج المستخدم في دائرة المالية والمحاسبة.

أولاً: الأنظمة البرمجية الأساسية في المؤسسة

وتشمل البرامج الثلاث التالية:

1. برنامج NGBSS

هو نظام متخصص في إدارة علاقات الزبائن والفوترة، يطبق بشكل أساسي على مستوى الوكالات التجارية من أجل تسهيل وتحسين الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة لزبائنهم من حيث تسديد فواتير الهاتف، خدمات الإنترنت، والخدمات الأخرى.

2. برنامج HR ACCESS

هو برنامج موجه لتسيير الموارد البشرية، تبرز كفاءته في قدرته العالية على التحكم في المسارات الإدارية والتقنية، فهو يتوزع على شبكة وطنية مركزية (إنترنت أو شبكة داخلية)، وتتمثل آلية نظام HR Access في تسيير العمال، إدارة الأجور، التوظيف، التكوين، تسيير الوظائف والمناصب، تحديد الكفاءات، ويقوم على عدة سياسات أمنية، فنجد أن كل مستغل لديه اسم مستخدم وكلمة مرور خاصة به، كما يتم يستفيد العاملون على هذا النظام من تكوينات دورية، وهو مزود بنظام حماية ويتم الاحتفاظ بنسخ احتياطية لدى المديرية، إذ ييسر هذا النظام جميع فروع المؤسسة الأم ويقوم بالتنبيه عند الخطأ والقيام بتصحيحه، ويسهل عملية تحسين المعلومات وتقليل الأخطاء.

3. برنامج ORACLE

هو نظام معلوماتي تبنى عليه قواعد المعطيات في المؤسسة، بحيث يعد برنامج أوراكل البرنامج الرئيسي المستخدم على مستوى المؤسسة ككل، وخاصة أقسام المالية والمحاسبة، تبنته مؤسسة اتصالات الجزائر في سنة 2005 وأجريت عليه بعض التحديثات في 01 جانفي 2010 ليواكب النظام المحاسبي المالي SCF الذي كانت الجزائر في صدد الانتقال إليه، ومن بين الإجراءات التحديث القيام بتكوين قاعدة معلومات SCF في هذا البرنامج، وكذا إدخال في هذه القاعدة معلومات النظام المحاسبي المالي SCF الخاصة بمؤسسة اتصالات الجزائر،

يعرف برنامج أوراكل بأنه نظام معلومات خاص بدائرة المحاسبة، فهو يخزن ويعالج العمليات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي SCF، حيث قامت مؤسسة اتصالات الجزائر بتوسيع استخدامه في مصالح أخرى في أواخر سنة 2014 ليشمل جانب إدارة المخزون والمشتريات، وتسيير الطلبات وحتى تسيير ممتلكات المؤسسة ليصبح برنامج متكامل لإدارة المشتريات وسلاسل الإمداد منذ بدايتها، وبالتالي ضمان كفاءة وفعالية أكبر في التسيير.

ويمكن تلخيص أهم وظائف نظام أوراكل في النقاط التالية:

- إدارة المشتريات والطلبات: تسجيل وحصر كافة احتياجات الأقسام من أجهزة ومستلزمات مكتبية عبر طلبات شراء داخلية منظمة؛
 - الدورة المستندية والرقابة: مصادقة دائرة المالية والمحاسبة والمدير على الطلبية وتحويلها لمصلحة المشتريات عبر البرنامج؛
 - الرقابة المخزنية: توثيق دخول البضائع والتوريدات المختلفة للمخازن، مع إصدار وصولات الاستلام والمصادقة عليها إلكترونياً؛
 - التسجيل المحاسبي الشامل: تسجيل مختلف العمليات المحاسبية من طرف المحاسب مثل عمليات الشراء، العمليات الخاصة بالاستثمارات ومختلف العمليات الأخرى، وكذا التحصيلات تتم عبر نفس البرنامج الفواتير؛
 - التقارير المالية والختامية: استخراج جميع القوائم المالية مثل جدول حسابات النتائج، وميزان المراجعة قبل أو بعد الجرد، وكذا دفتر الأستاذ المختصر أو المفصل، وكذلك الميزانيات لكل فترة محاسبية والميزانية النهائية؛
 - ضبط الجرد والمطابقة: استخراج تقارير المخزون ومقارنتها بنتائج الجرد الفعلي لتحديد أي فروقات بين الرصيد الدفترى والواقعي؛
 - تسهيل عمليات إدارة المخزون والمشتريات بشكل عام وشامل؛
 - تسهيل العمليات المحاسبية وتسيير تدفقات الخزينة والصندوق والتحصيلات المتأتية من الوكالات التجارية عبر البرنامج؛
 - تسيير مختلف ممتلكات المؤسسة سواء كانت العينية أو المنقولة والتي تتم عبر نفس البرنامج.
- وتتمثل أهم خصائص نظام أوراكل في النقاط التالية:
- يحترم في تصميمه مبادئ المحاسبة العامة والنظام المالي المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية؛
 - سهل الاستخدام ويكفي أن تكون لك اطلاع بسيط على المحاسبة لتتمكن من استخدامه؛
 - يمكن أن يتتبع المشتريات انطلاقاً من الطلبية إلى تسديد الفاتورة مع تقييد كل العمليات لزيادة فاعلية إدارة المشتريات وتتبع المخزون؛
 - الاطلاع على مختلف القوائم المالية وجدول الجرد التي ينتجها البرنامج في الحين، والتي تساهم في ترشيد القرارات؛

- بفضلله يمكن تحديد مكانة المؤسسة ونقاط قوتها وضعفها مما يسهل بناء استراتيجية فعالة للمؤسسة ومتابعتها مستقبلا؛
- نظام جد واسع وحديث وتقوم المؤسسة بتحديثه ودعمه باستمرار ويمكن أن يكون قاعدة للإدارة الإلكترونية بالمؤسسة؛
- بما أنه يمكن استخدامه في وظائف كثيرة بالمؤسسة فإنه يزيد مستوى تنسيق بين مصالح المؤسسة ونقل البيانات بينها بشكل أوتوماتيكي وسريع.

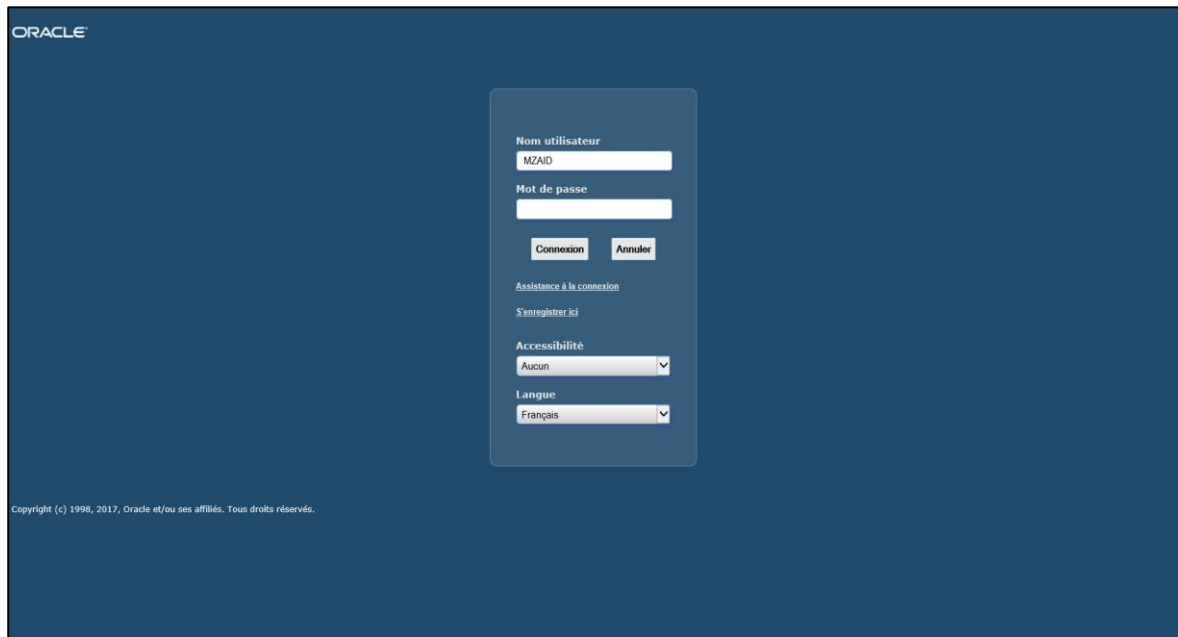
ثانيا. خطوات تشغيل برنامج أوراكل ORACLE

نظرا لأهمية برنامج أوراكل في الوظيفة المالية والمحاسبية، وفي وظيفة الرقابة الداخلية التي يقوم بها المحاسب، ارتأينا عرض خطوات تشغيل البرنامج كما يلي:

1. نافذة تشغيل البرنامج

وتكون كما هو موضح في الشكل 6.

شكل 6. واجهة النظام ORACLE



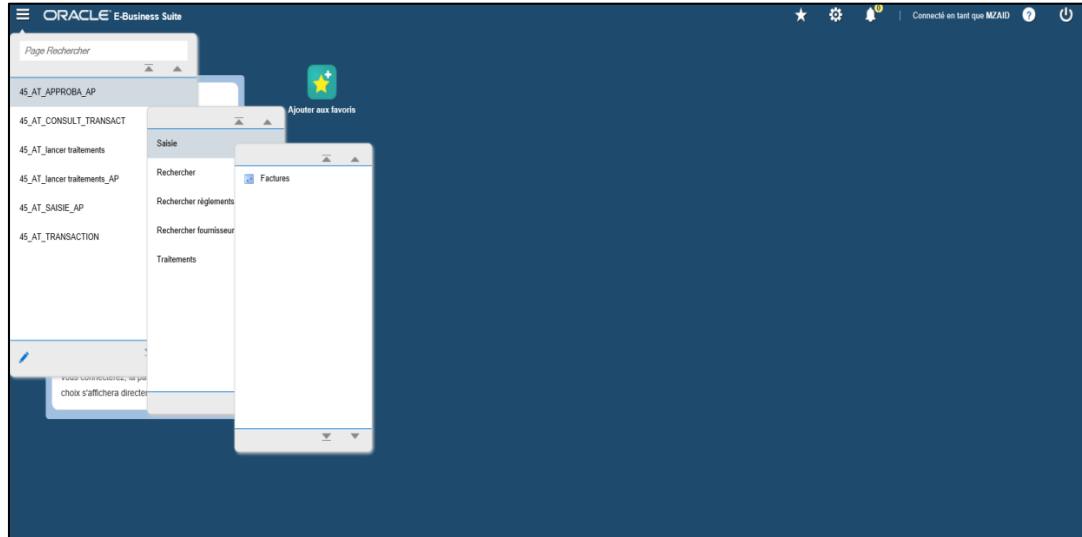
المصدر: لقطة شاشة من حاسوب المصلحة محل الدراسة

نلاحظ من خلال الشكل 6 أن الدخول إلى البرنامج يكون محميا باسم مستخدم وكلمة مرور حفاظا على أمن البيانات والمعلومات، وعلى قابلية تتبع العمليات المالية والمحاسبية. عرض خطوات تشغيل البرنامج كما يلي:

2. نافذة البرنامج بعد الدخول

وتكون كما هو موضح في الشكل 7.

شكل 7. القائمة الرئيسية لبرنامج Oracle



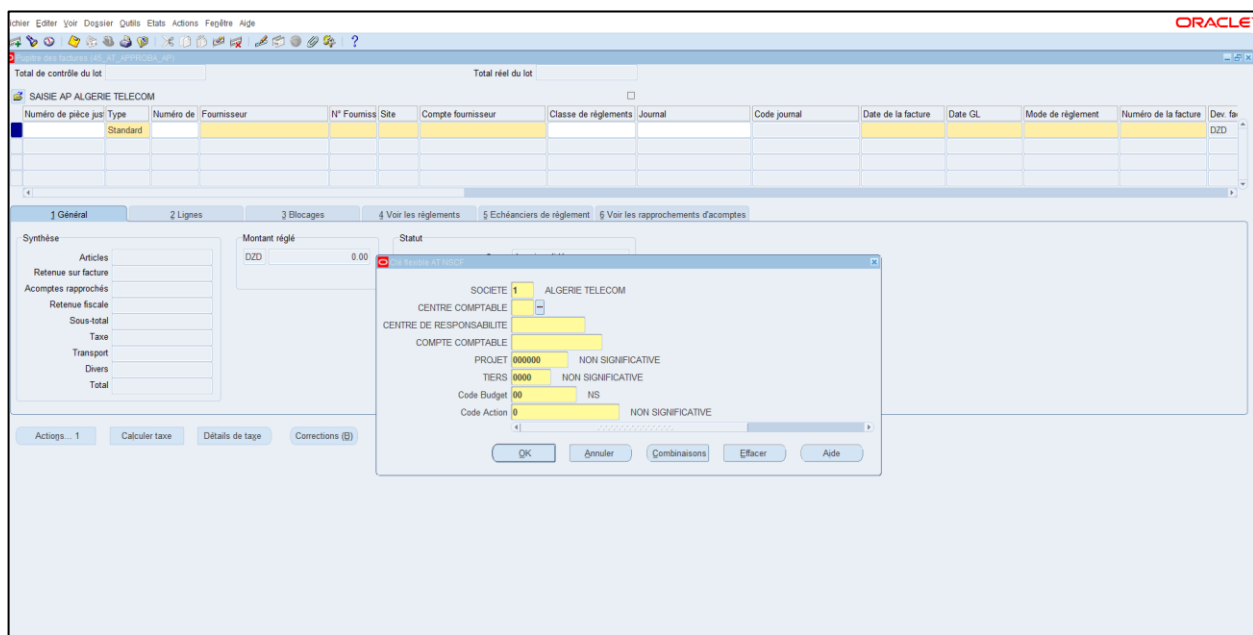
المصدر: لقطة شاشة من حاسوب المصلحة محل الدراسة

نلاحظ من خلال الشكل 7 أن البرنامج يحتوي على عدة قوائم ذات علاقة بالنشاط اليومي لمصلحة المحاسبة.

3. واجهة التسجيل المحاسبي لمختلف المصاريف

وتكون كما هو موضح في الشكل 8.

شكل 8. واجهة التسجيل المحاسبي للمصاريف في برنامج Oracle



المصدر: لقطة شاشة من حاسوب المصلحة محل الدراسة

نلاحظ من خلال الشكل 8 أن عملية التسجيل المحاسبي للمصاريف في البرنامج تشمل مختلف تفاصيل العملية، والوثائق التبريرية لها، ومعلومات المصلحة التي تم فيها التسجيل.

4. واجهة التسجيل المحاسبي للتحصيلات والعمليات الأخرى غير المصاريف

وتكون كما هو موضح في الشكل 9.

شكل 9. واجهة التسجيل المحاسبي لبرنامج Oracle غير المصاريف

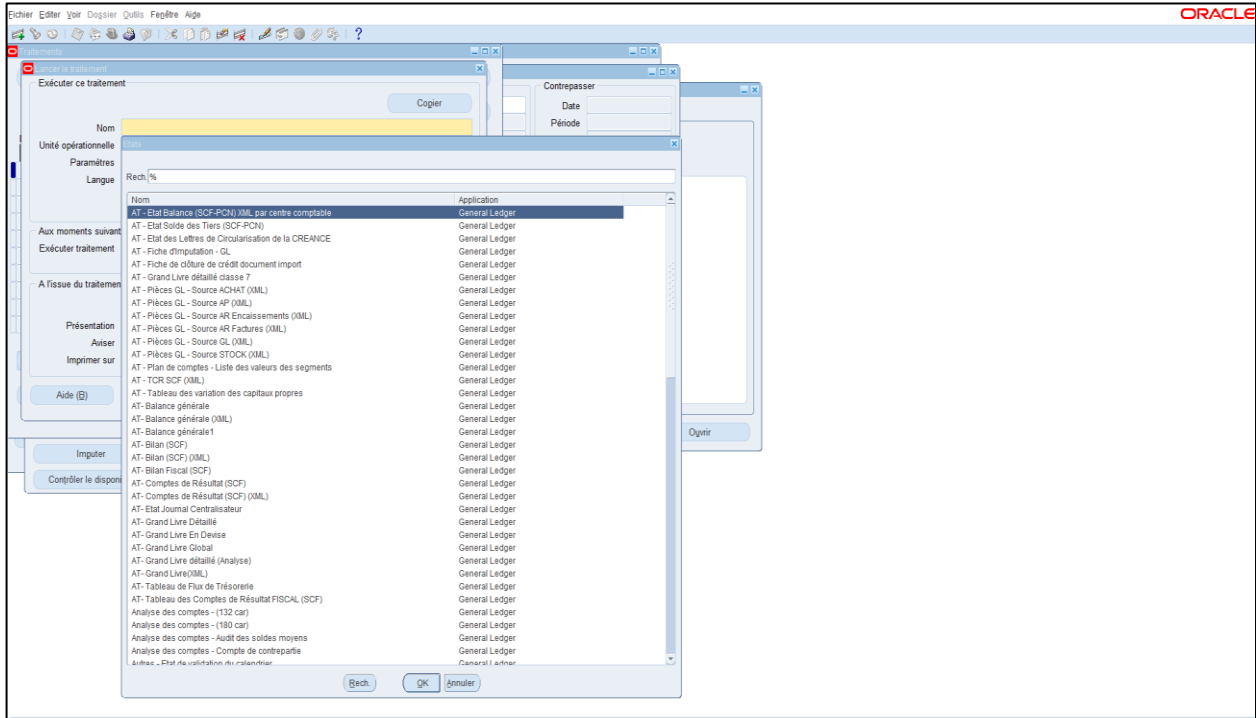
المصدر: لقطة شاشة من حاسوب المصلحة محل الدراسة

نلاحظ من خلال الشكل 9 أن عملية التسجيل المحاسبي للتحصيلات والعمليات الأخرى غير عمليات المصاريف في البرنامج تشمل هي الأخرى كل تفاصيل العملية ووثائقها التبريرية، ومعلومات المصلحة التي قامت بالتسجيل.

5. واجهة استخراج الوثائق والتقارير الخاصة بالعمليات المنجزة في البرنامج

وتكون كما هو موضح في الشكل 10.

شكل 10. واجهة استخراج مختلف الوثائق والتقارير على برنامج Oracle



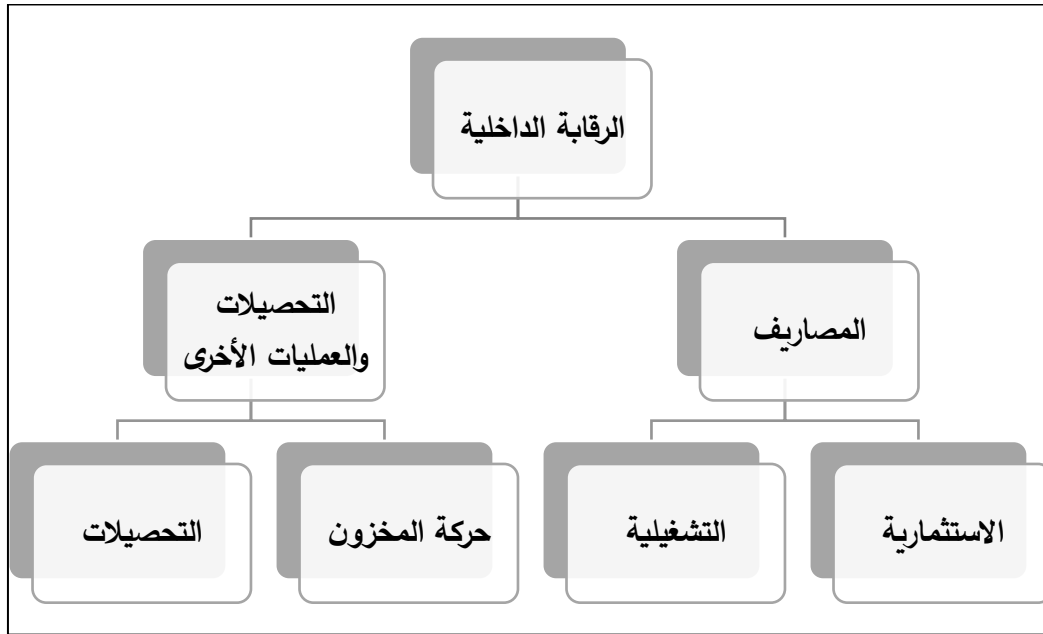
المصدر: لقطة شاشة من حاسوب المصلحة محل الدراسة

نلاحظ من خلال الشكل 10 أن البرنامج يتيح استخراج عدد كبير من الوثائق والتقارير المالية والمستندات المحاسبية التي تلخص كافة العمليات التي تمت في البرنامج، وبسرعة وسهولة عالية.

المطلب الثاني: عرض أساليب الرقابة الداخلية في المؤسسة محل الدراسة

تتم الرقابة الداخلية في المديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة من خلال الرقابة على نوعين مختلفين من العمليات أو المعلومات المالية، وهما المصاريف والتحصيلات، ويمكن توضيح تفرعات هذه العمليات من خلال الشكل رقم 11.

شكل 11. أنواع المعلومات المالية الخاضعة للرقابة الداخلية في المديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة



المصدر: من اقتراح الطالبتين بناء على الدراسة الميدانية

أولاً: عمليات الرقابة على المصاريف

تتم عمليات الرقابة الداخلية على المصاريف في أثناء تسجيلها، حيث يتم تسجيل المصاريف الخاصة بالمؤسسة في الجزء الأول من برنامج أوراكل، وهي نوعان: استثمارية وتشغيلية، وذلك كما يلي:

1. المصاريف الاستثمارية

هي النفقات المالية التي تدفع لاقتناء أو تحسين أصول طويلة الأجل، ويتميز هذا النوع من المصروفات بأنه يحقق منافع مستقبلية تمتد لأكثر من فترة مالية واحدة، ومن أمثلته شراء المعدات والآلات، تطوير أنظمة المعلوماتية أو إنجاز مشروع استثماري، ولأجل فهم خطوات سير مشروع استثماري من ناحية الرقابة الداخلية والتسجيل المحاسبي، نعرض مثالا يتعلق بملف منح مقاول مهمة توصيل أسلاك هاتفية جديدة (شبكة الألياف البصرية ODN: Optical Distribution Network) في أحد الأحياء (الملف مرفق في الملحق رقم 1)، حيث يمكن عرض خطوات سير المشروع كما هو موضح في الشكل رقم 12.

شكل 12. خطوات سير مشروع استثماري - مثال تطبيقي



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملف المقدم من المؤسسة محل الدراسة

وتتم الرقابة الداخلية على المصاريف الاستثمارية في عدة مراحل، حيث تسير عملية الرقابة وفق منطق رقابي متسلسل مكون من أربع مراحل رئيسية، تبدأ باستلام الملف وتنتهي بتسجيل العملية في برنامج أوراكل واستخراج شهادة التسجيل المحاسبي، وما يلفت الانتباه في هذا المسار هو أنه لا يسير في خط مستقيم فحسب، بل يتضمن حلقة تصحيح في حالة اكتشاف نقص في الوثائق، وهو ما يعكس طبيعة الرقابة الداخلية الحقيقية القائمة على مبدأ التحقق المتكرر لا الاكتفاء بالمرور الأول، وتتمثل تفاصيل كل مرحلة فيما يلي:

- المرحلة الأولى: دخول الملف إلى الدورة الرقابية، وهي مرحلة استلام الملف من المقاول، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا الاستلام ليس مجرد إجراء شكلي، بل هو بداية سلسلة من عمليات الرقابة المتتالية؛

- المرحلة الثانية: هي مرحلة التحقق من اكتمال الوثائق من حيث عددها ونوعها وتوقيعات المصالح المختلفة عليها، وخلال هذه المرحلة فإن صحة العملية تقاس بسلامة المسار الإداري الذي مرت به، وفي حالة اكتشاف نقص، يتفرع المسار إلى مسار استثنائي يقضي بإشعار المقاول وطلب إكمال الملف قبل المتابعة، وهو ما يجسد مبدأ الرقابة القبلية التي تهدف إلى منع الأخطاء قبل وقوعها لا معالجتها بعد ذلك؛
- المرحلة الثالثة: وهي التحقق من صحة المبالغ عبر مقارنة المعلومات المقدمة من المقاول بسجلات المخزون وبيانات المؤسسة، وهنا يظهر بوضوح دور تكنولوجيا المعلومات، إذ يتيح برنامج أوراكل إجراء هذه المقارنة بشكل آلي وسريع بدلا من الاعتماد على الفحص اليدوي الذي قد يستهلك وقتا طويلا ويعرض العملية لأخطاء بشرية؛
- المرحلة الرابعة: تتمثل في بتسجيل العملية في برنامج أوراكل واستخراج شهادة التسجيل المحاسبي Fiche D'imputation (أنظر الملحق رقم 02)، وتهدف هذه الخطوة إلى إنشاء أثر رقمي دائم للعملية يمكن الرجوع إليه في أي وقت لاحق لأغراض التدقيق والمراجعة، مع ملاحظة أنه عند الرغبة في دفع أجر المقاول، يتم إرسال طلب تمويل Demande de Fonds لسحب المبلغ من الحساب المركزي للمديرية. يوضح الشكل 13 نافذة تسجيل العملية في برنامج أوراكل.

شكل 13. واجهة تسجيل مصروف استثماري في برنامج أوراكل

N° de pièce	Type	N° de Fournisseur	N° Fourniss	Site	Compte fournisseur	Classe de règlements	Journal	Code journal	Date de la facture	Date GL	Mode de règlement	N° de la facture	Dev. fa	
56	Standard	2500441	MAHDOUBA MANISOUR	31568	MILA	145.14500000.4041100000.000	INVESTISSEMENT	45_INV_DOT_MILA_AP	45_INV_DOT_MILA_AP_26	08-03-2026	30-04-2026	Chèque	01/2026	DZD

Num.	Type	Montant	Régime fiscal	Taxe	Statut de taxe	Nom taux taxe	Taux de taxe	N° commande	N° appel c	Date GL	Code classification de taxe	Num. ligne c	N° de l'avis	Base de rapp	Num. imputation	N° reçu	N° ligne Q
1	Article	397 768.00						2500441		30-04-2026		1	1	Quantité	1	2500223	1
2	Article	-19 888.40	NS.MZ							30-04-2026							
3	Article	-104 844.82	NS.MZ							30-04-2026							
4	Article	104 844.82	NS.MZ							30-04-2026							

المصدر: لقطة شاشة من حاسوب المصلحة محل الدراسة

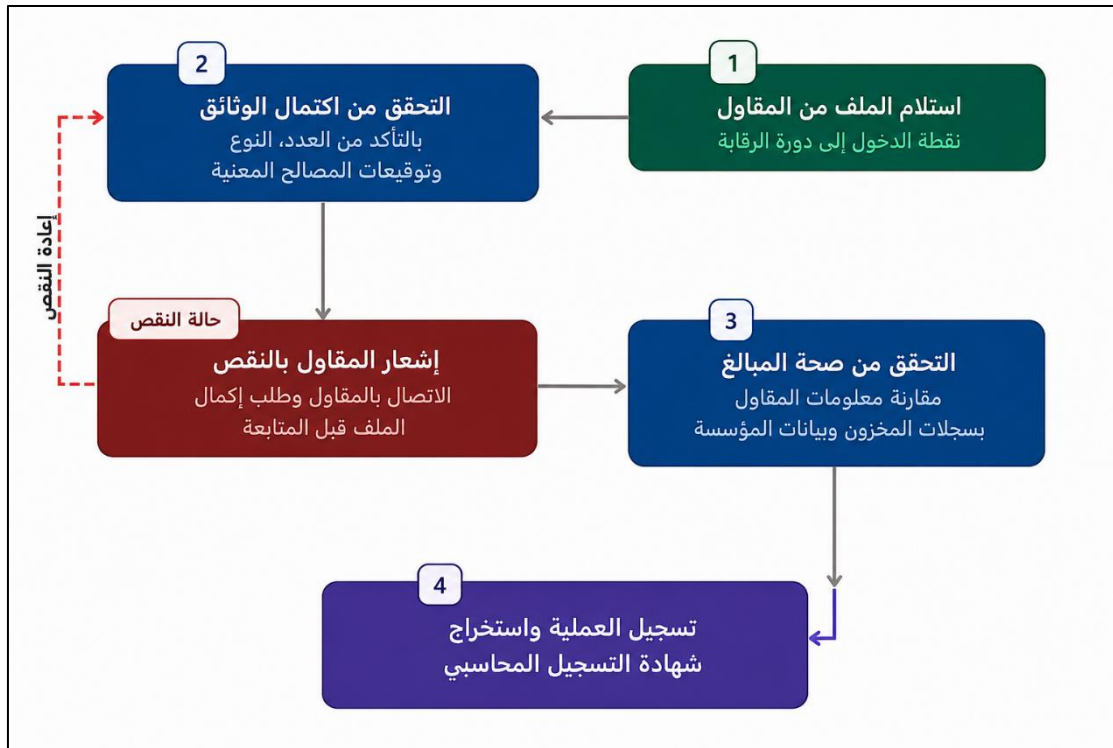
يتم التسجيل على النافذة الظاهرة في الشكل رقم 13 من خلال إدخال رمز وصل الطلبية le bon de commande، واختيار يومية الاستثمارات، ثم إدخال تاريخ العملية ورقم الفاتورة، ثم شرح القيد المحاسبي،

وبعد الانتهاء من تسجيل المصروف في الجانب الدائن، يتم إكمال التسجيل في الجانب المدين لإتمام العملية (علماً أن المبلغ المدين يكون تسجيله تلقائياً مرتبطاً بميزان المراجعة والميزانية)، ويتم تسجيل أيضاً مبلغ الرسم على القيمة المضافة TVA واقتطاع الضمان وغرامة التأخير إن وجدت، مع فحص كل التسجيلات قبل القيام بها، وإذ لم يتساو الجانب المدين مع الجانب الدائن بسبب خطأ في التسجيل أو لأي سبب آخر، تظهر لنا المبالغ باللون الأحمر.

بعد الانتهاء من التسجيل، يمكن استخراج مختلف الوثائق المالية مثل شهادة التسجيل المحاسبي Fiche d'imputation.

ويمكن تلخيص هذه العملية من خلال الشكل رقم 14.

شكل 14. مراحل الرقابة على مشروع استثماري



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على شروحات رئيس مصلحة المحاسبة

يتضح مما سبق أن الرقابة الداخلية على المصاريف الاستثمارية في المؤسسة محل الدراسة تعمل على مستويين متكاملين: مستوى رقابة الشكل، ويتعلق باكتمال الوثائق والتوقيعات، ومستوى رقابة المضمون ويتعلق بصحة الأرقام والمبالغ، وهذا التكامل بين المستويين هو الذي يمنح المنظومة الرقابية متانتها، كما أن توظيف تكنولوجيا المعلومات في المرحلة الثالثة يُقلص مجال التلاعب بالمبالغ لأن المقارنة تتم آلياً مع قواعد بيانات المؤسسة دون تدخل بشري مباشر.

2. المصاريف التشغيلية

المصاريف التشغيلية هي النفقات التي تدفع للتشغيل اليومي للمؤسسة والحفاظ على استمرارية العمل، ومن أمثلتها الأجور والرواتب، فواتير الكهرباء والغاز، واستهلاكات المؤسسة من الأدوات المكتبية، وعند تسجيل هذه المصاريف في برنامج أوراكل، يتم تغيير اليومية من يومية المصاريف الاستثمارية Inv إلى يومية المصاريف التشغيلية Exp، ثم يتم اختيار نوع الحساب إما مشتريات ح/4011 أو مصاريف أخرى ح/4012، ويوضح الشكل رقم 15 واجهة برنامج أوراكل الخاصة بيومية المشتريات، بينما يوضح الشكل رقم 16 واجهة برنامج أوراكل الخاصة بيومية المشتريات.

شكل 15. واجهة برنامج أوراكل الخاصة بيومية المشتريات

المصدر: لقطة شاشة من حاسوب المصلحة محل الدراسة

شكل 16. واجهة برنامج أوراكل الخاصة بيومية المشتريات الأخرى

المصدر: لقطة شاشة من حاسوب المصلحة محل الدراسة

وتتبع بقية مراحل التسجيل نفس طريقة تسجيل المصروف الاستثماري.

ثانياً: عمليات الرقابة على التحصيلات والعمليات الأخرى

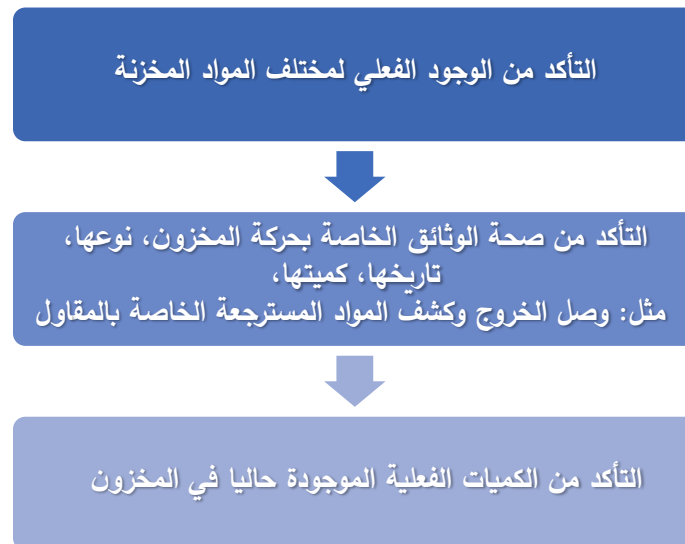
في جزء الثاني من برنامج أوراكل، تتم الرقابة على نوعين منفصلين من البيانات هما حركة المخزون والتحصيلات من الوكالات التجارية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من العمليات يسجل محاسبياً بطريقة آلية، حيث تسجل حركة المخزون محاسبياً تلقائياً في برنامج أوراكل المتكامل بمجرد تسجيل أمين المخزون للأنشطة المتعلقة به، وكذلك الأمر بالنسبة للتحصيلات، ويمكن إيجاز كيفية الرقابة على كل نوع من هذه العمليات كما يلي:

1. حركة المخزون

هي التغيرات التي تطرأ على كمية المخزون، ويسجل في هذا الجزء الحركة الفعلية لمختلف المواد المخزنة، حيث نميز فيها ثلاث أنماط أساسية وهي:

- بين المخزون والمؤسسة: وهي مختلف الاستهلاكات من طرف المؤسسة مثل تجهيزات المكتب؛
- بين المؤسسة والمديريات الأخرى: استلام مختلف المواد مثل الأسلاك من العاصمة؛
- بين المخزون والمقاولين: قبل قيام المقاول بالبدء في أي مهمة مكلف بها، يتحصل على مختلف الوسائل اللازمة لتلك العملية من مخزن المؤسسة، وتتمثل هذه الوسائل في الأسلاك الهاتفية والأدوات اللازمة لتركيبها وغيرها، وعند نهاية مهمته يقوم بإرجاع المواد المتبقية للمخزون.

ويكن تلخيص مراحل الرقابة الداخلية على المخزون من خلال الشكل رقم 17.

شكل 17. مراحل الرقابة الداخلية على المخزون

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على شروحات رئيس مصلحة المحاسبة

يتضح من الشكل 17 أن عملية الرقابة الداخلية على المخزون تتم من خلال ثلاث مراحل متسلسلة تسير من العام إلى الخاص؛ إذ تبدأ بتأكيد الوجود المادي للمخزون بصفة عامة، ثم تنتقل إلى فحص الوثائق

المرتبطة بحركته، وتنتهي بالتحقق الدقيق من الكميات الفعلية الموجودة، ويهدف هذا التسلسل إلى تسبيق الملاحظة الميدانية قبل الاعتماد على الأرقام والوثائق، ولا تكتمل الرقابة إلا باجتماع هذه المستويات الثلاثة معاً، لأن الاختصار على أحدها قد ينتج عنه ثغرات يمكن استغلالها.

2. التحصيلات من الوكالات التجارية

هي المبالغ النقدية التي تجمع من العملاء مقابل الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة. وهناك ثلاث طرق متبعة للتحصيل في مؤسسة اتصالات الجزائر -ميلة- وهي: الحساب الجاري البنكي (بنك BNA)، الحساب الجاري البريدي (CCP)، والدفع الإلكتروني (PI)، وتتم الرقابة على التحصيلات عن طرق مقارنة مبالغ مختلف التحصيلات التي تتم من طرف الوكالات التجارية السبع التابعة للمديرية العملية لاتصالات الجزائر (وكالات ميلة، فرجيوة، التلاغمة، رجاو، شلغوم العيد، القرارم قوقة، تاجنانت) مع الكشف الخاص بالجهة المستلمة لهذه المبالغ، حيث ترسل كل وكالة من الوكالات تحصيلاتها في نهاية كل شهر مرفقة بملف Excel، يحتوي على كل المعلومات الخاصة بمختلف العمليات التي تمت في هذه الوكالة (العمليات، معلومات الزبائن، تواريخها، طريقة تحصيلها، مبالغها)، ويمكن توضيح مثال عن هذا الملف من خلال الشكل 18.

شكل 18. ملف Excel خاص بتحصيلات وكالة ميلة مرسل إلى المديرية العملية للاتصالات

19 02 2026	MZAI	24 02 2026	45	14501000	5123123000	janv 26	45_VIREMENTS_CAISSE_BNA- ACTEL_MOIS_janvier_2026_ACTEL_MILA 45_NGBSS_ENC_BNA_DOT_43 DZD 2	87 DZD	26 01 2026	212057	80	259 081,59	-	212057_VIREME NTS_CAISSE_2 6 janvier_2026 ACTEL_MILA	212057
19 02 2026	MZAI	24 02 2026	45	14501000	5311280000	janv 26	45_VIREMENTS_CAISSE_BNA- ACTEL_MOIS_janvier_2026_ACTEL_MILA 45_NGBSS_ENC_BNA_DOT_43 DZD 2	87 DZD	26 01 2026	212057	80	259 081,59	-	212057_VIREME NTS_CAISSE_2 6 janvier_2026 ACTEL_MILA	212057

المصدر: وثائق مقدمة من المؤسسة محل الدراسة

ولإجراء المقاربة بين المبالغ المستلمة والمبالغ المسجلة على مستوى كل وكالة، يرسل كل من البنك ومؤسسة بريد الجزائر كشف لتغيرات الحساب الخاص بالمؤسسة، وهو نوعان:

- كشف للمسحوبات: مثل عمليات الدفع للمقاولين؛
- كشف للإيداعات: وهي عمليات التحصيل من الوكالات.

ويمكن توضيح كيفية تسجيل عمليات التحويل هذه في برنامج أوراكل من خلال الشكل 19.

شكل 19. تسجيل لعملية تحويل من خزانة الوكالة التجارية ميلة لحساب BNA للمؤسسة

SAISIR DES PIÈCES (ALGERIE TELECOM SPA)

PIÈCES (ALGERIE TELECOM SPA) - 45_VIREMENTS_CAISSSE_BNA-ACTEL_MOIS_janvier_2026_ACTE

Pièce: 45_VIREMENTS_CAISSSE_BNA-ACTEL_MOIS_janvier_2026_ACTE
Description: 45_VIREMENTS_CAISSSE_BNA-ACTEL_MOIS_janvier_2026_ACTE
Livre: ALGERIE TELECOM
Type: 45_NGBSS_ENC_BN
Période: JAN-2026
Date de validité: 26-01-2026
Type de solde: Réelle
Numéro du document: 87
Société centralisatrice:
Taxe: Non requis
Total de contrôle:
Conversion: Devises: DZD, Date: 26-01-2026, Type: Utilisateur, Taux: 1
Contrepasser: Date: , Période: , Mode: Inverser Dt/Ct, Statut: Non contrepassé, Contrepasser (B)

Lignes | Autres informations

Ligne	Compte	Débit (DZD)	Crédit (DZD)	UdM	Qté	Description
1	1.45.14501000.5123123000.000000.0000	259 081.59	0.00			212057_VIREMENTS_CAI NS
2	1.45.14501000.5311280000.000000.0000	0.00	259 081.59			212057_VIREMENTS_CAI NS
3	1.45.14501000.5818000000.000000.0000	0.00	259 081.59			212057_VIREMENTS_CAI NS
4	1.45.14501000.5818000000.000000.0000	259 081.59	0.00			212057_VIREMENTS_CAI NS
		518 163.18	518 163.18			

Desc. cpte: ALGERIE TELECOM.DOT_MILA.ACTEL MILA.BNA ACTEL MILA.NON SIGNIFICATIVE.NON SIGNIFICATIVE.NS.NON SIGNIFICATIVE

Imputer | Copie auto lot... | Approuver | Analyse de ligne | Comptes en T...
Contrôler le disponible | Affectation budgét. annulée | Voir les résultats | Modifier la période... | Modifier la devise...

المصدر: لقطة شاشة من حاسوب المصلحة محل الدراسة

تتم الرقابة الداخلية على التحصيلات وفق منطق رقابي مزدوج المصدر، إذ لا يعتمد على مصدر معلومات واحد بل يستقي بياناته من مصدرين مستقلين في آن واحد: ملف Excel الصادر عن الوكالات التجارية من جهة، وكشف الإيداعات الصادر عن البنك أو بريد الجزائر من جهة أخرى، ويتم خلال المراحل الأولى جمع البيانات من مصدريها المختلفين؛ فملف Excel يحمل الأرقام التي جمعتها كل وكالة عن عملياتها، بينما يعكس كشف الإيداعات الأرقام المسجلة في الجهة المصرفية والتي تعبر عن المبالغ التي وصلت إليها فعلاً، ليتم بعدها المقارنة بين المعلوماتين وفق خمسة معايير هي: العملية، تاريخها، تسجيلها، نوع التحصيل، الجهة المودعة، والمبلغ، وفي حالة ظهور تعارضات أو نقائص، يتفرع المسار في المرحلة الرابعة إلى مسار تصحيحي يمر بمستويين: الوكالة التجارية أولاً لتصحيح الخطأ من مصدره، ثم المديرية العامة ثانياً لتحصيل المبالغ المصححة، أي أن هذا التصحيح لا يتم داخل النظام مباشرة، بل يُعاد توجيهه إلى الجهات المختصة، وبعد التأكد من سلامة المبالغ، يتم تسجيل العملية الصحيحة المتحقق منها في برنامج أوراكل، ويمكن توضيح طريقة التسجيل في برنامج أوراكل من خلال الشكل 20.

شكل 20. واجهة تسجيل تحصيلات صندوق الإيرادات في برنامج ORACLE

المصدر: لقطة شاشة من حاسوب المصلحة محل الدراسة

كما يمكن تلخيص مراحل الرقابة على التحصيلات من خلال الشكل 21.

شكل 21. مراحل الرقابة على التحصيلات



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على شروحات رئيس مصلحة المحاسبة

وما يمكن استخلاصه من قراءة المخطط الموضح في الشكل 21 هو أن عملية تسجيل إيرادات الوكالات لا تتم بشكل آلي مباشر، بل تمر بتصفية رقابية متعددة المراحل قبل أن تجد طريقها إلى النظام، وهذا يعني أن برنامج أوراكل في هذا السياق ليس أداة إدخال بيانات فحسب، بل هو الوجهة النهائية التي لا تقبل إلا المعلومة المنقحة والمتحقق منها، كما يكشف المخطط أن دور تكنولوجيا المعلومات هنا مزدوج: فهي من جهة مصدر البيانات الأولية عبر ملف Excel، ومن جهة أخرى وعاء التسجيل النهائي عبر أوراكل، في حين تبقى عملية المقارنة والتحقق في المنتصف عملية بشرية تتطلب حكم وخبرة لا يمكن اختزالهما في خوارزمية آلية.

المطلب الثالث: عرض التحليل المحوري لنتائج المقابلة نصف الموجهة

أجريت المقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة يوم 05 ماي 2026، بمقر المؤسسة محل الدراسة، ودامت حوالي ساعة واحدة، تم خلالها تسجيل المقابلة صوتياً، ومن ثم تفريغ بياناتها في ملف وورد قصد تحليلها تحليلًا موضوعيًا، حيث تم استخراج المواضيع الرئيسية والفرعية من خلال ترميز مقاطع في المقابلة، وبلغ عدد الرموز الأولية 14 رمزا، عبرت عن 10 مواضيع فرعية، تم جمعها في 5 مواضيع رئيسية كما هو موضح في الجدول رقم 3.

جدول 3. تفصيل المواضيع الفرعية والرموز لكل موضوع رئيسي

الموضوع الرئيسي	المواضيع الفرعية	عدد الرموز	عدد الاقتباسات	أسئلة المقابلة ذات العلاقة
التحول الرقمي الشامل	الشمولية الرقمية الانتقال إلى الرقابة الآنية	3	8	س1، س3، س11
جودة الرقابة وكفاءتها	الدور الوقائي المتبع والمسائلة الامتثال الآلي	3	10	س2، س4، س5
تحديات التحول الرقمي	الفجوة الرقمية المركزية التقنية غموض مصدر الخطأ تعقيد الواجهة	4	9	س6، س10
تحول دور المراقب الداخلي	من التقرير إلى التحليل تعقد المتطلبات المهارية	2	4	س8، س9
المخاطر المستحدثة	مخاطر الأمن السيبراني الرقابة الفوقية	2	3	س7، س11

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتامدا على نتائج التحليل الموضوعي

ويمكن عرض تفاصيل نتائج تحليل المقابلة كما يلي:

أولاً: مرحلة الترميز الأولي

قبل الشروع في استخراج المواضيع، جرى تمشيط نص المقابلة بحثاً عن الوحدات الدلالية (الاقتباسات)، واستخلاص الرموز الأولية الموضحة في الجدول رقم 4.

جدول 4. تفاصيل مرحلة الترميز الأولي

الرمز الأولي	الوحدة الدلالية (اقتباس من نص المقابلة)
اتساع الاعتماد على التكنولوجيا	"تكاد أن تكون شاملة"
التخلي الكامل عن العمل الورقي	"لا تعتمد على السجلات اليدوية"
تفوق الآلة على الإنسان في الدقة	"بدقة لا يمكن للجهد البشري التقليدي تحقيقها"
تحول زمني في طبيعة الرقابة	"الانتقال من الفحص الدوري إلى الرقابة المستمرة"
الدور الوقائي للتكنولوجيا	"يعمل كدرع منع وقوع في الأخطاء"
قابلية التتبع الشاملة	"خاصية IBIF... تتبع جميع العمليات"
غموض مصدر الخطأ	"يصعب تحديد ما إذا كان الخطأ تقنياً أم بشرياً"
المركزية التقنية وبُعد الدعم	"يتطلب تدخلاً من مهندسي المعلوماتية بالعاصمة"
مقاومة أو عجز عن التكيف	"بعض الموظفين يجدون صعوبة في الانتقال"
تحول جوهري في دور المراقب	"أحدث نقلة نوعية في طبيعة عمله"
عقبة الواجهة التقنية	"نظام ضخم ومعقد"
مخاطر أمنية مستحدثة	"مخاطر الاختراق أو فقدان البيانات"
رقابة من الدرجة الثانية	"أصبحت تراقب الأنظمة نفسها"
متطلبات معرفية جديدة للمراقب	"التفكير النقدي وتحليل المشكلات المعقدة"

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على نتائج التحليل الموضوعي

ثانياً: مرحلة بناء المواضيع الفرعية والرئيسية

بعد إجراء الترميز الأولي، جرى تجميع الرموز المتقاربة دلالياً في مواضيع فرعية، ثم تصعيدها إلى مواضيع رئيسية، ويظهر الشكل رقم 22 التوزيع النهائي للمواضيع الفرعية والرئيسية لبيانات المقابلة.

شكل 22. تفرع المواضيع الرئيسية والثانوية في بيانات المقابلة



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج التحليل الموضوعي لبيانات المقابلة

ويمكن عرض تفصيل هذه المواضيع على النحو التالي:

1. الموضوع الرئيسي الأول: التحول الرقمي الشامل في منظومة الرقابة الداخلية

وتتمثل فكرته المحورية في أن المؤسسة تجاوزت مرحلة التوظيف الجزئي للتكنولوجيا لتبلغ مرحلة الاندماج الكامل، حيث لا تكاد توجد عملية رقابية خارج المنظومة الرقمية، وتضمن هذا الموضوع المواضيع الفرعية التالية:

1.1 الشمولية الرقمية للعمليات المحاسبية

تظهر بيانات المقابلة على أن المؤسسة انتقلت إلى نمط رقمي متكامل لا تستثني منه أي عملية محاسبية أو مالية، فالاعتماد على برنامج أوراكل بوصفه نظاما مركزيا شاملا يعني أن كل إدخال بيانات وكل عملية تحقق وكل تقرير يمر عبر منظومة واحدة مترابطة، وهو ما يعبر عنه المبحوث صراحة بقوله إن المؤسسة لا تعتمد على السجلات اليدوية.

2.1 التحول من الرقابة الدورية إلى الرقابة الآنية

يشكل هذا التحول بعدا زمنيا جوهريا في مفهوم الرقابة الداخلية؛ إذ انتقلت المؤسسة من نموذج رقابي يعمل بعد الواقعة إلى نموذج يعمل في لحظة وقوعها، وهو ما يعبر عنه المبحوث بعبارة 'الرقابة الفورية':

إمكانية اكتشاف الأخطاء أو التلاعب في نفس وقت حدوثه"، وهذا التحول لا يمثل تحسينا كميا للرقابة التقليدية، بل إعادة هيكلة نوعية لمنطقها الزمني بالكامل.

2. الموضوع الرئيسي الثاني: الأثر التقني على جودة الرقابة وكفاءتها

وتتمثل فكرته الأساسية في أن التكنولوجيا ساهمت في رفع سقف الكفاءة الرقابية إلى مستويات لا يمكن بلوغها بالجهد البشري التقليدي، من حيث الدقة والسرعة والتتبع والوقاية، ويتفرع إلى المواضيع الفرعية التالية:

1.2 الدور الوقائي للتكنولوجيا قبل الدور الكاشف

تكشف المقابلة عن تمييز ضمني مهم يجريه المبحوث بين مستويين للتكنولوجيا: مستوى الكشف عن الأخطاء بعد وقوعها، ومستوى أكثر تقدما يتمثل في الحيلولة دون وقوعها أصلا، وقد استخدم المبحوث استعارة دالة حين وصف البرامج بأنها "لرع منع"، وهي صياغة تضع التكنولوجيا منزلة الرادع الاستباقي لا مجرد المصحح اللاحق.

2.2 قابلية التتبع الشاملة وأثرها على المساءلة

توفر خاصية IBIF لاستخراج وتتبع العمليات في برنامج أوراكل بعدا آخر من أبعاد جودة الرقابة الداخلية، يتمثل في القدرة على استرجاع مسار أي عملية بأثر رجعي، مما يعزز المساءلة ويضيق هامش التلاعب، حيث تحسن هذه الخاصية المراقبة الآنية وتنشئ ذاكرة رقابية يصعب محوها أو التحايل عليها.

3.2 الامتثال للمعايير المحاسبية بصورة آلية

يسمح برنامج أوراكل بالتحقق الآلي من مطابقة العمليات للنظام المحاسبي المالي (SCF)، مما يحول الامتثال للقوانين من مهمة يدوية إجرائية إلى عملية مدمجة في النظام بشكل افتراضي.

3. الموضوع الرئيسي الثالث: التحديات والقيود المصاحبة للتحول الرقمي

تتمثل فكرة هذا الموضوع في أن التحول الرقمي لا ينتج مكاسب رقابية صافية دون مقابل، إذ يرافق استخدامه جملة من التحديات البنيوية والبشرية والتقنية التي تشكل قيودا على فعالية المنظومة، حيث وضحت بيانات المقابلة في هذا الخصوص المواضيع الفرعية التالية:

1.3 الفجوة الرقمية وعقبة التكيف البشري

تكشف بيانات المقابلة عن توتر قائم بين وتيرة التطور التقني للنظام ووتيرة تكيف المستخدمين معه، وهو توتر يظهر في صورة أخطاء إدخال وهدر وقت في التصحيح، وهذه الفجوة لا تتبع من رفض الموظفين للتكنولوجيا بالضرورة، بل من عدم تناسب برامج التدريب مع عمق وتعقيد الأنظمة المستخدمة.

2.3 المركزية التقنية وهشاشة الاستجابة للأعطال

أكد المبحوث وجود إشكالية تتعلق بتمركز الكفاءة التقنية في العاصمة، مما يعني أن أي عطل في النظام ينتج عنه تبعية تقنية تطيل زمن المعالجة وتعطل استمرارية المراقبة، وتجسد هذه الإشكالية خلافاً في نموذج الحوكمة التقنية الموزعة، حيث تفقد الفروع الجهوية استقلاليتها التشغيلية لحظة توقف النظام.

3.3 غموض مصدر الخطأ وإشكالية المساءلة

تبرز في المقابلة إشكالية تحليلية دقيقة تتعلق بصعوبة التمييز بين الخطأ التقني البرمجي والخطأ البشري المقصود، وهو غموض يضعف من حدة المساءلة ويمنح مساحة للتهرب من المسؤولية تحت ذريعة الخلل التقني، ويستدعي وهذا التحدي تطوير بروتوكولات تشخيص دقيقة تفرق بوضوح بين المصدرين.

4. الموضوع الرئيسي الرابع: تحول دور المراقب الداخلي في البيئة الرقمية

يدخل ضمن هذا الموضوع الرموز والمواضيع الفرعية التي تشير إلى أن التكنولوجيا لم تضعف دور المراقب الداخلي ولم تهمله، بل أعادت تعريفه وصعدت متطلباته المهارية إلى مستوى أعلى من التخصص والتعقيد، وتتمثل المواضيع الفرعية لهذا الموضوع فيما يلي:

1.4 الانتقال من المراقب التقريبي إلى المحلل الاستراتيجي

صرح المبحوث أن دخول التكنولوجيا "أحدث نقلة نوعية في طبيعة عمل المراقب الداخلي"، وهو ما يعني ضمناً أن القيمة المضافة لم تعد في إعداد التقارير أو فحص الأرقام يدوياً، بل في تفسير المخرجات التقنية والحكم على دلالاتها، والتصدي للحالات الشاذة التي تعجز الخوارزميات عن تقديرها ضمن سياقها.

2.4 تعقد المتطلبات المهارية وضرورة التطوير المستمر

تجسد الإجابة على السؤال التاسع تمييز المبحوث بين ثلاثة أصناف من المهارات: التقنية الرقمية، والمهنية المعرفية، والقدرة على التعلم المستمر، حيث قدم "القدرة على التعلم والتطور" بوصفها ليست مهارة من بين المهارات، بل المحرك الذي يضمن استدامة الكفاءة في مواجهة التغير التقني المتسارع.

5. الموضوع الرئيسي الخامس: المخاطر المستحدثة وضرورة الرقابة على النظام ذاته

فكرة هذا الموضوع أن التحول الرقمي أفرز منظومة مخاطر جديدة لم تكن موجودة في البيئة التقليدية، مما يستوجب إعادة صياغة مفهوم الرقابة الداخلية ليشمل الأنظمة التكنولوجية ذاتها لا العمليات المالية وحدها، وتندرج ضمن هذا الموضوع الرئيسي المواضيع الفرعية التالية:

1.5 ظهور مخاطر الأمن السيبراني كمخاطر رقابية

يشير المبحوث إلى أن الجانب السلبي الرئيسي للتكنولوجيا ليس في إضعاف الرقابة ذاتها، بل في توليد مخاطر من نوع مغاير تتمثل في الاختراق وفقدان البيانات، وهذه المخاطر تقع خارج نطاق الرقابة المحاسبية التقليدية، مما يستلزم توسيع إطار المسؤولية الرقابية لتشمل بُعداً أمنياً معلوماتياً.

2.5 الرقابة من الدرجة الثانية: مراقبة المراقب

تشكل عبارة المبحوث أصبحت الأنظمة تراقب نفسها " مفتاحاً تحليلياً مهماً، إذ تشير إلى نضج في فهم الرقابة الداخلية الرقمية، حيث لا يكفي رقابة العمليات المالية عبر الأنظمة، بل يجب أيضاً رقابة هذه الأنظمة ذاتها للثبوت من سلامة مخرجاتها واستمرارية عملها وخلوها من الثغرات، وهذا ما يمكن وصفه بمفهوم الرقابة الفوقية.

إجمالاً لما سبق، تقدم بيانات المقابلة صورة متماسكة تؤطر تجربة المديرية العملية لاتصالات الجزائر بوصفها نموذجاً لتحول رقمي ناجح في مستوى البنية التقنية، لكنه يكشف في الوقت ذاته عن نقاط هشّة على مستوى الموارد البشرية وتوزيع الكفاءات التقنية جغرافياً، كما تبرز المقابلة وعياً لدى المبحوث بمختلف الجوانب، حيث يعترف بأن التكنولوجيا لا تلغي الحاجة إلى الحكم البشري بل تعيد توجيهه نحو مستويات أعلى من التعقيد، وهو ما يجعل من إعادة تعريف دور المراقب الداخلي في البيئة الرقمية مطلباً استراتيجياً.

المطلب الرابع: مناقشة النتائج

سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي: ما تأثير تكنولوجيا المعلومات على أساليب الرقابة الداخلية في المديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، تم الاستناد إلى ثلاثة مصادر متكاملة للبيانات هي: الملاحظة الميدانية، وتحليل الوثائق، والمقابلة نصف الموجهة مع رئيس مصلحة المحاسبة، وفيما يلي عرض لأبرز ما كشفت عنه هذه البيانات مجتمعة.

أولاً: تكنولوجيا المعلومات حوّلت طبيعة الرقابة الداخلية

أول ما تكشفه نتائج الدراسة هو أن تأثير تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الداخلية في المؤسسة لم يكن هامشياً أو جزئياً، بل كان تحولاً شاملاً مس طبيعة العمل الرقابي في أساسه، فقبل دخول الأنظمة المعلوماتية كان عمل المراقب يقوم على الفحص الدوري للوثائق الورقية ومراجعة الأرقام يدوياً بعد وقوع العمليات، أما اليوم فقد أصبحت الرقابة تتم في الوقت الفعلي لحظة إدخال أي عملية في برنامج أوراكل، وهذا ما أكدّه رئيس مصلحة المحاسبة حين تحدث عن الانتقال من الفحص الدوري إلى الرقابة المستمرة، وهو تحول لا يعني مجرد تسريع العمل القديم، بل يعني تغيير منطق من رقابة تعالج الأخطاء بعد وقوعها إلى رقابة تمنعها قبل أن تقع.

وقد تجلّى هذا التحول بوضوح في الممارسة الميدانية التي رصدتها الدراسة، ففي عمليات الرقابة على المصاريف الاستثمارية، يتحقق البرنامج تلقائياً من توازن الجانب المدين والجانب الدائن، ويظهر المبالغ باللون الأحمر فور اكتشاف أي خلل، دون انتظار مراجعة لاحقة، وفي عمليات التحصيل، تتم المقارنة بين ملفات الوكالات وكشوف البنك بصورة منهجية ومنظمة لا تترك مجالاً للإهمال أو الإغفال غير المقصود.

ثانياً: التأثير الإيجابي: منظومة رقابية أكثر دقة وأصعب تحايلاً

تتقاطع نتائج الملاحظة الميدانية وتحليل الوثائق والمقابلة في تأكيد جملة من الآثار الإيجابية الملموسة لتكنولوجيا المعلومات على أساليب الرقابة الداخلية، يمكن إجمالها فيما يلي:

1. الرقابة أصبحت وقائية لا علاجية

أبرز ما كشفت عنه الدراسة هو أن برنامج أوراكل لا يكتشف الأخطاء فحسب، بل يحول دون وقوعها من الأساس عبر آليات التحقق التلقائي عند الإدخال، فحين يحاول الموظف تسجيل عملية غير مكتملة أو تحتوي على تناقض في الأرقام، يرفض النظام إتمامها ويُنبه المستخدم فوراً، وهذا ما وصفه المبحوث حين شبه البرنامج بدرع منع، مما يعني أن خط الدفاع الأول لم يعد الإنسان بل أصبح النظام نفسه.

2. التتبع الكامل لمسار كل عملية

تتيح خاصية IBIF في برنامج أوراكل إمكانية استرجاع تاريخ أي عملية بأثر رجعي في أي وقت، مما يعني أن كل عملية تترك أثراً رقمياً دائماً لا يمكن محوه، وقد تجلّى ذلك بوضوح في الوثائق التي اطلعت عليها الدراسة، حيث يمكن تتبع مسار المصروف الاستثماري من لحظة استلام ملف المقال إلى غاية استخراج بطاقة المشروع وطلب التمويل، مما يجعل المساءلة ممكنة ومحددة في أي مرحلة.

3. التحقق المتقاطع يضيق مجال التلاعب

كشفت الدراسة أن أسلوب الرقابة على التحصيلات يقوم على مبدأ مقارنة مصدرين مستقلين في آن واحد: ملف Excel الصادر عن الوكالة من جهة، وكشف الإيداعات الصادر عن البنك أو بريد الجزائر من جهة أخرى، ويجعل وهذا التحقق المزدوج أي تلاعب بالأرقام أمراً صعباً، لأن تعديل رقم في أحد المصدرين لا يعني تعديله في الآخر تلقائياً، وهو ما يُفضي إلى اكتشاف التعارض فوراً.

4. الامتثال للنظام المحاسبي المالي أصبح مدمجاً في النظام

تظهر نتائج الدراسة أن برنامج أوراكل يجري تلقائياً التحقق من مطابقة العمليات للنظام المحاسبي المالي SCF، كما يعني أن الامتثال لم يعد يعتمد على يقظة الموظف الفردية، بل أصبح مشروطاً في بنية النظام ذاته.

ثالثا: التأثير السلبي: مخاطر جديدة لم تكن موجودة من قبل

رغم الإيجابيات المذكورة، كشفت نتائج المقابلة تحديداً عن جملة من القيود والتحديات التي يفرزها التحول الرقمي، وهي تحديات لا تلغي الآثار الإيجابية لكنها تقيد فعاليتها وتفرض ضرورة معالجتها، وأبرز هذه التحديات هو الفجوة القائمة بين تعقيد النظام وقدرة بعض الموظفين على التكيف معه، وهي فجوة تنتج أخطاء إدخال قد تستهلك وقتاً طويلاً في تصحيحها وتضعف جودة البيانات المدخلة، يضاف إلى ذلك إشكالية المركزية التقنية، إذ أن أي عطل في النظام يستوجب تدخل مهندسين من العاصمة، مما يعني أن المديرية تفقد جزءاً من استقلاليتها التشغيلية عند توقف النظام، كما أفرز التحول الرقمي صنفاً جديداً من المخاطر لم يكن موجوداً في البيئة الورقية، يتمثل في مخاطر الأمن السيبراني من اختراق وفقدان بيانات، وهذه المخاطر تستوجب توسيع مفهوم الرقابة الداخلية ليشمل رقابة الأنظمة التكنولوجية ذاتها لا العمليات المالية وحدها، وهو ما أشار إليه المبحوث حين قال إن المؤسسة أصبحت تراقب الأنظمة نفسها.

رابعا: تكنولوجيا المعلومات أعادت تعريف دور المراقب الداخلي

من أبرز نتائج هذه الدراسة ما يتعلق بتحول دور المراقب الداخلي؛ إذ أثبتت البيانات أن دخول التكنولوجيا لم يهمل هذا الدور بل رفع سقف متطلباته، فبعد أن كانت قيمة المراقب الداخلي تكمن في قدرته على فحص الأرقام وإعداد التقارير، أصبحت تكمن اليوم في قدرته على تفسير مخرجات النظام والحكم على دلائلها، والتصدي للحالات الاستثنائية التي تعجز الخوارزميات عن تقديرها في سياقها، ما يستدعي مهارات مغايرة تجمع بين الكفاءة التقنية الرقمية والخبرة المهنية المحاسبية والقدرة على التعلم المستمر، وهو ما أكدته المبحوث بوضوح في إجاباته على أسئلة المقابلة.

استناداً إلى مجمل النتائج السابقة، يمكن الإجابة عن إشكالية الدراسة على النحو الآتي: إن تأثير تكنولوجيا المعلومات على أساليب الرقابة الداخلية في المديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة هو تأثير **جوهري وإيجابي في مجمله**، غير أنه **مزدوج الوجه**؛ فمن جهة أسهمت التكنولوجيا في تحويل الرقابة من أسلوب دوري ورقي إلى رقابة آنية ذكية تعمل بصفة مستمرة، ورفعت من دقتها وأحكمت أنظمة التتبع والمساءلة، وضيقَت هوامش الخطأ البشري والتلاعب المحتمل، ومن جهة أخرى أفرزت في الوقت ذاته تحديات جديدة تتعلق بالتكيف البشري مع هذه الأنظمة، وبالمخاطر الأمنية المصاحبة للرقمنة، وبضرورة إعادة النظر في نموذج التأهيل المهني للمراقب الداخلي في عصر التكنولوجيا.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل الجانب الميداني من الدراسة، حيث سعى إلى تسليط الضوء على الواقع الفعلي لأساليب الرقابة الداخلية في المديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة، ومدى تأثير تكنولوجيا المعلومات عليها. وقد انطلق الفصل بالتعريف بالمؤسسة محل الدراسة وتقديم هيكلها التنظيمي، ثم انتقل إلى عرض أساليب الرقابة الداخلية المعتمدة فيها، والتي تتمحور حول نوعين رئيسيين من العمليات المالية: المصاريف بشقيها الاستثماري والتشغيلي، والتحصيلات الواردة من الوكالات التجارية السبع التابعة للمديرية، وتبين أن جميع هذه العمليات تمر عبر برنامج أوراكل الذي يشكل العمود الفقري للمنظومة المحاسبية والرقابية في المؤسسة، إذ لا تكاد توجد عملية مالية واحدة تتم خارج هذا النظام.

وفيما يخص الرقابة على المصاريف الاستثمارية، تبيّن أنها تسير وفق مسار رقابي متسلسل يبدأ باستلام ملف المقاول والتحقق من اكتمال وثائقه، مروراً بمقارنة المبالغ مع سجلات المخزون، وانتهاءً بتسجيل العملية في البرنامج واستخراج بطاقة المشروع. أما المصاريف التشغيلية فتتبع المنهجية ذاتها مع تغيير اليومية المحاسبية المعتمدة. وعلى صعيد الرقابة على المخزون، تقوم على ثلاث مراحل متكاملة تبدأ بالتحقق الميداني من الوجود الفعلي للمواد، وتتم بفحص الوثائق المرتبطة بحركتها، وتنتهي بالتثبت من الكميات الفعلية الموجودة. في حين تقوم الرقابة على التحصيلات على مبدأ التحقق المزدوج عبر مقارنة ملفات Excel الواردة من الوكالات بكشوف الإيداعات الصادرة عن البنك وبرد الجزائر.

وفي إطار تحليل بيانات المقابلة نصف الموجهة مع رئيس مصلحة المحاسبة، أسفر التحليل الموضوعي عن استخلاص خمسة مواضيع رئيسية هي: التحول الرقمي الشامل في منظومة الرقابة الداخلية، والأثر التقني على جودة الرقابة وكفاءتها، والتحديات والقيود المصاحبة للتحول الرقمي، وتحول دور المراقب الداخلي في البيئة الرقمية، والمخاطر المستحدثة وضرورة الرقابة على النظام ذاته.

وقد خلصت مناقشة النتائج إلى أن تأثير تكنولوجيا المعلومات على أساليب الرقابة الداخلية في المؤسسة هو تأثير جوهري وإيجابي في مجمله، تجلّى في تحويل الرقابة من أسلوب دوري ورقي إلى رقابة آنية مستمرة، ورفع مستوى دقتها وتعزيز قدرات التتبع والمساءلة، وتضييق هامش الخطأ البشري والتلاعب المحتمل. غير أن هذا التحول لم يخلُ من تحديات حقيقية، في مقدمتها الفجوة الرقمية بين الأنظمة وكفاءات المستخدمين، والمركزية التقنية التي تُضعف استقلالية الفروع الجهوية عند توقف النظام، فضلاً عن المخاطر الأمنية المستحدثة التي فرضت على المؤسسة توسيع نطاق رقابتها لتشمل الأنظمة التكنولوجية ذاتها إلى جانب العمليات المالية.

الخاتمة

تعرضت هذه الدراسة إلى أحد أهم المواضيع المعاصرة في الفكر المحاسبي، ألا وهو تأثير التكنولوجيا المعلومات على أساليب الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية في المديرية العملية للإتصالات الجزائرية-ميلة-، وذلك من خلال تقسيم معالم دراستنا إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي بحيث الفصل الأول يتمحور حول المفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، والتي تكون بمثابة الأساس والموجه الرئيسي للإنتقال للفصل الثاني المتمثل في الجانب التطبيقي، حيث حاولنا تطبيق دراستنا في المديرية العملية للإتصالات الجزائرية-ميلة-.

وانطلقت هذه الدراسة من تساؤل جوهري مفاده: ما تأثير تكنولوجيا المعلومات على أساليب الرقابة الداخلية في المديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة؟ حيث اعتمدنا أسلوب دراسة الحالة الكيفية، استنادا إلى الملاحظة الميدانية التي أتاحت مراقبة العمليات الرقابية في بيئتها الطبيعية، وتحليل المحتوى للوثائق الرقمية الذي كشف عن الإجراءات الفعلية المتبعة في مسارات الرقابة على المصاريف والتحصيلات والمخزون، والمقابلة نصف الموجهة مع رئيس مصلحة المحاسبة التي خضعت بياناتها للتحليل الموضوعي فأسفرت عن خمسة مواضيع رئيسية تجد أبعاد التأثير الفعلي لتكنولوجيا المعلومات على المنظومة الرقابية في المؤسسة.

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- تجاوزت المديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة مرحلة التوظيف الجزئي للتكنولوجيا لتبلغ مرحلة الاندماج الكامل، إذ أصبح برنامج أوراكن المنظومة المركزية الوحيدة التي تمر عبرها جميع العمليات المحاسبية والمالية دون استثناء، ولا تكاد توجد عملية رقابية واحدة تتم خارج هذا الإطار الرقمي؛
- أحدثت تكنولوجيا المعلومات تحولا زمنيا جوهريا في طبيعة الرقابة الداخلية، إذ انتقلت المؤسسة من نموذج رقابي يعالج الأخطاء بعد وقوعها إلى نموذج يكتشفها في لحظة وقوعها بل ويحول دون وقوعها أصلا، وقد تجلّى ذلك بوضوح في آليات التحقق التلقائي عند الإدخال وفي نظام الإنذار الفوري الذي يظهر التناقضات باللون الأحمر؛
- رفعت تكنولوجيا المعلومات سقف الكفاءة الرقابية إلى مستويات يتعذر بلوغها بالجهد البشري التقليدي، سواء من حيث دقة المعلومات أو سرعة معالجتها أو إمكانية تتبع مسار أي عملية بأثر رجعي عبر خاصية IBIF، كما أسهمت في تحويل الامتثال للنظام المحاسبي المالي من مهمة يدوية إجرائية إلى عملية مدمجة في بنية النظام ذاتها؛
- كشفت الدراسة أن الرقابة على المصاريف الاستثمارية تقوم على مستويين متكاملين: رقابة الشكل المتعلقة باكتمال الوثائق والتوقعات، ورقابة المضمون المتعلقة بصحة الأرقام والمبالغ. كما تقوم الرقابة

على التحصيلات على مبدأ التحقق المزدوج عبر مقارنة مصدرين مستقلين في آنٍ واحد، مما يُضيق هامش التلاعب إلى أدنى مستوياته؛

- لم يخل التحول الرقمي من قيود حقيقية، أبرزها: الفجوة الرقمية بين تعقيد الأنظمة وقدرة بعض الموظفين على التكيف معها، والمركزية التقنية التي تجعل المديرية رهينة تدخل مهندسي العاصمة عند أي عطل، وصعوبة التمييز بين الخطأ التقني البرمجي والخطأ البشري المقصود، يُضاف إلى ذلك ظهور مخاطر أمنية مستحدثة من اختراق وفقدان بيانات باتت تستوجب رقابة على الأنظمة ذاتها لا على العمليات المالية وحدها؛

- لم تهمش تكنولوجيا المعلومات دور المراقب الداخلي بل أعادت تعريفه، إذ لم تعد قيمته تكمن في فحص الأرقام يدويا بل في تفسير مخرجات النظام والحكم على دلالاتها، مما يستوجب مهارات مركبة بين الكفاءة التقنية الرقمية والخبرة المهنية والقدرة على التعلم المستمر. بناء على هذه النتائج، يمكن اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** تعتمد المديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة على برامج معلوماتية متكاملة تغطي جميع العمليات المحاسبية والمالية دون الحاجة إلى السجلات اليدوية؛ محققة، حيث أثبتت الدراسة الميدانية أن برنامج أوراكل يشكل المنظومة الرقمية الشاملة التي تمر عبرها جميع العمليات المحاسبية والمالية في المؤسسة، من تسجيل المصاريف الاستثمارية والتشغيلية إلى رقابة المخزون وتسجيل التحصيلات، دون أي اعتماد على السجلات الورقية؛

- **الفرضية الثانية:** أسهم توظيف تكنولوجيا المعلومات في تحويل أسلوب الرقابة الداخلية في المديرية من رقابة دورية لاحقة للعمليات إلى رقابة آنية مستمرة تعمل في الوقت الفعلي؛ محققة، حيث وثقت الدراسة بصورة جلية هذا التحول عبر الأدوات الثلاث المعتمدة، إذ تكشف الملاحظة الميدانية وتحليل الوثائق أن النظام يتحقق تلقائيا من كل عملية لحظة إدخالها وينبّه فوراً عند أي تعارض، في حين أكدت نتائج المقابلة أن الرقابة باتت تعمل بصفة مستمرة بدلا من الاكتفاء بمراجعات دورية؛

- **الفرضية الثالثة:** يصاحب توظيف تكنولوجيا المعلومات في المديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة جملة من التحديات التقنية والبشرية؛ محققة، حيث رصدت الدراسة ثلاثة أصناف من التحديات: تحديات بشرية تتمثل في الفجوة الرقمية وصعوبة تكيف بعض الموظفين مع تحديثات النظام، وتحديات تقنية هيكلية تتمثل في المركزية التقنية وبعد الدعم الفني، وتحديات أمنية مستحدثة تتمثل في مخاطر الاختراق وفقدان البيانات.

- بناء على نتائج الدراسة وما رصدته من نقاط قوة وإكراهات في منظومة الرقابة الداخلية الرقمية بالمديرية العملية لاتصالات الجزائر ميلة، يمكن تقديم التوصيات التالية:
- يوصى بأن تتجاوز المديرية أسلوب التدريب الشامل على النظام بالكامل، واعتماد برامج تدريبية مُخصّصة تركز على المسارات الوظيفية الفعلية لكل موظف داخل برنامج أوراكل، مع إخفاء الواجهات غير الضرورية وتفعيل قوائم المفضلة للوصول السريع، بهدف تحويل النظام من أداة تقنية معقدة إلى واجهة عمل مبسّطة تتناسب مع احتياجات كل مستخدم؛
 - يوصى بتأهيل كوادر تقنية محلية داخل المديرية قادرة على التعامل مع الأعطال الأساسية دون الحاجة إلى انتظار تدخل مهندسي العاصمة، مما يُقلّص زمن التوقف عند الأعطال ويصون استمرارية العمل الرقابي؛
 - بوضع بروتوكول موثق يُحدد بوضوح الإجراءات التشخيصية عند ظهور أي خلل، مع تحديد الجهات المسؤولة عن كل نوع من أنواع الأخطاء وآجال معالجتها؛
 - توسيع مفهوم الرقابة الداخلية ليتجاوز حدود العمليات المالية نحو رقابة الأنظمة التكنولوجية ذاتها، وذلك عبر إجراء تدقيقات أمنية دورية على برنامج أوراكل، وتفعيل سياسات النسخ الاحتياطي للبيانات، وتوعية الموظفين بأسس الأمن الرقمي وسبل التصدي للمخاطر السيبرانية؛
 - العمل على تطوير كفاءات الموظفين في مجال تحليل البيانات والتفكير النقدي وقراءة مخرجات الأنظمة المعلوماتية، لا الاكتفاء بالتدريب على الاستخدام التقني للبرامج، وذلك بهدف رفع قدرتهم على الحكم على الحالات الاستثنائية التي تعجز الأنظمة الآلية عن تقديرها في سياقها؛
 - إعداد دليل إجراءات رقابية داخلي مكتوب يُوثق مسارات الرقابة على المصاريف والتحصيلات والمخزون بصورة دقيقة ومُحيّنة، يستعان به في تدريب الموظفين الجدد ويشكل مرجعية عند الاختلاف في تفسير الإجراءات، مما يُقلّص الاعتماد على الخبرة الفردية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- اتصالات الجزائر. (2026). نبذة عن. تم الاسترداد من <https://www.algerietelecom.dz/ar/page/le-groupe>
- أحمد ميلي سمية. (2020). دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك (الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة). مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 02/ العدد 02.
- اسماعيل عثمان شريف الشريف. (10 01, 2021). تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير نظام الرقابة الداخلية. الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، 4(1).
- بدوي عبد السلام خميس. (2011). أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على تحقيق أهداف الرقابة. قدمت هذه الرسالة اسكالمالامتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية- غزة عماد الددرسات العليا كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة.
- برباخ رايح. (02 06, 2019). استخدام تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بجودة اجراء العمل في معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بالمسيلة. مجلة الايداع الرياضي، المجلد رقم 10، العدد 01.
- بن الدين محمد. (30 09, 2014). أثر تكنولوجيا المعلومات على كفاءة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية -دراسة لعينة من المؤسسات بولاية أدرار-. مجلة الحقيقة، 13(3).
- بن رجم خالد ، خولة واصل، و الطاهر بن عمارة. (23 01, 2021). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على كفاءة عملية التدقيق الداخلي -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار-. 6(1).
- بن عبد الله نور الهدى ، و علاء الدين قادري. (23 12, 2024). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على تحسين فاعلية الإفصاح المالي والمحاسبي. مجلة الأبحاث الاقتصادية، 02(19).
- بن عمار كهينة. (2013/2012). المراجعة الخارجية: وسيلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة المؤسسة 3، علوم التسيير، الجزائر.
- بن ميري مصطفى ، و علي فلاق. (30 06, 2020). تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في تحسين أداء العاملين. مجلة مجتمع-تربية- عمل، 5(1).
- بوركايب محمد عبد الماجد ، محمد سيد، و حمزة ضويفي. (31 12, 2022). تقييم نظم الرقابة الداخلية في الشركات الجزائرية على ضوء نموذج COSO. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02.
- بوفراج محمد خالد ، زينب رجب صداقة، و خالد محمد رحيل. (04 08, 2024). أثر تطبيق إطار COSO للرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 01(11).
- بومايلة سعاد ، و فارس بوبكر. (2004). أثر التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية. مجلة الاقتصاد والمناجمت(3).

- بيسان مصطفى موسى. (2023/2024). *تكنولوجيا المعلومات والاتصال الدولي*. محاضرات مقدمة لطلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر-3، الدراسات الدولية، الجزائر.
- الحسان عطا الله أحمد سويلم. (2009). *الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة التكنولوجيا المعلومات* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الراية.
- زقوت محمود يحيى. (2016). *مدى فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة*. قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، الإسلامية، المحاسبة والتمويل، غزة.
- زقوت محمود يحيى. (2016). *أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية -دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين-*. الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة. غزة- فلسطين: مذكرة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل.
- زياني عبد الحق. (31 12، 2021). *تأثيرات تكنولوجيا المعلومات على تحسين مهنة المدقق الداخلي-دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-*. 17 (4).
- سفاحو رشيد ، و جمال بوزيان رحمانى. (2019). *استخدامات تكنولوجيا المعلومات في التدقيق وأثره على تكوين وتأهيل مدقق الحسابات*. مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، 01 (02).
- شعباني مجيد ، و محمد بودالي. (2014). *نحو حوكمة الكترونية للنظام الضريبي الجزائري*. الملتقى الدولي حول جودة الخدمة العمومية في الحوكمة الالكترونية.
- شعت محمد حيدر موسى. (2017). *أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية -دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين-*. الجامعة الإسلامية، كلية التجارة. غزة- فلسطين: مذكرة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل.
- صياحي الأخضر. (2024). *أهمية واقع تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية*. استخدامات تكنولوجيا المعلومات في الرقابة الداخلية لتحسين جودة التدقيق الداخلي بالمؤسسات الاقتصادية. سطيف.
- ضامن وهيبة. (2020). *أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية نظام الرقابة الداخلية*. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 20 (01).
- قادة دليلة. (2010-2011). *دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أداء الجماعات المحلية في الجزائر*. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم التسيير ، فرع تسيير عمومي، جامعة الجزائر -3، قسم علوم التسيير ، الجزائر.
- كردودي سهام. (2015). *دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات -دراسة حالة مركب تكرير الملح لولاية بسكرة-*. جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية. بسكرة: أطروحة دكتوراه.

- كشود بشير ، و نسيمه محيوت. (2016). الاطار المتكامل الداخلية COSO-IC واثره على الرقابة الداخلية في الجزائر. مجلة جديد الاقتصاد.
- كفوس نوال ، و ملياني حكيم. (28 06, 2019). مدى اعتماد الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في الشركات الجزائرية. مجلة الباحث الاقتصادي.
- اللامي غسان قاسم داود. (2007). إدارة التكنولوجيا مفاهيم ومدخل تقنيات تطبيقات عملية (الإصدار الأولي). عمان: المناهج للنشر والتوزيع.
- المجلس الدولي لمعايير التدقيق. (2019). المعيار الدولي للمراجعة (315) (المعدل في عام 2019) التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها. نيويورك.
- محمد جمعة، و نبيل حمادي. (03 03, 2020). واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الداخلي لعينة من البنوك الجزائرية. اقتصاديات شمال إفريقيا، 16(1).
- محمود حسن جمعة. (2019). تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير الأداء الاستراتيجي. مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد ، 6(2).
- مزوزي مصطفى ، و بوبكر رزيقات. (30 03, 2025). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين إجراءات جودة مهنة التدقيق. اقتصاديات الأعمال والتجارة، 10(1).
- مصباح جلاب ، و الهاشمي ديدوش. (2019). مفاهيم حول تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة. جودة الخدمة العمومية للدراسات السيسولوجية والتنمية الإدارية، 02(02).
- معمر أسامة ، و جمال عمورة. (05 08, 2020). مدى تأثير نظام المعلومات الإلكتروني على أعمال التدقيق والإعتماد على تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق-دراسة استطلاعية-. التنمية وإدارة الموارد البشرية، 7(2).
- مغوري شهرزاد ، و زينب محمد الجوادي. (30 06, 2021). دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التدقيق الداخلي -دراسة حالة المؤسسات المالية لولاية الجزائر العاصمة-. 11(1).
- ملاوي مصطفى سارة. (30 6, 2019). أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات على تحقيق جودة التدقيق ومخاطر استخدامها. مجلة الأرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، 2(1).
- نبار ربيعة. (30 12, 2018). تكنولوجيا المعلومات والاتصالات-الخصائص والتأثيرات. مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ، 09(02).
- هوان بوعبد الله ، و عبد القادر شاعة. (16 11, 2020). مدى إدراك المؤسسات الفندقية بمستغانم بأهمية الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO في تحسين الأداء التشغيلي. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.
- يحيوي أحمد. (15 12, 2025). دور الرقمنة في تحسين نظام الرقابة الداخلية والمتوافق مع إطار COSO في مؤسسة انتاج الجبس "Calpa". مجلة إيليزا للبحوث والدراسات.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Aderemi Olalere Adebayo ,Samuel Oladele Obisesan & , Amos Olusla Akinala .(2024) .Impact of Information Technology on Internal Control Systems in Higher Educational Institutions in Osun, Nigeria .*Malaysian Management Journal*.
- Binjie Lyu .(2025) .The Role of Information Technology-based Accounting Internal Control Strategies in corporate Risk Prevention .*Applied Mathematics & Nonlinear*.(1)10 ,
- Gustika Wulandari & ,Bambang Jamtiko .(2022 ,1 13) .The Influence of Human Resource Competency, Internal Control System, and Use of information Technology on Quality of Village Finance Statements .*International Conference on Sustainable Innovation Track Accoounting and Management Sciences (ICOSIAMS 2021)*.
- Hamidani Hamidani ,Elvira Agustina ,Najmi Soraya & ,Nurmeta Zahwania Az Zahra .(2025) . The Effect of Technology, Internal Control and Competency on the Quality of Government Financial Reports .*Proceedings of the 9th International Conference on Accounting, Management, and Economics 2024 (ICAME2024)* .
- Mohammad Shiri & ,Mohsen Hamidian .(2024) .Analyzing The Impact of Data Analysis, Information Technology, and Internal Controls on Professional Auditors Judgment . *Journal of Professional Accounting (JPAP)*.
- Okta Wahyu Saputra ,Annisa Fitri Anggraeni & ,winna Roswinna .(2024 ,2 20) .The Effect of Information Technology Utilization and Internal Control on Regional Financial Information Systems and their Impact on the Cuality of The Financial Statements of The Riau Islands Provincial Government.95-85 ,(3)1 .
- Ordre des Experts-Comptables .(1977) .,Le controle interne .
- Yoesoep Edhie Rachmad ,Asri Ady Bakri ,Sukma Irdiana ,Juliana Waromi & ,Alfry Aristo Jansen Sinlae .(2024) .Analysis of The Influence of financial Information Systems, Internal Control Systems, and Information Technology on quality of Financial Reports .*Journal Information and Technolog*.(1)6 ,
- Yuldi Mile ,Abdul Pattawe ,Weinalgi Trian Raharya ,Muhammad Natsir ,Nurlaela Mapparessa , &Moh Wibie Tahtanu Syarif .(2023 ,12) .The Effect of Internal Control System and Human Resources Quality on The Quality of Financial Statementes With The Utilization Technology as a Moderating Variable2 .nd *International Interdisciplinary Conference on Environmental Sciences and Sustainable Developments Education and Green Economy*.
- Yunhao Chen ,Antoinette L Smith ,Jian Cao & ,Weildong Xia .(2014) .Information Technology Capability, Internal Control Effectiveness, and Audit Fees and Delays .*Information Systems*180-149 ,(2)28 ,

الملاحق

ملحق 1. مثال عن ملف مصروف استثماري



ALGERIE TELECOM DIRECTION OPERATIONNELLE DES TELECOMMUNICATION DE MILA

Sous-Direction Technique
Département Réseaux D'Accès

ORDRE DE SERVICE DEMARRAGE DES TRAVAUX N° : 188 /RA/SDTO/2025

Date :
Entreprise : MAHDJOUBA MANSOUR
Bon de Commande N° : 2500441 DU 24/07/2025

Nature des travaux : Création nouveau réseau ODN, cité 120LOGTS sureté urbaine commune de FERDJIOUA - CMP FERDJIOUA

Honneur vous demander de bien vouloir prendre les dispositions nécessaires pour procéder dans le cadre du contrat d'adhésion : 45/AT/DOTMILA/SDSFS/DAL/2023 du 05/02/2024 à l'exécution des travaux de Création nouveau réseau ODN, cité 120LOGTS sureté urbaine commune de FERDJIOUA - CMP FERDJIOUA

Le délai de réalisation : **15 JOURS** à partir de la date de notification.

- Les travaux doivent être exécutés conformément aux normes techniques.
- Responsable chargé du suivi du projet : OURZIFI AIT ELLAH
- Responsable chargé de la surveillance du chantier : BOUKHACHABIA SEIFEDDINE

IMPORTANT

Le dossier de paiement devra contenir obligatoirement les pièces suivantes :

- Copie de l'ordre de service
- Procès-verbal d'ouverture de chantier
- Constatation contradictoire d'attachement des travaux
- Demande de réception provisoire déposée au secrétariat DOT
- Procès-verbal de réception provisoire
- Procès-verbal des travaux supplémentaires, s'il y a lieu,
- Etat récapitulatif des câbles et accessoires remis au cocontractant
- Facture ou situation de travaux en cinq (05) exemplaires.

LE DIRECTEUR



Je Soussigné, l'entreprise..... Certifie avoir pris connaissance des termes du contrat attribué, les Travaux de Création nouveau réseau ODN, cité 120LOGTS sureté urbaine commune de FERDJIOUA - CMP FERDJIOUA ; accuse réception du présent ODS de démarrage des travaux.

L'entreprise
مؤسسة توكيد الشركة
للقيام بالبناء في مختلف
مناطق ولاية
تسليمات موكدة
الدفعة 11/07/2025



ATTESTATION DE SERVICE FAIT

Ref :

Date : 23-déc-2025

Version :

Page 1 de 1

N ..2500223

L I E U
MILA

Fournisseur : MANDJOUBA MANGOUR

Date de Reception : 23-DEC-25

N. de la Commande : 2500441

Compte Comptable	Code Article	Désignation	Unité	Quantité	Prix Unitaire	Montant
	BP.05.17.0117	TRAVAUX CASSES DE DISTRIBUTION	Each	77106640039961	615 895,00	337 788,1

Sous-Directeur Technique
DOT MILA
[Stamp]

[Stamp]
BOUCHAM MOHAMED

Signature

Total HT

397 78

Observations

Je soussigné(e), Monsieur Le Sous-Directeur / Madame La Sous-Directrice de la structure porteuse du projet atteste que les:
☐ Travaux / ☐ Prestations / ☐ Fournitures
ont été exécutées conformément aux engagements contractuels et le service fait est prononcé sans réserves.

Demandeur :

DOT MILA DEMANDEUR, Mr. DOT MILA



BON DE SORTIE

Reel : _____
Date : _____
Version : _____

Page 14540 sur

Observation

Num 8196172

MAGASIN
MILA

MOTIF :

Projet

Structure destinataire :

Date de Mouvement

03/08/2025

Code projet :

Description

109 CMP TELAGHMA BON 2501316 DEMANDE CABLES ET ACCRSOIRS POUR CHANTIER DEV ODN CITE120 LOD

CODE ARTICLE	DESIGNATION	TRANSACTION REFERENCE	QUANTITE	PRIX UNITAIRE	Total
A.C.09.2068	POINTS DE BRANCHEMENT OPTIQUE P80 68 FO (AVEC COUPLE	109 CMP TELAGHMA BON 250131	3	967.00	2.901.00
A.C.09.2070	POINTS DE BRANCHEMENT OPTIQUE P80 16 FO (AVEC COUPLE	109 CMP TELAGHMA BON 250131	11	1.817.17	20.220.87
A.C.09.2072	COUPLEURS OPTIQUES 1-8 pour SRO @ FIBERHOME	109 CMP TELAGHMA BON 250131	4	408.15	1.732.00
A.C.09.2081	BOITERS DE PROTECTION OLF PISURES POME 48 FO (en Chaf	109 CMP TELAGHMA BON 250131	2	1.067.50	5.692.14
AT08.01.9111.94649	CABLE FIBRE OPTIQUE 12 FO G657-A+140000 @ CHUTE	109 CMP TELAGHMA BON 250131	1.043	29.850.41	31.285.57
AT09.02.0280.01508	CABLE AUTODIAGNOSTIC 36 FIBRE OPTIQUE	109 CMP TELAGHMA BON 250131	2	79.855.24	159.710.48
P.S.00.6702	PIECE D'ENCADREMENT	109 CMP TELAGHMA BON 250131	4	825.00	3.400.00

Stamp: MINISTERE DE L'INTERIEUR

DEMANDEUR		FICHISTE		MAGASINIER		RECEPTION	
Nom:		Nom:		Nom:		Nom:	225.308.66
Date:		Date:		Date:		Date:	
Visa:		Visa:		Visa:		Visa:	TOTAL



BON DE REINTEGRATION

Code Article	Désignation	Unité de mesure	Quantités	Prix Unitaire	Prix Total
Numéro du Bon : bon 8196172 de 03-08-2025 CMP ferdjous DEMANDE CABLES ET ACCR				Date de Transact	10-AOU-25
AT08.02.0206.03739	Cable à fibre optique 35 FO Rato Porte 9 CENTRE DE CABLES	Kilomètres	1,329	79 955,24	106 268,51
AT08.01.0111.04640	CABLE FIBRE OPTIQUE 12 FO 0897-AL (ABRIER) 9 CENTRE	Kilomètres	,372	29 980,41	11 152,71
TOTAL :					117 421,22
					
Gestion des Stocks		Chef Projet <u>Ou</u> Entreprise			

ملحق 2. شهادة التسجيل المحاسبي

Algérie Télécom - SPA

DIVISION DES FINANCES ET DE LA COMPTABILITE

DIRECTION DE LA COMPTABILITE DOT_MILA

FICHE D'IMPUTATION

COMPTABLE

AP

EDITE le : 14-AVR-28 14:18:24

Journal : 45_INV_DOT_MILA_AP

Devise du Rglt : DZD

Devise Facture : DZD

Status

VALIDE

PERIODE AVR-2028

Sequence : 45_INV_DOT_MILA_AP_26

Taux : 1

N-Pce : 68

Page : 1 / 1

N- Facture 01/2028

Date Facture 08-MAR-2028

Date GL : 30-AVR-2028

Cpt.	DESCRIPTION	DEBIT Salai	CREDIT Salai	DEBIT Comptabilisé	CREDIT Comptabilisé	Cr	NRecep-Desc_Art-NCmd
451100002	TRVX CREATION NOUVEAU RESEAU ODN CITE 120 LOGTS SURETE URBAINE CMP FERDJIOUA OD\$ N°188/2026	0.00	377 679.82	0.00	377 679.82	14500000	
330300001	TRVX CREATION NOUVEAU RESEAU ODN CITE 120 LOGTS SURETE URBAINE CMP FERDJIOUA OD\$ N°188/2026	0.00	104 844.82	0.00	104 844.82	14500000	
330300001	TRVX CREATION NOUVEAU RESEAU ODN CITE 120 LOGTS SURETE URBAINE CMP FERDJIOUA OD\$ N°188/2026	387 768.00	0.00	387 768.00	0.00	14500000	330300001 AP 08 11 2017 TRAVILUX CABLES DE DISTRIBUTION 2000M1
702100001	TRVX CREATION NOUVEAU RESEAU ODN CITE 120 LOGTS SURETE URBAINE CMP FERDJIOUA OD\$ N°188/2026	104 844.82	0.00	104 844.82	0.00	14500000	
401700000	TRVX CREATION NOUVEAU RESEAU ODN CITE 120 LOGTS SURETE URBAINE CMP FERDJIOUA OD\$ N°188/2026	0.00	19 888.40	0.00	19 888.40	14500000	
Total		502 612.82	502 612.82	502 612.82	502 612.82		
Solde			0.00		0.00		

CREE Par

145 ZAID MOHAMMED

Date de CREATION

14-AVR-2028

Modifie par

145 ZAID MOHAMMED

Date Modification

14-AVR-2028

Classe de Règlement :

INVESTISSEMENT

Num Frs : 31688

Nom Fournisseur MAHDJOUBA MANSOUR

Site Fournisseur MILA

DESCRIPTION Entete TRVX CREATION NOUVEAU RESEAU ODN CITE 120 LOGTS SURETE URBAINE CMP FERDJIOUA OD\$ N°188/2026

ملحق 3. دليل المقابلة

1. بصفتكم مسؤولين عن الرقابة على العمليات المحاسبية كيف تقيمون نسبة استخدامكم لتكنولوجيا المعلومات في عملكم؟
2. هل يساعدكم وجود برامج معلوماتية للمحاسبة في زيادة سرعة فحص العمليات؟
3. كيف تساهم هذه الأنظمة في عملية الفحص والتدقيق في المؤسسة؟
4. هل يساعدكم وجود برامج معلوماتية في زيادة إمكانية اكتشاف الأخطاء؟
5. هل يساعدكم وجود برامج معلوماتية سهلة تتبع العمليات؟
6. ماهي صعوبات التي تواجهونها في عملكم وخاصة تلك التي لها علاقة بتكنولوجيا المعلومات؟
7. كيف يتم ضمان أمان برمجيات المحاسبة التي تستخدمها؟
8. هل تعتقد أن دور المدقق الداخلي أو المراقب الداخلي تغير بدخول تكنولوجيا المعلومات إلى المجال المحاسبي والمالي؟
9. ماهي المهارات التي يجب أن يمتلكها المدقق الداخلي في ظل انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات؟
10. ماهي النقائص المتعلقة بالبرمجيات المستخدمة في العمليات المحاسبية والمالية في المؤسسة. وهل لديكم اقتراحات أو توصيات للتحسين؟
11. هل تعتقد أن تكنولوجيا المعلومات يؤثر إيجاباً أو سلباً على أساليب قيامك بالرقابة الداخلية؟